جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة قياسية لنماذج تحقيق التوازن العام للاقتصاد الجزائري من خلال نموذج IS–LM–BP للفترة الممتدة من 1980 إلى 2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:إقتصاد كمي

إعداد الطالبين:

– عصام الدين يحياوي

–أسامة حنّان

تحت إشراف الأستاذ:

– د/ سيد علي صغيري

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة
محمد رتيعة	رئيسا
سيد علي صغيري	مشرفا
إلياس يحياوي	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017–2018

التشكرات

إذا كان من الواجب الشكر فالشكر لله على منه علينا بنعمه الفياضة نحمده بكرتا وعشيا، كما نتوجه بالشكر لأهل الفضل فمن لا يذكر لأولي الفضل فضلهم فهو جاحد فنخص في هذا المقام بالشكر الجزيل والامتنان للأستاذ المشرف الدكتور "صغيري سيد علي" الذي قبل الاشراف على مذكرتنا، والذي لم يبخل علينا بوقته وتوجيهاته.

كما لا يفوتني تقديم مثل هذا الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة

وإلى كل من ساعد في إنجاز هذا العمل من قريب وبعيد.

إهداء

إلى من وصانا الله بهما إحسانا وخيرا إلى الوالدين العزيزين أطال الله عمرهما على ما ضحوا بالغالي من أجل وقفتنا اليوم

إلى جميع أفراد العائلة إلى أسرتنا العزيزة

إلى أحبتنا وأصدقائنا إلى رفقاء الدرب

إلى كل من ساهم من قريب وبعيد لإتمام هذا العمل

نهدي هذا العمل المتواضع

ملخص:

حتى يتحقق التوازن في الاقتصاد لابد من تحقيقه في الاسواق المختلفة وفي وقت واحد (السوق السلعية، السوق النقدية، والسوق الخارجي)، ولم يقدم لحد الآن نموذج لتحقيق التوازن يمكن من خلاله تحديد التوازن العام في الاقتصاد لصعوبة ايجاد العلاقة بين هذه الاسواق ووضعها في نموذج يسمح بتحديد التوازن، ويعتبر نموذج IS-LM-BP أفضل النماذج التي تدرس التوازن في هذه الأسواق، ومن هنا حاولنا تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري من 1980 إلى 2016 وإلى اي مدى تمكن فيه الاقتصاد من تحقيق التوازن.

وأظهرت نتائج البحث إمكانية تحقيق التوازن في الاقتصاد الجزائري ولكن عند مستويات منخفضة من الناتج المحلي ومرتفعة جدا من سعر الفائدة وأسعار الصرف.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، التوازن الاقتصادي، نموذج IS-LM-BP، السياسات الاقتصادية، المعادلات الآنية.

قائمة المحتويات:

العناوين	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
فهرس المحتوى	I
فهرس الجداول والاشكال	I
فهرس الملاحق	I
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: تطور الأقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (1980-2016)	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مسيرة الاقتصاد الجزائري قبل التسعينات	**3**
المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال	**3**
اولا: المخطط الثلاثي الأول 1967-1969	**4**
ثانيا: المخطط الرباعي الأول 1970-1973	**4**
ثالثا: المخطط الرباعي الثاني: 1974-1979	**6**
رابعا: المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني (1978-1979)	**8**
المطلب الثاني:مسيرة التنمية خلال عشرية الثمانينات	**8**
اولا: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	**9**
ثانيا: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	**10**
المبحث الثاني : التحول من اقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق	**11**
المطلب الأول: مرحلة التثبيت الإقتصادي 1990-1994	**11**
اولا: الإستعداد الإئتماني الأول (1989/05/31-1990/05/30)	**11**
ثانيا: الإستعداد الإئتماني الثاني (1991/06/03-1992/03/31)	**12**
المطلب الثاني: مرحلة التعديل الهيكلي و المرحلة الإنتقالية 1995-2000	**14**
اولا: برنامج التثبيت الهيكلي (22 ماي 1994 – 21 ماي 1995)	**14**
ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 – 21 ماي 1998)	**15**
المبحث الثالث: الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014	**18**

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	**18**
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	**21**
المطلب الثالث: مخطط التنمية الخماسي 2010- 2014	**24**
خلاصة الفصل الأول	**27**
الفصل الثاني: التوازن الاقتصادي والسياسات المتبعة لتحقيقه	
تمهيد	**29**
المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي.	**30**
المطلب الأول: التوازن الكلي عند الكلاسيك	**30**
اولا: التوازن في سوق العمل	**30**
ثانيا: التوازن في سوق السلع والخدمات	**34**
ثالثا: التوازن في سوق النقد	**36**
المطلب الثاني : التوازن الاقتصادي عند كينز	**39**
اولا: التوازن في سوق العمل	**39**
ثانيا: التوازن في سوق السلع والخدمات	**41**
ثالثا: التوازن في سوق النقد	**42**
المطلب الثالث: أهمية التوازن الإقتصادي	**43**
المبحث الثاني: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي	**44**
المطلب الأول: عموميات حول السياسة المالية	**44**
أولا: مفهوم السياسة المالية	**44**
ثانيا: أهداف السياسة المالية	**45**
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي	**47**
أولا:السياسة الضريبية	**47**
ثانيا:السياسة الإنفاقية	**48**
ثالثا: العجز الموازني	**50**
المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية	**52**
المبحث الثالث: السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي	**53**
المطلب الاول: عموميات حول السياسة النقدية	**53**

اولا: مفهوم السياسة النقدية	**53**
ثانيا: أهداف السياسة النقدية	**53**
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية	**55**
أولا: الأدوات الكمية	**55**
ثانيا:الادوات الكيفية	**56**
المطلب الثالث: آلية عمل السياسة النقدية	**57**
خلاصة الفصل الثاني	**60**
الفصل الثالث: التوازن المتزامن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد والتوازن الخارجي	
تمهيد	**62**
المبحث الأول: التوازن المتزامن لنموذج IS-LM.	**63**
المطلب الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات (منحنى IS)	**63**
أولا: التعريف بالمعادلات السلوكية	**64**
ثانيا: معادلة التوازن	**66**
المطلب الثاني: التوازن في السوق النقدي (LM)	**69**
أولا: عرض النقود	**69**
ثانيا: الطلب على النقود	**70**
ثالثا: معادلة التوازن واستنتاج منحنى LM	**71**
المطلب الثالث: التوازن الشامل (التوازن الداخلي) حسب نموذج IS-LM	**73**
أولا: التوازن الشامل بيانيا	**73**
ثانيا: التوازن الشامل جبريا	**74**
المطلب الرابع: مبدأ المضاعف الكينزي	**75**
المبحث الثاني: نموذج الاقتصاد المفتوح IS-LM-BP	**77**
المطلب الأول: ميزان المدفوعات و النمذجة البيانية لتوازن الاقتصاد الكلي	**77**
اولا: مفهوم ميزان المدفوعات	**77**
المطلب الثاني: نموذج IS-LM-BP في ظل سعر الصرف الثابت	**82**
أولا: السياسة المالية في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال	**83**
ثانيا: السياسة المالية في ظل الحركة الغير التامة لتنقل رؤوس الاموال	**84**

ثالثا: السياسة النقدية في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال	**85**
رابعا: السياسة النقدية في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال	**85**
المطلب الثالث: نموذج IS-LM-BP في ظل سعر صرف مرن	**87**
أولا: السياسة المالية في الظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الاموال	**87**
ثانيا: السياسة النقدية في ظل الحركة التامة لرؤوس الاموال	**88**
ثالثا: السياسة النقدية في ظل الحركة غير تامة لرؤوس الاموال	**89**
خلاصة الفصل	**91**
الفصل الرابع: الدراسة القياسية التحليلية لتحقيق التوازن العام للاقتصاد الجزائري	
تمهيد	**93**
المبحث الأول: نماذج المعادلات الآنية (الهيكلية)	**94**
المطلب الأول: البناء الهيكلي والصورة المختزلة للمعادلات الانية	**94**
اولا: تعريف المعادلات الآنية	**94**
ثانيا: البناء الهيكلي والصورة المختزلة للمعادلات	**95**
المطلب الثاني: المعادلات الآنية وافتراضات مقدرات المربعات الصغرى م ص ع	**98**
أولا: الصورة المختزلة للنموذج	**98**
ثانيا: التحيز في مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية	**100**
المطلب الثالث: تطبيقات المعادلات الآنية	**101**
اولا: تقدير المعادلات الآنية باستخدام المربعات الصغرى ذات المرحلتين	**101**
ثانيا: مشـــكلة التمييز	**103**
ثالثا: اختبار الآنية	**106**
المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة القياسية	**109**
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وإيجاد العلاقة السببية بينها	**109**
أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة	**109**
ثانيا: العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة	**111**
المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة للأسواق الثلاث	**115**
أولا: تقدير نموذج سوق السلع والخدمات	**115**

ثانيا: تقدير نموذج سوق النقد:	**128**
ثالثا: تقدير نموذج السوق الخارجي	**134**
رابعا: التوازن الآني بين الاسواق الثلاث (IS-LM-BP)	**140**
خلاصة الفصل الرابع	**141**
خاتمة عامة	**143**
الملاحق	**147**
المراجع	**168**

1- قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	حجم الإنفاق الإستثماري حسب القطاعات للفترة 1970-1973	06
02	حجم الإنفاق الإستثماري حسب القطاعات للفترة 1974-1977	07
03	توزيع الاستثمار بين القطاعات للمخطط الخماسي الأول (80-84)	10
04	التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي	19
05	المخصصات الأولية لمخطط التنمية الخماسي (2010-2014)	24
06	يمثل اختبار احصائية ستيودنت لمعنوية المعلمات لنموذج سوق السلع والخدمات	117
07	يمثل القوة التفسيرية للنماذج المقدرة لسوق السلع والخدمات	118
08	يمثل اختبار DW للكشف عن الارتباط الذاتي	119
09	معالجة مشكل الارتباط الذاتي	120
10	يمثل اختبار احصائية ستيودنت لمعنوية المعلمات لنموذج سوق السلع والخدمات	129
11	يمثل القوة التفسيرية للنماذج المقدرة لسوق السلع والخدمات	129
12	يمثل اختبار DW للكشف عن الارتباط الذاتي	130
13	معالجة مشكل الارتباط الذاتي	130
14	يمثل اختبار احصائية ستيودنت لمعنوية المعلمات لنموذج السوق الخارجي	135
15	يمثل القوة التفسيرية للنماذج المقدرة للسوق الخارجي	136
16	يمثل اختبار DW للكشف عن الارتباط الذاتي	137
17	معالجة مشكل الارتباط الذاتي	137

2- قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى الطلب على العمل	31
02	منحنى عرض العمل	32
03	التوازن في سوق العمل	33
04	منحنى الادخار	34
05	منحنى الاستثمار	35
06	التوازن في سوق السلع والخدمات	35
07	منحنى عرض النقود	36
08	منحنى الطلب على النقود	38
09	التوازن في سوق النقود	38
10	يوضح دالة عرض العمل عند كينز	39
11	منحنى الطلب على العمل	40
12	التوازن في سوق العمل	40
13	يوضح منحنى العرض الكلي	41
14	يوضح منحنى الطلب الكلي	41
15	آلية عمل السياسة النقدية	58
16	آلية عمل السياسة النقدية	59
17	دالة الاستهلاك بدلالة الدخل المتاح	66
18	اشتقاق منحنىIS من خلال منحنى الاستثمار و الادخار	68
19	منحنىIS	68
20	اشتقاق منحنى LM من خلال العرض والطلب على النقود	72
21	منحنى LM	73
22	التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد	74
23	النمذجة البيانية لرصيد ميزان العمليات الجارية	79
24	النمذجة البيانية لميزان رؤوس الأموال	80
25	اشتقاق منحنى BP	81

26	منحنى **IS–LM–BP** يوضح لنا التوازن العام في الاسواق الثلاثة	82
27	يمثل التوسع المالي في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال	83
28	السياسة المالية في ظل الحركة الغير التامة لتنقل رؤوس الاموال	84
29	يمثل التوسع النقدي ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال	85
30	التوسع النقدي ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال	86
31	اثر التوسع المالي في ظل سعر الصرف المرن و وضعيات مختلفة لميل BP	87
32	السياسة النقدية في ظل الحركة التامة لرؤوس الاموال	88
33	السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن و الحركة غير التامة لرؤوس الاموال الدولية	89
34	اختبار توزيع البواقي لسلسلة الاستهلاك cn	121
35	اختبار توزيع البواقي لسلسلة الادخار s	122
36	اختبار توزيع البواقي لسلسلة الاستثمار In	123
37	اختبار توزيع البواقي لسلسلة الواردات M	124
38	اختبار توزيع البواقي لسلسلة الضرائب Ta	125
39	اختبار توزيع البواقي لسلسلة الناتج المحلي Y	131
40	اختبار توزيع البواقي لسلسلة الطلب على النقدMd	132
41	اختبار توزيع البواقي لسلسلة ميزان المدفوعات BP	138

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	جدول يمثل بيانات متغيرات الدراسة	147
02	سببية غرانجر " Granger Causality "	149
03	كيفية نمذجة المعادلات في برنامج EVIEWS	151
04	تقدير نموذج معادلات سوق السلع والخدمات	152
05	معالجة الارتباط الذاتي	154
06	سلسلة البواقي لنموذج سوق السلع والخدمات لاختبار التوزيع الطبيعي	156
07	القيم التنبؤية لنموذج سوق السلع والخدمات	157
08	تقدير نموذج معادلات السوق النقدية	158
09	معالجة الارتباط الذاتي	159
10	سلسلة البواقي لنموذج السوق النقدية لاختبار التوزيع الطبيعي	160
11	القيم التنبؤية لنموذج سوق النقدية	161
12	تقدير نموذج معادلات السوق الخارجي (ميزان المدفوعات)	162
13	معالجة الارتباط الذاتي	163
14	سلسلة البواقي لنموذج السوق الخارجي لاختبار التوزيع الطبيعي	165
15	القيم التنبؤية لنموذج السوق الخارجي	166

انه مما لا شك فيه ان كل دول العالم تمر بالعديد من التذبذبات و المشاكل على مستوى اقتصادها الكلي والتي من شأنها ان تعرقل سيرورة نموها وتطورها وتصبح عقبة في طريق تحقيقها لأهدافها، ويعتبر اختلال التوازن الاقتصادي احدى اهم الاسباب التي تعيق نمو مؤشراتها الاقتصادية ذلك لأنه يربط جميع العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي، هذا الخلل التوازني ينتج عن اختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وحجم الاحتياطات الفعلية التي يحتاجها المجتمع، أي يكون الاقتصاد في حالة اختلال توازني اذا استخدم موارد اكثر مما يملك أو اذا لم يستخدمها، لذلك تسعى جميع الدول الى ايجاد السبل التي تبقيها في حالة من التوازن حتى لا تدخل في تيارات من شأنها ان تزعزع استقرارها الاقتصادي مستقبلا، ولا يمكن تحقيق التوازن إلا اذا تم تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، حيث أن التوازن الاقتصادي هو محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل بينها والتي تنعكس في مجالين اقتصاديين هما:

- التوازن الداخلي الذي يرمز عادة الى توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد.
- التوازن الخارجي المعبر عنه برصيد ميزان المدفوعات او الميزان التجاري.

وتكافح الجزائر اوضاعا اقتصادية صعبة لاسيما في السنوات الأخيرة بعد الصدمة النفطية عام 2014 اذ شهدت تباطأ في معدلات النمو الاقتصادي لسنة 2017 بسبب تراجع طفيف في انتاج النفط والغاز واستمرار تحقيق نمو متواضع في القطاعات الأخرى حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2017 مقارنتا بسنة 2016 وهو ما يتوقع ضعف في معدل نمو 2018، وكذلك فإن معدلات البطالة لازالت في ارتفاع خاصة بعد غلق عدد كبير من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وكذلك فإن فاتورة الواردات تثقل كاهل المالية للدولة، فإذا عادت اسعار النفط للانخفاض وفشلت الحكومة في خفض فاتورة الواردات فإن الاقتصاد الوطني سيواجه مشكلة كبيرة خاصة وأن المدخرات المتراكمة للبلاد خلال سنوات الازدهار في صندوق الايرادات استنفذت كليا تقريبا، وان احتياطات النقد الاجنبي التي تؤمن الواردات تنخفض بشكل كبير، اما الاستثمارات الأجنبية فهي كذلك تحقق معدلات ضئيلة بسبب القوانين و السياسات التي تفرض على ان كل مستثمر اجنبي يجب ان يجد مستثمر محلي وتكون نسبة المستثمر المحلي لا تقل عن 51% في الشركة، هذا وما يلاحظ ايضا زيادة كبيرة في النفقات الحكومية وفي الاستهلاكات النهائية التي تأخذ مبالغ ضخمة من اموال الدولة، ويلاحظ ايضا عجز في ميزان المدفوعات خلال السنوات الاخيرة وهذا راجع الى تدهور قيمة العملة المحلية والتضخم المحلي الناتج عن زيادة اسعار السلع المحلية.

رغم كل هذه المشاكل والاختلالات التي اصابت الاقتصاد الوطني الى ان الحكومة جندت كل الوسائل والإجراءات التي تمكن الاقتصاد من استرجاع توازنه وتحقيق أهدافه، وعلى ضوء هذه المعطيات نطرح الاشكالية التالية: **ما هو المدى الذي توصلت إليه الجزائر في تحقيق حالة التوازن الاقتصادي والاستقرارية في جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية؟**

و للإجابة عن هذه الاشكالية المطروحة حددنا مجموعة من التساؤلات الفرعية نطرحها في ما يلي:

➢ **التســـاؤلاتـــــ الفـــــرعـــيـــة:**

- ما هي وضعية الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وما هي السياسات والاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة؟
- كيف يفسر التوازن الاقتصادي عند رواد الفكر الاقتصادي وما هي وسائل تحقيقه؟
- كيف يمكن شرح العلاقة التوازنية بين التوازن الخارجي والاقتصاد المحلي من خلال نموذج IS-LM-BP ؟
- هل يمكن تحقيق التوازن الموجود بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد و التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري ؟

ومن طرح هذه التساؤلات الفرعية صغنا مجموعة من الفرضيات كالتالي:

➢ **الفـــــرضـــيـــات:**

- تمكنت الجزائر من تحقيق معدلات نمو مقبولة وتحسن اغلب مؤشراتها الاقتصادية نظرا للوضعية الاقتصادية التي شهدتها.
- تعدد النظريات المفسرة للتوازن الاقتصادي من فكر لآخر إلى انهم لا يختلفون فيما بينهم على أنه يفسر الحالة الاقتصادية التي تتعادل فيها قوى كلية او جزئية أو كلاهما من خلال العلاقات الموجودة بين المتغيرات الإقتصادية، ومن آليات تحقيقه تطبيق السياسة المالية والنقدية لضمان التوازن.
- إن العلاقة التوازنية بين التوازن الخارجي و الاقتصاد المحلي تحدد من خلال نقطة تقاطع المنحنيات الثلاث لكل من سوق السلع و الخدمات وسوق النقد وميزان المدفوعات (IS-LM-BP)، إذ أن أي خلل في إحدى هذه الأسواق سيؤثر على التوازن الكلي للإقتصاد.

- يمكن ايجاد علاقة تربط بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد والسوق الخارجي للاقتصاد الجزائري والتي تحدد لنا نقطة التوازن التي تتم على مستواه.

➢ **أهـــمـــيـــــة الـــــدراســـــة:**

تتجلى أهمية الدراسة في كون أن الجزائر كغيرها من الدول التي تسعى للتحقيق التوازن العام بشكل يضمن لها الاستقرار على مستوى اقتصادها الكلي، وكذلك تحليل العلاقة المترابطة بين مختلف القطاعات والمتغيرات الكلية و محاولة معرفة مستقبلية في ظل الظروف الراهنة التي تنتظر الإقتصاد الجزائري لرسم الإستراتيجيات و السياسات اللازمة التي تحول دون تدهورها ومحاولة تحسينها.

➢ **أهـــــــدافـــــــ الـــــدراســـــة:**

- استخلاص نموذج قياسي كلي مبني على أراء و أفكار المدارس الاقتصادية و محاولة تطبيقه على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر.
- محاولة ايجاد القيم التوازنية للدخل الوطني وسعر الفائدة و سعر الصرف و تحديد المعروض النقدي اللازم لتحقيق التوازن الاقتصادي.
- التنبؤ بمسار مختلف متغيرات الدراسة الكلية المستقبلية ووضع المنهاج و التدابير الازمة لتحسين واقع الاقتصاد الجزائري.

➢ **حـــــدود الـــــدراســـــة:**

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففيما يخص الإطار المكاني خصصنا دراستنا على الإقتصاد الجزائري، أم الاطار الزماني فقد حددت الدراسة ما بين سنة 1980 و 2016 لما شهدت هذه الفترة من تطورات و إصلاحات و إختلالات على مستوى الاقتصاد الوطني الكلي.

➢ **مـــنـــهـــج الـــــدراســـــة:**

وفقا لطبيعة الدراسة التي قمنا بها إعتمدنا على منهجين أساسين هما:

- **المنهج الاستنباطي:** الذي استخدمناه في معالجة النظريات الاقتصادية المتعلقة بالتوازن و السياسات الاقتصادية الكلية و كذلك بالدراسة التاريخية لتطور الإقتصاد الوطني وقد اعتمدنا على اداة الوصف والتحليل.

- **المنهج الاستقرائي**: الذي نستخدمه في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل المعطيات الاحصائية و كذلك تحليل نتائج الدراسة القياسية من خلال الاعتماد على أداة الاحصاء من خلال الرسوم البيانية وأداة القياس الاقتصادي من خلال المعادلات الرياضية و النماذج المعتمدة لدراسة الاقتصاد الوطني.

➢ **الـــــــدراســـــات الســـــــابـــقـــــــة:**

- **إسماعيل بن قانة، الاقتصاد الكلي الجزائري رؤية قياسية مستقبليه** مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

قام ببناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري مبني على أفكار الفكر الاقتصادي وواقع هذا الاقتصاد، حيث هيأ النموذج لدراسة واختبار القدرة التنموية لبعض المتغيرات وتقيم السياسات الاقتصادية إنعكاسها على الاداء الاقتصادي الكلي وتوصل إلى ان اهم المتغيرات التي تأثر على باقي المتغيرات هو الانفاق حكومي أما باقي المتغيرات من سعر الفائدة وحجم السكان وسعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياط القانوني فهي ثابتة لمدة طويلة فهي لا تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد اما عرض النقود فهو اهم المتغيرات من حيث التأثير فهو يمثل 60% من مجموع التأثيرات الكلية يليه رأس المال بـ 52% ثم الطلب على العمل بـ 8% وهو الاقل تأثيرا.

- **بن حيزية مصطفى، دراسة قياسية لمتغيرات سوق السلع و الخدمات في الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة (1980-2013)**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، سنة 2014-2015.

حيث قام ببناء نموذج قياسي يظم كل المتغيرات الاقتصادية المفسرة لسوق السلع والخدمات وتوصل الباحث إلى ان الدخل المتاح يفسر كل من الاستهلاك والإدخار وهي علاقة في اتجاه واحد وان العلاقة بين الاستثمار والفائدة علاقة عكسية اذ ان انخفاض اسعار الفائدة يشجع المستثمرين على شراء الاسهم والسندات لتحقيق الارباح، اما الدخل الوطني فله علاقة مع كل من الضرائب والواردات وان الزيادة في الواردات تؤدي الى تخفيض الطلب على البضائع والخدمات المحلية ومنها على الانتاج الوطني.

- **محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009-2010.

ارتكزت الدراسة على السياسات الاقتصادية التي طبقت من قبل السلطات الجزائرية لتحقيق كل من التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي ودراسة التضاربات بينهما، حيث توصل الباحث الى ان كل من ميزان العمليات الجارية، وميزان رؤوس الاموال اهم قناتين في ميزان المدفوعات، من خلال نقل آثار الاقتصاد العالمي الى الاقتصاد المحلي، وبينت الدراسة القياسية على ان التوازن الخارجي هو بمثابة قيد على النشاط الاقتصادي وبالتالي على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبول.

- **دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

حيث قام بإظهار أهمية السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث توصل الباحث إلى ان التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات اساسية تعكس في واقع الامر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل اكبر من الايرادات هذا من جهة وتقلب اسعار النفط من جهة اخرى.

- **تقسيمات الدراسة:**

تطلب بنا الامر للقيام بهذه الدراسة تقسيمها الى اربع فصول كالتالي:

- **الفصل الاول:** تم في هذا الفصل التعرف على واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة والوقوف عند اهم المراحل التي مر بها الاقتصاد من اصلاحات وسياسات اقتصادية لأجل وضع أسس وركائز اقتصاد مستقل بدءا بتبنيها لنظام الاقتصاد الموجه واهم المخططات التي قامت بها في تلك الفترة واهم البرامج الطموحة التي قامت بها من تأميم الثروات وبناء قاعدة اقتصادية ترتكز على التصنيع، ثم وصولا الى تبنيها لاقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه، والتي عرفت لجوء الجزائر الى المؤسسات المالية الدولية في اطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وتوضيح اهم البرامج الاصلاحية في هذه الفترة.
- **الفصل الثاني:** حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق الى نظرية التوازن الاقتصادي لدى المدارس الاقتصادية (الكلاسيكية و الكنيزية بشكل خاص) وتحديد النقاط التوازنية لكل فكر منهما،

وكذلك اعطاء لمحة عن مفهوم السياسات المالية والنقدية واهم ادواتها التي تساعد على تحقيق التوازن وتأثيراتها على الاقتصاد.

- **الفصل الثالث**: من خلاله قمنا بدراسة نظرية عن مفهوم الاسواق الثلاث (سوق السلع والخدمات، وسوق النقد) نموذج IS-LM وتحديد المتغيرات المفسرة لكل منهما مع اعطاء نظرة عن مفهوم ميزان المدفوعات واهم مكوناته ثم تفسير علاقات التداخل بين كل سوق منهم في نموذج الاقتصاد المفتوح IS-LM-BP.
- **الفصل الرابع**: وتم فيه التطرق إلى الجانب التطبيقي والقياسي الذي سوف نحاول فيه بناء نموذج لتحقيق التوازن العام في الاقتصاد الجزائري في اسواقها الثلاث ومحاولة معرفة الروابط و العلاقات بينهما من خلال تطبيق النظرية الكينزية الخاصة بنموذج IS-LM-BP ومحاكاتها لواقع الاقتصاد الجزائري.

تمهيد :

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها الظروف التي شهدتها كل من الساحة الوطنية والدولية ، وهذا على كافة الاصعدة الاقتصادية والايديولوجية والسياسية .... فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت استراتيجية وفق النظرة الاشتراكية قائمة على اساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد ، لكن سرعان ما بدأت هذه الاستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال وهذا ابتداء من سنه 1986 بفعل الازمة النفطية المعاكسة وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في ازمة حادة أدى بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينات الى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه، وقد رافق هذا التحول قيام بجملة من التدابير والاصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع الجوانب والنشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات، سواء تلك الاصلاحات التي كانت بإرادة الدولة او اصطلح عليها بالإصلاحات الذاتي ة، والتي بدأت معالمها منذ سنه 1986 أو التي جاءت في اطار الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. كما ان مسار الاصلاحات لم يتوقف في انهاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي سن ة 1989، الذي طبق من قبل الجزائر تحت اشراف صندوق النقد الدولي بل لازال التغير مستمر ومتواصل إلى حد اليوم ، و أن الاقتصاد الجزائري يعهد حاليا انفتاحا متزايد على العالم الخارجي.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مسير ة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الى غاية اليوم، وهذا من خلال تحديد اهم المراحل التي مر بها وكذا بيان اهم الاصلاحات والتدابير التي قامت بها الجزائر.

المبحث الأول: مسيرة الاقتصاد الجزائري قبل التسعينات

ان رفض الجزائر للنظام الرأسمالي كان منذ وقت مبكر وهو ما اقره بيان 1954 ونتيجة لرفض الجزائر لهذا النظام تم اختيار النظام الاشتراكي وهو اختيار لم يكن عفويا هو الاخر فالعون المادي لدى البلدان الاشتراكية وتعاطف حكومتها مع الثورة المسلحة، بالإضافة الى الميل النفسي ايضا للإنسان الجزائري نحو النظام الاشتراكي، لأنه نظام يقدس العمل كوسيلة لكسب الحلال و يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والتضامن الاجتماعي في الحياة، تعتبر عوامل دفعت الجزائر الى اختيار هذا النظام الاشتراكي اما من الجانب الاقتصادي فإن هذا الاختيار مبني على اساسين هما:

- ان امكانيات القطاع الخاص الوطني (المالية والفنية) ضعيفة و عاجزة عن احداث التنمية.
- الخوف من خضوع السوق لاستغلال اجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية تكون مجرد آلة لاستغلال اجتماعية الجمهور الواسع من الشعب.

وأدى اختيار الجزائر العمل بالمنهج الاشتراكي لتنمية اقتصادها الوطني الى ضرورة تطبيق اسلوب التخطيط في العملية الاقتصادية وكان أول مخطط اقرته هو المخطط الثلاثي 1967- 1969 ثم المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 ثم المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 ثم المخطط الخماسي الأول 1980-1984 و آخر مخطط تبنته الجزائر هو المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 .

المطلب الأول : وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

إن الوضعية الصعبة التي عاشها الإقتصاد الجزائري وحالة الركود شبه التام التي ميزت مرحلة الستينات حتمت على الدولة الإسراع في إيجاد الحلول الناجعة والسريعة للنهوض بالإقتصاد الوطني، فكانت البداية من ميثاق الجزائر سنة 1964 والذي أكد على تبني النهج الإشتراكي ورفض النظام الرأسمالي البرجوازي وإعادة الإعتناء بالفلاحة وكذا الشروع في تأميم قطاع البنوك، التجارة، الثروات الطبيعية والطاقوية، كما أولى الميثاق الإهتمام بالتصنيع واعتباره قفزة نوعية في اتجاه توفير مناصب الشغل وإنعاش الطلب المحلي وتوفير فائض للتصدير، مع التركيز على الصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب والتي كانت في السابق محور اهتمام المستعمر الفرنسي.

إن افتقار الجزائر للإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة للقيام بالتنمية المطلوبة خصوصا في ظل الوضعية الصعبة التي خلفها المستعمر الفرنسي، وعدم وضوح الرؤية المستقبلية الصحيحة حال دون نجاح السياسة الإقتصادية خلال الفترة 1962-1966 مما أدى ببعض الإقتصاديين إلى تسميتها بفترة الإنتظار حيث لم تظهر الدولة فيها بالمفهوم الإقتصادي ولم تتحمل أعباء التنمية، هذه الوضعية التي دفعت إلى إعادة رسم خارطة الطريق من خلال تبني نموذج الصناعات المصنعة كخيار يحمل في طياته النمو للقطاع الصناعي ولبقية القطاعات الأخرى والتي تعتبر ثانوية. [1]

اولا: المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 :

لم يكن خطة اقتصادية بأتم معنى الكلمة، لأنه يفتقر إلى شروط التخطيط (كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة...) كما أنه لم يحدد مؤشرات قيمية ولا كمية بل جاء على شكل مشروع استثماري قطاعي إجمالي، بعض المشاريع منه تعود إلى مشروع قسنطينة و مشاريع أخرى جديدة عهد إنجازها إلى مكاتب دراسات أجنبية، كان الهدف من هذا المخطط تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الإقتصادية والإجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي التي تم تبنيها، ورسم لبعض الإتجاهات في إطار استراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر للسنوات السبع التالية.

لقد أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحروقات، الصناعات البتروكمياوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الميكانيكية، والتي استحوذت على نسبة تفوق 45% من مجموع الاستثمارات الكلية خلال فترة المخطط فالعديد من الوحدات الصناعية أنشأت في هذه الفترة كمركبات المحركات والجرارات بقسنطينة، الآلات الزراعية بسيدي بلعباس، الصناعة الثقيلة بأرزيو وعنابة ...إلخ، حين كان نصيب الزراعة % 17 في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبير مع الصناعة وهذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي[2].

ثانيا: المخطط الرباعي الأول 1970-1973

يعتبر هذا المخطط أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر وبداية فعلية للتخطيط على النمط الإشتراكي، فكل من الجماعات المحلية، الشركات العمومية والوزارات الوصية و بالتنسيق مع كتابة الدولة للتخطيط يراد بها ضبط المشاريع الإستثمارية، حيث تعتمد عدة معايير في اختيارها مثل القيمة المضافة، الشغل،

[1] ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين:(1990-2015)**، اطروحة دكتورا في العلم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017،ص 106

[2] بن صابر سليمان اسماء، **اثر الاصلاحات الاقتصادية المتبنات في الجزائر في اعادة النظر في النظام المحاسبي للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثالث، جامعة تلمسان، 2016، ص 280.

التوازن الجهوي بينما تستبعد المردودية المالية لأنها في نظر المخطط تمثل معيارا برجوازيا لقد حدد المخطط الرباعي الأول اهدافا طموحة تتركز اهمها حول:[1]

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يقدر بـ 9%.
- تعميق الإستقلال الإقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة.
- تنويع التعامل مع الخارج والتخلص من الإعتماد على فرنسا، وكذلك الإعتماد على المصادر المحلية في التموين والتمويل بصورة أساسية.
- خلق علاقات إنتاج جديدة وذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات واحتكار النشاطات الرئيسية بالإضافة إلى فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية وتوجيه الإستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية.
- توفير أدوات الضبط للإقتصاد الوطني وتحقيق التكامل الإقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات، ولذلك تم التركيز على الصناعات الأساسية لكونها تحرض على ظهور صناعات أخرى تلقائيا وتمدها بالمواد الأولية ووسائل الإنتاج (استراتيجية نمو لا متوازن).
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الإستهلاك ومراقبتها ومحاربة الإستهلاك الطفيلي وتوجيه الإستهلاك العام والخاص.

نال القطاع الصناعي خلال هذا المخطط النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق الإستثماري، فلقد كانت حصة الصناعة القاعدية 5.5 مليار دينار أي 17,79% من الإنفاق الكلي، يليه قطاع المحروقات بنسبة 14.88% ثم صناعة سلع الإستهلاك بنسبة% 7.44 .

هذا و تعتبر هذه الأرقام بدون شك نسب عالية، إذ أن المخطط كان يهدف من خلالها إلى بناء جهاز إنتاجي صناعي جديد وفعال، أما عن توزيع الاستثمارات على النحو المذكور، فبالنسبة للصناعة القاعدية فلقد اعتبرها المخطط القطاع القائد في ظل إستراتيجية النمو غير المتوازن ومنها تتفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أما قطاع المحروقات فتعتبره الدولة المصدر الذي يكاد يكون وحيدا لتمويل استثمارات المخطط والحصول على العملات الصعبة، لهذا وجهت الدولة الجزائرية اهتمامها في هذا المجال إلى تطوير شبكات نقل الغاز الطبيعي والبترول مما مكنها من رفع قدراتها على تصدير المحروقات عموما والغاز خصوصا.

[1] عبد الله بلوناس، **الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2004-2005،ص ص18-19.

الجدول رقم 1:حجم الإنفاق الإستثماري حسب القطاعات للفترة 1970-1973 وحدة مليار دج

القطاعات	الصناعة القاعدية	المحروقات	الفلاحة والري	البنية التحتية	صناعة سلع الإستهلاك	الصحة	السكن	أخرى	المجموع
حجم الإنفاق	5.5	4.6	4.1	3.1	2.3	1.5	1.3	0.9	30.9
النسبة	17.79	14.88	13.26	10.03	7.44	4.85	4.20	2.91	100

المصدر : ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين:(1990-2015)**، اطروحة دكتورا في العلم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017،ص 109.

زادت الدولة في حجم الإنفاق الاستثماري المخصص لقطاع الفلاحة مقارنة بالمخطط الثلاثي، ولا شك أن هذه الزيادة تدل على إهتمام الدولة بتلبية حاجيات تطوير الفلاحة كقطاع منتج يساهم مساهمة مباشرة في إنتاج القيمة المضافة ولذلك انصب جهد الدولة على ثلاثة اتجاهات:[1]

- زيادة المساحات الزراعية المروية اصطناعيا من 300000 هكتار سنة 1970 إلى 341000 هكتار سنة 1973، و لهذا فقد خصص لتطوير طاقات الري 38 %من مجموع الإستثمارات الزراعية.
- تطوير الإنتاج النباتي والحيواني عن طريق التوسع في زراعة الحبوب وبعض المحاصيل الزراعية، ضف إلى ذلك التوسع في غرس الأشجار المثمرة.
- تدعيم الفلاحة الصغيرة (صغار الفلاحين) التي بلغت مساحتها 2.8 مليون هكتار وقد اتخذ هذا التدعيم شكل قروض قدرت بقيمة 520 مليون دج.

أما عن القطاعات غير المنتجة، فتشير الأرقام إلى أن الدولة أولت الجزء الأكبر لقطاع البنى التحتية الإجتماعية والإقتصادية وهذا قصد تلبية الحاجات المتزايدة للسكان ومسايرة المشاريع الاقتصادية، ولهذا فقد خصصت الدولة مبلغا ماليا معتبرا يقدر ب 3.1 مليار دج للبنى التحتية يليه قطاع الصحة ب 1.5مليار دج حيث سجل في هذا المجال انطلاق العلاج المجاني، أما فيما يخص قطاع السكن وتماشيا مع سياسة التوازن الجهوي و الثورة الزراعية فقد خصص 320 مليون دج للسكن الريفي.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني: 1974-1979

يشُكل هذا المخطط تكملة للمخططين السابقين بغلاف مالي يتجاوز حجم الإستثمار التقديري للمخطط الثلاثي ب 12 مرة والمخطط الرباعي الأول ب 4 مرات، وقد ساعد في إقرار هذه الإعتمادات الهامة الظروف المواتية التي ميزت السوق النفطية العالمية وارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 10 دولار

[1] شقبقب عيسى، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للإقتصاد الجزائري(1970-2005)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر،2008-2009،ص7.

للبرميل وقد حدُدت لهذا المخطط مجموعة من الأهداف نذكر منها: [1]

- تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الخام يبلغ % 11.5 وهو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة.
- المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات ت وفر مناصب عمل تزيد عن 100000 منصب عمل سنويا
- تنمية وتوسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على صناعة المحروقات.
- تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الإندماج والتكامل الإقتصادي (إنتاج الفولاذ، أدوات البناء...).
- برمجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (صناعة النسيج، الصناعات الكهربائية و الالكترونية..).

أما عن توزيع الإستثمارات على القطاعات الإقتصادية فقد كانت على النحو التالي:

الجدول رقم 2:حجم الإنفاق الإستثماري حسب القطاعات للفترة 1974-1977 وحدة :مليار دج

القطاعات	الصناعة القاعدية	المحروقات	الفلاحة والري	البنية التحتية	صناعة سلع الإستهلاك	الصحة	السكن	التكوين	أخرى	المجموع
حجم الإنفاق	18.5	19.5	16.5	15.5	9.6	5.7	8.3	10	5.4	109
النسبة	16.91	17.82	15.17	14.16	8.77	5.21	7.85	9.14	4.93	100

المصدر: ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين:(1990-2015)**، اطروحة دكتورا في العلم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017،ص 110.

[1] ميهوب مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

رابعا: المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني (1978-1979)

قبل انطلاق المخطط الخماسي الأول، عرف الإقتصاد الجزائري مخطط تكميلي للمخطط الرباعي الثاني لتفادي الوقوع في دائرة الركود الإقتصادي وتجنب الأزمات واستكمال المشاريع المعتمدة في ظل إعادة التقييم الناتج عن التغيرات الطارئة في الأسعار، وقد خصصت الدولة لهذا الغرض 95.23 مليار دج موزعة كما يلي: [1]

- الصناعة 55.65 مليار دينار والزراعة 3.77 مليار، مقاولات الإنجاز 2.35 مليار دج خدمات الإنتاج 6.46 مليار دج.
- الإستثمارات الغير إنتاجية 28.39 مليار دج منها 2.11 للبنية التحتية الإقتصادية و 26.29مليار دج للبنية التحتية الإجتماعية.

إن هذه الإعتمادات المالية المخصصة في إطار المخطط التكميلي تمثل مبالغ كبيرة مقارنة بفترة المخطط (سنتين) مما يوحي بحجم التأخر الكبير في إنجاز المشاريع المبرمجة في المخططات السابقة خصوصا المخطط الرباعي الثاني.

خلال هذه الفترة اعتمدت الدولة الجزائرية في التمويل على مداخيل البترول والغاز، كما التجأت إلى التمويل الخارجي (الاستدانة)، مما جعل الديون الخارجية في استمرار هذا ما أدى بتدهور اقتصادها الذي خصصت له مبالغ كبرى من اجل تحريك عجلة نموه دفعها إلى ايجاد حلول وطرح اصلاحات اقتصادية اخرى .

المطلب الثاني:مسيرة التنمية خلال عشرية الثمانينات:

إن الوضعية السابقة التي أفرزتها مرحلة السبعينات وما رافقها من انخفاض في الآداء الإقتصادي وحصول تحولات في البنية السياسية والإجتماعية، كان لها بالغ التأثير على الإختيارات الإقتصادية للمرحلة المقبلة، حيث بدأت تظهر بوادر الإصلاحات والتي تجلت في المخططين الخماسيين الأول والثاني.

[1] عيسى شقبقب، مرجع سبق ذكره، ص9 .

اولا: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

وتجلت اهم ملامحه فيما يلي : [1]

- إعادة النظر في سياسة التخطيط :حيث تم تحديد الفتر ة التي تغطيها المخططات بـ5 سنوات، مع توزيع أعمال التخطيط على مختلف المستويات ومنح إستقلالية أكبر للمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.
- إعادة توجيه الإستثمارات العمومية :توجيه الإستثمارات نحو قطاعات الفلاحة والري و الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية، وتخفيف حجم الإستثمارات الموجه للصناعة القاعدية إلى صناعة السلع الإستهلاكية والأنشطة التكاملية.
- مبادرة تخفيض المديونية الخارجية :جرى في الفترة 1980-1985 محاولة التقليص من التبعية للخارج من خلال إلغاء أغلب عقود المساعدة التقنية الأجنبية التي كانت مكلفة، بالتزامن مع الإرتفاعات المعتبرة لأسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية والتي تجاوزت عتبة 32 دولار للبرميل ما بين نوفمبر 1979 وجانفي 1980 وارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي، هذا الأمر الذي وفر موارد مالية معتبرة أدت إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية من 19.31 مليار دولار سنة 1980 إلى 15.88 مليار دولار عام 1984.
- محاولة تشجيع الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي: وقد تبلور ذلك عبر القانون رقم 11 الصادر في أوت 1982والذي يحمل في طياته نصين قانونيين، النص الأول يخص الإستثمار الأجنبي والذي ألزمه المشرع للإ شتراك مع المؤسسات العمومية على أن لا تفوق مساهمته % 49 ، وهو النص الذي كان له أثر محدود لأن رأس المال الأجنبي كان متردد وحذر من هذا النوع من الشراكة، أما النص الثاني فيخص الإستثمار المحلي الخاص والذي ينتظر منه زيادة مناصب الشغل وإحلال الواردات، حيث حدد المشرع الجزائري شرط إعتماده من طرف هيئات رسمية والوقوع تحت ر قابتها في محاولة لتأطيره وفق الخطة المركزية، وهو ما يعني استثمار خاص مشجع ومراقب في نفس الوقت (استثمار غير حر) مما أدى إلى محدودية نتائجه.

[1] ميهوب مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.

إن محاولة الإصلاح وإحداث تنمية حقيقية دفع بالدولة الجزائرية إلى برمجة المخطط الخماسي الأول 1980-1984و الذي رصد له ما قيمته 561.5 مليار دج موزعة كما يلي:

الجدول رقم 3: توزيع الاستثمار بين القطاعات للمخطط الخماسي الأول (80-84)

البيان	باقي الإنجاز	البرنامج الجديد	المجموع	%
الصناعة (تضم المحروقات)	79.5	132.2	211.7	37.7
الزراعة	17.8	41.6	59.4	10.5
النقل	02.4	13.4	15.8	02.8
الهياكل الاقتصادية	19.9	36.2	56.1	10.0
السكن	34.5	58.0	92.5	16.5
التربية و التكوين	30.3	35.4	65.7	11.7
الهياكل الاجتماعية	06.7	15.3	22.0	03.9
التجهيزات الجماعية	02.4	10.9	13.3	02.4
مؤسسات الإنجاز	03.4	21.6	25.0	04.5
المجموع (مليار دج)	196.9	364.6	561.5	100

المصدر: ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 117.

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

خصص هذا المخطط بحجم اعتماد مالي يقدر ب 828 مليار دج، منها 251 مليار دج لقطاع الصناعة يأخذ فيها تجديد التجهيزات القديمة حصة الأسد بـ 47 % 362.12 مليار دج للبنى التحتية والسكن، 115.42مليار دج لقطاع الفلاحة منها 60.72 مليار دج للري الذي عرف عجزا وصل إلى حدود % 60 من الإحتياج الوطني، كما خصص مبلغ 197 مليار دج لإتمام المخطط السابق.

عرفت الفترة التي غطاها المخطط الخماسي الثاني صعوبات كثيرة أفضت إلى انفجار إجتماعي سنة 1988، هذه الصعوبات جاءت كنتيجة حتمية لإنخفاض أسعار البترول في السوق النفطية العالمية والتي كانت بدايتها اعتبار ا من شهر مارس 1983 حيث تراجعت بمقدار 3.34 دولار للبرميل (هبوط من 32.38دولار للبرميل في عام 1982 إلى 29.04 دولار للبرميل سنة 1983)، ثم واصل سعر البرميل انخفاضه إلى أن بلغ 28.2 دولار للبرميل في سنة 1985 ، وفي عام 1986 تدهورت أسعار البترول الخام بشكل ملحوظ إلى 13.53 دولار للبرميل أي بفارق حوالي 19 دولار للبرميل عن أسعار سنة 1982، يضاف إلى ما سبق تسجيل انخفاض كبير في سعر صرف الدولار الأمريكي والذي فقد % 50من قيمته اتجاه العملات المتداولة الأخرى.[1]

[1] محمد بلقاسم بهلول، **سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999 ، ص10 .

المبحث الثاني : التحول من اقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق

تعتبر الأزمة البترولية الحادة التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من الثمانينات، بمثابة المنعرج الحاسم من أجل التفكير في الانتقال إلى نظام اقتصادي آخر، وهو اقتصاد السوق بدلا من التخطيط المركزي، والذي أثبت فشله في الاقتصاد الجزائري .إن الانتقال إلى الاقتصاد الحر يستوجب على السلطات الجزائرية القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، وهذا بالفعل ما قامت به الجزائر بمساندة المؤسسات الدولية إبتداءا من بداية الثمانينات .لذا سوف نحاول خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مرحلة التثبيت الإقتصادي 1990-1994

كخطوة أولى للإصلاحات، قامت السلطات الجزائرية بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989من أجل الحصول على موارده لدعم الإصلاحات، وافق مدير الصندوق على منح الجزائر قروض، وقد تجسدت العلاقة خلال الفترة 1989 إلى 1994 في اتفاقين إئتمانيين هما:

اولا: الإستعداد الإئتماني الأول (1989/05/31-1990/05/30):

شكل أول تعامل للجزائر مع الهيئات الدولية (1989) وذلك من خلال إتفاق قصير المدى (سنة واحدة) ضّم في طياته عمليتين : [1]

- **العملية الأولى** :تمثلت في السحب من الشريحة الإحتياطية، حيث تم في هذا الصدد الحصول على218 مليون دولار (أي ما يعادل % 25 من حصة الجزائر في الصندوق مع نهاية 1988).
- **العملية الثانية** :تمثلت في طلب مساعدة الصندوق في الحصول على حق استخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الإحتياطية حيث تم الحصول على تمويل تعويضي بمبلغ 401 مليون دولار، بالتزامن مع قرض بقيمة 300 مليون دولار تحصلت عليه من البنك الدولي.

[1] وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 220.

إن تنفيذ العملية الثانية كان مشروطا بتنفيذ أول برنامج للتثبيت الإقتصادي (الإستقرار)، وهو ما وافقت عليه الجزائر في خطاب النوايا الذي التزمت فيه بتطبيق جملة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تصحيح الإختلالات المالية والإقتصادية خلال فترة قصيرة، وتم الإتفاق على: [1]

- تخلي الدولة على السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم والعجز الخارجي، وذلك بالضغط على النفقات وتحرير الأسعار تدريجيا ورفع الدعم عنها.
- تبني سياسة نقدية صارمة تتعلق بتسيير الكتلة النقدية وأسعار الفائدة.
- مواصلة التخفيض في قيمة الدينار الجزائري والذي بدأت الدولة الجزائرية في تحقيقه منذ سبتمبر 1986.
- العمل على ترسيخ قواعد إقتصاد السوق واقتصار دور الدولة على المعدل والمنظم للنشاط الإقتصادي خلال فترة التحول.

ثانيا: الإستعداد الإئتماني الثاني (1991/06/03-1992/03/31):

في مرحلة ثانية كان الاتفاق بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 حيث تم تحرير رسالة ثانية في 27 أفريل1991 . تم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة . الشرائح كانت حسب الترتيب الزمني التالي: [2]

- الشريحة الأولى في جوان1991 .
- الشريحة الثانية في سبتمبر1991 .
- الشريحة الثالثة في ديسمبر1991 .
- الشريحة الرابعة في مارس1992 .

اعتمد برنامجي صندوق النقد الدولي على التأثير في جانب الطلب من خلال سياسة مالية تقشفية وسياسة نقدية حذرة، وهو ما حاولت الجزائر تنفيذه على مدار المدة المخصصة للبرنامجين رغم الظروف الغير مشجعة وما ميزها من اضطرابات سياسية وأمنية داخليا و انهيار المعسكر الإشتراكي خارجيا، هذه الصعوبات التي ضيقت هامش المناورة للحكومة الجزائرية خصوصا فيما يتعلق برفع الدعم على السلع الإستهلاكية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري وما يقابله من تدهور للقدرة الشرائية المحلية وهو ما يشكل تهديدا للسلم الإجتماعي، وفي المقابل تجد الحكومة الجزائرية نفسها أمام ضغط صندوق النقد الدولي من حيث أن أي تراجع عن تطبيق البرامج المتفق عليها من شأنه وقف تحرير قروض جديدة.

---

[1] ميهوب مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 122.

[2] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008 ، ص091

بالرغم من الصعوبات السابقة فقد حاولت الجزائر الإلتزام بالإتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي وذلك من خلال: [1]

أ –سياسة مالية تقشفية:

يقضي الإتفاق مع صندوق النقد الدولي على ضرورة التخلي عن السياسة المالية التوسعية التي عرفتها فترة الإقتصاد الموجه باعتبارها المصدر الرئيسي للتضخم والإختلال الخارجي، وهو ما حاولت الجزائر تنفيذه في الواقع العملي من خلال الضغط على النفقات العامة بالتزامن مع تسجيل تحسن في الإيرادات بارتفاع اسعار البترول نتيجة حرب الخليج الثانية (1990) وانقطاع جزء من الإمدادات بسبب توقف الإنتاج العراقي والكويتي، حيث نشير في هذا الصدد إلى تسجيل الأسعار معدلات قياسية خلال الأشهر الأولى للحرب تجاوزت معها عتبة 40 دولار للبرميل.

ب –جانب السياسة النقدية:

إن فائض الطلب المحلي تحكمه بصورة أساسية :هيكل الأسعار، السياسة الميزانية (السياسة المالية) وسعر الصرف، وفي هذا الإطار عمدت السلطات الجزائرية إلى إصدار قانون النقد والقرض (90-10) الذي يعطي استقلالية للبنك المركزي عن الخزينة العمومية ويلزمه بإدارة السياسة النقدية ومراقبة المنظومة المصرفية ومتابعة تنظيم النشاط البنكي ومدى احترام البنوك التجارية للنصوص القانونية المعمول بها، كما ينص على ضرورة تخلي الدولة عن التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وتسديد مكشوفها البنكي لبنك الجزائر، ونشير في هذا الصدد إلى أن البنك المركزي في ظل قانون النقد والقرض يجبر الخزينة العمومية على تسديد جميع ديونها اتجاهه وفي آجال محددة، حيث يمكنه أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري في حدود% 10 من الإيرادات العامة للدولة للسنة المالية الفارطة مع تسديدها قبل نهاية السنة المالية الجارية، وهذا لتجنب تراكم ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والتحكم أكثر في المعروض النقدي.

إن تسيير عرض النقد في إطار اتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي انتج مجموعة من القرارات نوجزها فيما يلي:

- إصلاح أدوات السياسة النقدية وإنشاء السوق النقدي مع العمل على تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.
- رفع سعر إعادة الخصم.

إن تطبيق تلك القرارات نتج عنه تقلص في معامل السيولة النقدية.

[1] ميهوب مسعود ، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124 .

المطلب الثاني: مرحلة التعديل الهيكلي و المرحلة الإنتقالية 1995-2000

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتعرض الاقتصاد الجزائري إلى الأزمة الاقتصادية والمالية و الأمنية، أرغم السلطات الجزائرية إلى الاتصال مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمرة الثالثة لإبرام برنامج الاتفاقية الموسع أو ما يسمى" **برنامج التعديل الهيكلي** "والذي أمتد على مرحلتين :

اولا: برنامج التثبيت الهيكلي (22 ماي 1994 – 21 ماي 1995)

برنامج التثبيت الهيكلي الذي اتبعته السلطات الجزائرية والمبرم مع مؤسسات النقد الدولية، كان خلال الأجل القصير (سنة واحدة)، وكانت السلطات الجزائرية تهدف من خلاله إلى:[1]

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي و تحقيق معدل نمو بين 3 %و6% .
- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14% .
- مواصلة تحرير الأسعار و إلغاء دعمها.
- تعديل قيمة الدينار.
- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي و ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية و المؤسسات.
- تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لإعادة هيكلة المصارف.
- في مجال الجباية، تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة.
- ترفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك.

ولكن من أجل تحقيق هذه الأهداف من قبل السلطات الجزائرية ألزمها على إتباع مجموعة من الإجراءات، والتي هي :

بلغت نسبة الأسعار المحررة 85 %من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك وتم رفع أسعار النقل والخدمات البريدية بنسب تتراوح من20% إلى30%.

- تعديل أسعار الكهرباء و الحليب و السميد كل 3 أشهر.
- كبح معدل التضخم في حدود29.05 %.
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7 %من الناتج الداخلي الخام.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 23.4 دج للدولار الواحد إلى 35.1 دج ، وهو ما يعادل تخفيضا قدره50.2 %.

[1] سعاد مهمائي،**تأثير برامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في الديموغرافيا، جامعة باتنة، 2009 ، ص91 .

- تحرير سعر الصرف، الذي أصبح يتحدد سعره في إطار جلسات التسعير.
- إلغاء سقف 20 % المطبق على أسعار الفائدة المدينة للبنوك، ويهدف هذا الإجراء إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة.
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1.5 مليار دولار نهاية 1994 ، مما جعل المخزون الكلي يصل إلى 2.6 مليار دولار[1].

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 – 21 ماي 1998)

من خلال الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن خلال النتائج المتوصل إليها ميدانيا، فإن الاقتصاد الجزائري بدأ في التحول نحو اقتصاد السوق لكن من جهة أخرى فإن حجم الإختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري حالت دون الوصول إلى تحقيق معدل نمو دائم، هذا أدى إلى قيام السلطات الجزائرية بإجراء إصلاحات هيكلية، مما استدعى عقد اتفاق موسع خلال ثلاث سنوات.

بتاريخ 22 ماي 1995 وافق صندوق النقد الدولي على تقديم القرض الموسع للسلطات الجزائرية وذلك خلال فترة ثلاث سنوات، وذلك لدعم السياسات الاقتصادية التي تنوي السلطات الجزائرية تطبيقها، حيث حددت قيمة القرض ب 1.169 :مليون وحدة حقوق سحب خاصة وكذلك 3.9 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات و 6.3 مليار دولار سنة 1996 و 4.7 مليار دولار سنة 1997 .وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق النقدي الدولي على طلب الجزائر، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق.

كانت السلطات الجزائرية تهدف من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 01 جانفي 1996 ، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.
- يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحيث سيخفض العجز من6.9% من (PIB) في 1994-1995 إلى 2,2% من (PIB) 1997-1998.

[1] سعاد مهمائي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة)، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة20 %، ابتداء من 1998.[1]

على إثر تحقيق هذه الأهداف قامت السلطات الجزائرية بتسطير مجموعة من السياسات في شقيها الاقتصادي الكلي والهيكلي، والتي كانت تدور حول:

1-السياسة المالية :وفق الاتفاق المبرم بين السلطات الجزائرية وصندوق النقد الدولي، يتوجب على السلطات الجزائرية تحقيق فوائض مالية إبتداءا من السنة المالية 1996-1997 ، ونظرا لمحدودية الموارد المالية للدولة، وباعتبارها تعتمد على الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات والتي تتميز بالتذبذب نتيجة عدم التحكم في أسعارها، ومنه ضرورة توفير الفوائض المالية ب:

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة غير المتجددة للموارد البترولية، وكذا توفير هامش تحرك ملائم لتفادي الآثار السلبية الناجمة عن الانخفاضات الدورية في أسعار البترول.
- تقليص النفقات الحكومية يسهل من زيادة استهلاك العائلات.
- تحسين الميزانية العامة للدولة (تحسين المداخيل وتقليص النفقات) من خلال العمل على جبهتين:

أ. **بالنسبة للإيرادات** :فيمكن تحسينها عن طريق ترقية نظام ضريبي مرن وفعال، بغرض توسيع الوعاء الضريبي بالخصوص، ويتوقع البرنامج تحقيق ارتفاع في هذا المجال ب1.5 % من الناتج المحلي الخام بين 1994-1995 و 1997-1998.

ب. **بالنسبة للنفقات** :فالتوقعات هي إنجاز تخفيض ب 1.8 % :من الناتج المحلي الخام خلال الفترة نفسها .ومن أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي، إلغاء طريقة الدعم التي تستفيد منها جميع شرائح المجتمع وإتباع أسلوب جديد تعتمد على تحسين الاستهداف في التحويلات، وإعادة هيكلة النفقات العمومية، حتى تكون لها آثار أفضل، وتسمح بحماية الفئات الأكثر حرمانا، كما أن الإلغاء التدريجي لنفقات صندوق تطهير البنوك والمؤسسات العمومية سيساهم في تخفيض العجز بـ 1.4 %من الناتج الداخلي الخام.

2-السياسة النقدية :لجأت السلطات الجزائرية منذ عام 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من توسع نمو الكتلة النقدية M2، والتي تهدف إلى توفير المناخ المناسب كي تتجدد آليات السوق بالنسبة لسعر الفائدة، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 196.

يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة، والسقوف على الفوائد في السوق النقدية، فيما بين البنوك، كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5% .[1]

3-سياسة سعر الصرف :أما فيما يخص سياسة سعر الصرف، فتهدف إلى التوصل إلى سعر فائدة توازني، يعكس الوضعية الحقيقية للطلب، والعرض ويلغي فائض الطلب الناتج عن إفراط تقدير سعر الصرف، والوسيلة للوصول إلى هذا المستوى التوازني هو إتباع نظام سعر الصرف المرن، يبدأ بالتخلي عن حصص التسعير لصالح إنشاء سوق صرف ما بين البنوك، تمهيدا لتحقيق قابلية تحويل الدينار.

كما تعمل السلطات بعد ذلك إلى إنشاء مكاتب الصرف، ومع تحسين التوازنات المالية سيتم القضاء على العوامل المؤدية للمضاربة بسعر الصرف، وفتح المجال للتكوين، والعلاج بالخارج، وكذا المصاريف الملائمة للسياحة الخارجية[2].

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص196.
[2] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996 ، ص65 .

المبحث الثالث: الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001–2014

بعد الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولي، قامت الجزائر بتبني إستراتيجية جديدة للنمو الاقتصادي، والتي هي في واقع الأمر سياسة مالية بحته والتي تمثلت في الإنفاق العام من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي بالاقتصاد المحلي، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط) وقد امتددت هذه السياسة على ثلاث مراحل ، فالأولى بداية من 2001 إلى غاية 2004 ، ثم تلتها المرحلة الثانية والتي تبدأ من 2004 إلى غاية 2009 والتي ما هي إلا مواصلة للمرحلة الأولي وذلك في شكل دعم النمو الاقتصادي، تليها المرحلة الثالثة من 2010 إلى 2014.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001–2004

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام .و هو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأمّا الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية و تحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية

وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي:[1]

- مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.
- إنّ برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدّت إلى تقليص معدل النمو .
- مستوى معيشة السكان .ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح

ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

[1] صالحي ناجية وآخرون، **اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، مارس 2013، ص 3.

فقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج وجه اساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل : الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الاطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الاجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الانتاجية الوطنية، ضمن الاطار يمكن تقسيم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الى اربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين، و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية[1]، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 4: التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دج

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع
1) أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1 %
2)تنمية محلية و بشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8 %
3)دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4 %
4)دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6 %
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100 %

المصدر : نبيل بوفليح ، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 252.

يتضح من الجدول أن الدولة أعطت أهمية خاصة الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية ، حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.1 % من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج، ثم يليه محور التنمية المحلية بمقدار 204.2 مليار دج أي بنسبة 38.8% ، ثم دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري بـ 65.3 مليار دج أي بنسبة 12.4 % و 45 مليار دج، بنسبة 8.6 % على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

[1] نبيل بوفليح ، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 252.

وتزامن مع هذا برنامج اصلاحات اقتصادية نذكر منها :[1]

1- قانون الاستثمار: هذا القانون يحدد جميع الاستثمارات التي تدخل في نطاق النشاط الاقتصادي إلى جانب الاستثمارات التي تنمي القدرات التأهيلية و الهيكلية، إضافة إلى أنه نص على إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة يجتمع مرتين خلال السنة، مهمته تقديم اقتراحات إلى الحكومة حول أهداف وأولوية السياسة الوطنية للاستثمار .وقد جاء كذلك بفكرة إنشاء وكالة للاستثمار والشراكة، تكلف برصد الاستثمارات الوطنية و الأجنبية و تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

تعد هذه الوكالة تقريرا سنويا تقدمه للوزير المكلف بالمساهمة و تنسيق الإصلاحات و أهم نقطة جاءت في هذا القانون هي الامتيازات الممنوحة للمستثمرين و التي قسمت إلى امتيازات عامة و أخرى خاصة.

2- قانون النقد والعرض : إن أهم النقاط التي جاء بها قانون النقد والقرض هي تلك التي تتعلق بإخضاع بنك الجزائر لإشراف الوزارة الوصية وتقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر لأقصى درجة في مجال السياسة النقدية و الإشراف على البنوك .كما أن عهدته سوف تصبح غير فعلية ، و هي قابلة للتغيير في أية لحظة ، و يهدف هذا القانون إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض بصفته السلطة النقدية، إضافة إلى إدارة خوصصة البنوك التي كانت عائقا أمام استقطاب المتعامل الخاص الوطني و الأجنبي.

3- قانون المالية لسنة 2001 : يهدف عموما إلى إنعاش النمو الاقتصادي من خلال تثمين ميزانية الدولة و التحكم في تسيير الأموال العمومية و تعزيز إجراءات الاستقرار الداخلي و دعم الإصلاحات الهيكلية في إطار سياسة مالية و نقدية صارمتين، و هي كلها توجيهات تهدف إلى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية و أهم نقاطه الكبرى:

- الاعتماد على سعر 19 دولار، كسعر مرجعي للبرميل الواحد من النفط.
- سعر الصرف 72 دج مقابل 1 دولار.

ولتدعيم خزينة الدولة أضاف القانون المذكور آنفا رسوما جديدة، تتمثل في إعادة هيكلة الرسوم على القيمة المضافة بعد تخفيض المعدلات من 3 إلى2 ، و توسيع مجال تطبيقها لتشمل تجار التجزئة، كما تم رفع أسعار البنزين و المازوت ب3 دنانير /لتر مع زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع كالحليب و الخبز.

[1] عياش بولحية، **دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة المجستار، جامعة الجزائر، 2010- 2011، ص 75.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري،حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

ان البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يهدف إلى وضع إستراتيجية تنموية تتوخى توطيد أركان المجتمع و إدماج كافة مكوناته و تحقيق نمو إقتصادي مواكب للتقدم الحاصل في العالم،و هذا بترقية المناطق المحرومة و التخفيف من الفارق و تنمية المحيط الريفي و مكافحة الفقر و التهميش و إشراك المرأة في التنمية و إعادة تأهيل الموارد البشرية، عن طريق تحقيق خمس أهداف رئيسية هي: [1]

1- تحسين ظروف المعيشة بدعم القدرة الشرائية للمواطن و توفير الصحة و السكن و التعليم لكل شرائح المجتمع.

2- تطوير المنشآت القاعدية المتمثلة في السدود و الطرقات و لعل أهمها مشروع الطريق السيار "شرق.غرب".

3- دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي و ذلك بدعم المؤسسات الاقتصادية المنشأة للثروة الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل الناتج عن الحركية الاقتصادية المولدة من نشاط المؤسسة.

4- تحديث الخدمة العمومية مما يسهل و يبسط الإجراءات المتعلقة بدعم النشاط الاقتصادي و جلب الإستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه.

5- ترقية تكنولوجيات الإتصال الجديدة مواكبة للتطور العالمي الحاصل في مجال الإتصال من أجل دعم النشاط الاقتصادي و تسهيل المعاملات و الإجراءات .

[1] بن مسعود عطا الله، **الإنفاق الحكومي والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الإقتصادي المجلد الثاني، العدد 19، اوت 2014، ص 12.

ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث اضيف له بعد اقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط الإنعاش الاقتصادي و المقدر بـ 1071 مليار دج، و الصناديق الاضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي يصبح 8705 مليار دج .

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق الديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي: [1]

- **تحسين ظروف معيشه السكان:** يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الاكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 1908.5 مليار دج، وهو يعتبر تكملة بما جاء به مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الاداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على اداء عنصر العمل ومن ثم الى حركية النشاط الاقتصادي، ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الاكبر فيها لقطاع السكن 555 مليار دج ويليه قطاع التربية الوطنية 200 مليار دج في شكل انشاء مزيد من الأقسام و المطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية و المنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي 141 مليار دج لتوفير افضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.
- **تطوير المنشآت الأساسية** : احتلت المرتبة الثانية من اجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو و هذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة في قطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية حيث وزعت هذه القيمة 1703.1مليار دج على أربع قطاعات فرعية كما يلي :

النقل (700 مليار دج)، الأشغال العمومية (600 مليار دج)، سدود وتحويلات (393 مليار دج)، تهيئة الإقليم (10.15 مليار دج).

[1] بركان كريمة وآخرون، **أثر تطبيق برنامج الانعاش الإقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر**، اطروحة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2014-2015، ص 79.

- **دعم التنمية الإقتصادية:** يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية في 5 قطاعات رئيسية وهي : الفلاحة والتنمية الريفية حيث خصص لها ما قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الإتصاد الوطني، حيث يعتبر اكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وبعد قطاع الخدمات، تليها الصناعة والتي خصص لها 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية، يليها قطاع ترقية الإستثمار وذي قدر المبلغ المخصص له بـ 4.5 مليار دج قصد توفير اوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الإستثمارات سواء الأجنبية او المحلية، يليه على التوالي الصيد البحري 12 مليار دج، السياحة 3.2 مليار دج، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية خصصت الدولة لها 4 مليار دج .
- **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:** الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستور التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدار التأخر المسجل في هذا الاطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات.

وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية : [1]

- البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال بهدف فك العزلة على المناطق النائية.
- العدالة حيث يعتبر هذا القطاع حساس، وهو يمثل الضمان الكامل و الأمثل لمصالح الأفراد و المؤسسات ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في كسب ثقة المتعاملين الإقتصاديين.
- الداخلية والغرض منها تحسين الأمن الداخلي و الحماية المدنية.
- التجارة إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري والسوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف كإنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء اجهزة مراقبة النوعية، انجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.
- المالية حيث تهدف إلى تحديث و عصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائبعلى وجه الخصوص.

[1] بركان كريمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 80.

المطلب الثالث: مخطط التنمية الخماسي 2010– 2014

لقد جاء في بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010 من اجل المعاينة و المصادقة على برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2010 -2014 والذي يتضمن ديناميكية اعادة البناء الوطني. وقد صخر مبلغ يقدر بـ 21214 مليار دينار ما يقارب 286 مليار دولار في برنامج الاستثمارات العمومية قصد تكملة المشاريع الكبرى التي قد بدأ فيها خاصة في قطاع السكك الحديدية، الطرقات والمياه وقد خصص له مقدار 9700 مليار دينار اي ما يقارب 130 مليار دولار، وتحقيق المشاريع الجديدة بمقدار مالي يقارب 11534 مليار دينار اي حوالي 156 مليار دولار .[1]

أما بخصوص توزيع تلك المخصصات فندرجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 5: المخصصات الأولية لمخطط التنمية الخماسي (2010-2014)

البيان	مخصصات البرنامج (مليار دج)	تراخيص البرنامج (%)
أولا: التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن (استكمال مشروع 2 مليون سكن)، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التجارة	10511	49.5
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية: • الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ والمطارات • النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة. • تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	6688.7	31.5
ثالثا: تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1732.7	8.16
رابعا: التنمية الإقتصادية الملاحة والصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.	1635	7.7
خامسا: مكافحة البطالة	382	1.8
سادسا: البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال	284.5	1.34
الإجمـــــــــالي العـــــــــام	21234	100

المصدر: ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[1] فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر** ، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قسنطينة1، 2010-2011، ص 296.

لقد خصص البرنامج اكثر من 40 % من المصادر لتحسين التنمية البشرية وذلك كالتالي: [1]

- أكثر من 5000 مؤسسة تعليمية (حوالي 1000 مدرسة و 850 ثانوية) وتوفير 600000 مكان بيداغوجي جامعي و 400000 سرير للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهني.
- أكثر من 1500 هيكل قاعدي من بينها 172 مستشفى 45 مركب صحية متخصصة و 377 مستوصف ضف إلى ذلك 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليونين مسكن حيث ستسلم 1.2 مليون في ظرف 5 سنوات و الباقي ستنطلق الأشغال قبل نهاية سنة 2014.
- ربط مليون مسكن بالغاز الطبيعي و توصيل الكهرباء إلى 220000 مسكن ريفي.
- تحسين توصيل الماء الشروب خاصة مع تحقيق 35 سد و 25 نظام تحويل للمياه.

وقد خصص هذا البرنامج ايضا 40 % للاستثمار العمومي، لتنمية الهياكل القاعدية الأساسية وتطوير القطاع العمومي وذلك عن طريق تخصيص:

- أكثر من 3100 مليار دج خصص لقطاع الأشغال العمومية قصد توسيع و عصرنة الطرقات.
- أكثر من 2800 مليار دج خصص لقطاع النقل.
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم و البيئة.
- ما يقارب 1880 مليار دج من أجل رقي الجماعات المحلية.

كما خصص البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم التنمية الإقتصادية الوطنية وذلك من خلال:

- أكثر من 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية و الريفية.
- ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 297.

كما خصص حوالي 2000 مليار دج في شكل قروض للتنمية الصناعية لتحقيق مجمعات كهربائية جديدة، تنمية الصناعات البتروكمياوية و عصرنة المؤسسات العمومية.

وخصص 350 مليار دج لتشجيع خلق مناصب شغل قصد محاولة دمج الحاصلين على شهادات جامعية ومن التكوين المهني.

وخصص هذا البرنامج ما يقارب 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة وذلك عن طريق دعم وتشجيع البحث العلمي وتعميم تعليم استعمال الإعلان الآلي في كل النظام الوطني للتعليم وكذا في الخدمة العمومية.

و عليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[1].

[1] فريمش مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 298.

خلاصة الفصل

منذ أن حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها لسياسة مركزية وقد أتاحت الوفرة النفطية خلال عقد السبعينيات امكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية. على الرغم من ارتفاع عائدات المحروقات فإن الموازنة العامة حققت عجز قدره3517 مليون دولار سنة 1980 هذا بالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات، نتج عن هذا اختلالات كلية الداخلية منها والخارجية.

في أوائل الثمانينات بدأت تظهر مساوئ التخطيط المركزي فرغم ضخامة الاستثمارات الحكومية لم يطرأ تحسن كبير على الإنتاج، وقد أصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي واضحة عندما أدت الصدمة النفطية العكسية عام 1986 ، ولمواجهة هذه الأزمة اتخذت الجزائر عدة تدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية، غير أن خطى التصحيح كانت بطيئة في البداية وتدهورت الاختلالات الاقتصادية الكلية.

لقد عززت السلطات من جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي خلال الفترة 1989-1991 عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي، وبهدف الانتقال من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد يعتمد على ميكانزمات السوق(اقتصاد السوق) اتخذت عدة إجراءات تصحيحية شملت مختلف جوانب السياسة الاقتصادية بما فيها السياسة المالية.

رغم ما حققته هذه الإصلاحات من تقدم فيما يخص التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق إلا أن الاقتصاد الوطني عرف وضعية صعبة في نهاية هذه الفترة تمثلت في اختلالات داخلية وخارجية.

هذه الاختلالات تدفع مرة ثانية إلى ضرورة الإصلاح في السياسة الاقتصادية بصفة عامة و السياسة المالية بصفة خاصة، وهكذا كان خيار السلطات اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية عن طريق إبرام اتفاقيات معها، وبالتالي تبنت الجزائر برامج التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية التي تتبعها عادة الدول المعنية بعملية التصحيح والتي تمثلت في برامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، وبرامج التصحيح الهيكلي التي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية.

تمهيد:

يعبر التوازن الاقتصادي عن العلاقات والتأثيرات والحالات المترابطة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية فهو يبحث عن السياسات التي تكشف عن الخلل والمشكل الذي يهدد استقرار الاقتصاد في البلد، ثم يعالجه بإعادته الى حالة من التوازن ولا يمكن تحقيق ذلك الا باستخدام جملة من السياسات الاقتصادية (المالية – النقدية) التي تعمل بمختلف ادواتها من اجل ضمان التوازن وسنحاول في هذا الفصل توضيح مفهوم التوازن الاقتصادي عند بعض المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والكينزية، وبيان اهمية التوازن ثم نقوم بإعطاء نظرة شاملة عن مفهوم السياستين المالية والنقدية والتعريف بأدواتها وتأثيرها على سيرورة الاقتصاد لغاية تحقيق التوازن.

ولأجل ذلك قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية هي:

- ✓ **المبحث الأول**: التوازن في الفكر الاقتصادي.
- ✓ **المبحث الثاني**: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.
- ✓ **المبحث الثالث**: السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: التوازن في الفكر الإقتصادي

التوازن هو الحالة الاقتصادية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أوكلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحداهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى، ولقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر الكلاسيكي والفكر الكنزي ومن خلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئا فشيئا وسنحاول إيضاح المعالم الأساسية لكل مرحلة على النحو التالي:

المطلب الأول: التوازن الكلي عند الكلاسيك

إن النموذج الكلاسيكي الذي يبحث في تحديد مستوى التوازن الكلي أي تحديد مستوى العمالة والإنتاج، نموذج مشتق من النظرية الاقتصادية الجزئية وبالضبط من تحليل الأسواق ، ويهتم هذا التحليل بسوق العمل وسوق السلع والخدمات ويتحدد كل من مستوى الإنتاج ومستوى الاستخدام حسب الكلاسيك بتفاعل الطلب على عوامل الإنتاج " العمل ورأس المال أو الاستثمار " الذي يحدده المنتج وفق مبدأ تعظيم الربح ، وعرض هذه العوامل من طرف العائلات ، وذلك وفق مبدأ تعظيم المنفعة – تعظيم الدخل– ".

وسوف نقوم أولا بدراسة سوق العمل الذي يتحدد فيه معدل الأجر الحقيقي التوازني وحجم العمل التوازني وانطلاقا منه يتحدد حجم الإنتاج ثم نقوم بدراسة سوق السلع والخدمات التي يتحدد فيها حجما الادخار والاستثمار ثم نقوم في خطوة ثالثة بدراسة سوق النقد وذلك لتحديد السعر الذي تباع به المنتجات وهذا وفقا للنظرية الكمية للنقود.

اولا: التوازن في سوق العمل

ويتحقق التوازن في سوق العمل بتساوي عرض العمل مع الطلب عليه.

1– الطلب على العمل: [1]

إن الطلب على العمل يمثل احتياجات المنتجين من العمال وهذا يرتبط بصورة أساسية بمعدل الأجرة الحقيقية والتي تمثل نسبة الأجر الاسمي إلى المستوى العام للأسعار $\left(\frac{W}{P}\right)$وهو يعبر عن القدرة الشرائية الفعلية للأجرة النقدية.

ورياضيا الطلب على العمل هو دالة متناقصة للأجر الحقيقي كما يلي: $Ld = D\left(\frac{}{P}\right)$

W: الأجر الاسمي.

P : المستوى العام للأسعار.

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 30.

اي مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها فإن المؤسسات لا تقوم بالطلب على العمل إلا في حالة ما إذا كان الأجر الحقيقي منخفضا، ويرتكز الشرح الكلاسيكي في الطلب على العمل غلى السلوك الفردي للمؤسسات داخل الإقتصاد في المنافسة الكاملة بين هذه المؤسسات التي تكون مستفيدة بمبد أ تعظيم الربح وحسب هذا المبدأ فإن المؤسسة ترفع حجم انتاجها إلى ان تتساوى الزيادة في الإنتاج مع تكلفته، اما من ناحية العمالة فهذا يترجم في توظيف عدد آخر من العمال من طرف المؤسسة إلى غاية تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع التكلفة الحدية: $MR = MC$.

وبما انه في المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد تصبح التكلفة الحدية كما يلي: $MC= \left(\frac{W}{MP}\right)$ حيث MP تمثل الانتاجية الحدية.

وحيث ان المنتجين في حالة المنافسة التامة لا يستطيعون التأثير على السعر و إنما يتحدد هذا الأخير في السوق بتفاعل قوى العرض و الطلب و هذا يعني أن السعر (P) ثابت ومساوي للإيراد الحدي MR إذن

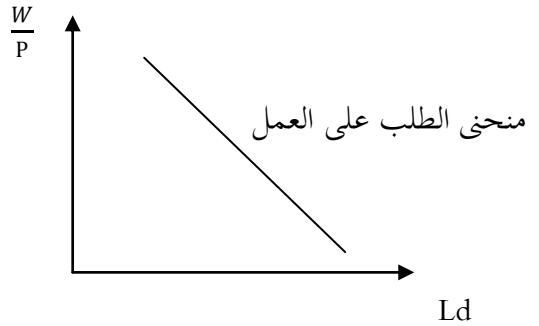
$MR=P$ أو $MR=P=MC$ أو $P = \left(\frac{W}{MP}\right)$ أو $MR=P=MC=\left(\frac{W}{MP}\right)$

ومنه $MP = \left(\frac{W}{P}\right)$

ومن العلاقة السابقة يتبين شرط تعظيم الربح لمنتج ما، و إذا عمم هذا الشرط سوف يصبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الإقتصاد ككل، وبما ان $P.MP=W$. P التي تمثل قيمة الانتاجية الحدية أي

[1] $VMP=MP.P=W$

الشكل رقم 1: يمثل منحنى الطلب على العمل



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[1] محمد العربي ساكر،**محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 4.

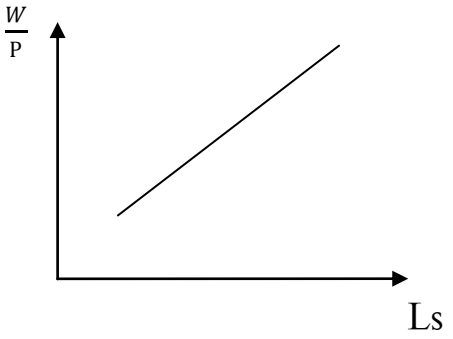
2- عرض العمل: [1]

يمثله العمال حيث يقومون بعرض قوة عملهم على المؤسسات مقابل حصولهم على أجر حقيقي مقبول، حيث كلما ارتفع هذا الأخير كلما زاد عرضهم للعمل وتخليهم عن الراحة والعكس صحيح، وبالتالي عرض العمل هو دالة طردية بالنسبة للأجر الحقيقي أي : $Ls = D\left(\frac{W}{P}\right)$

W: الأجر النقدي (الحقيقي) .

P : المستوى العام للأسعار.

الشكل رقم 2: يمثل منحنى عرض العمل



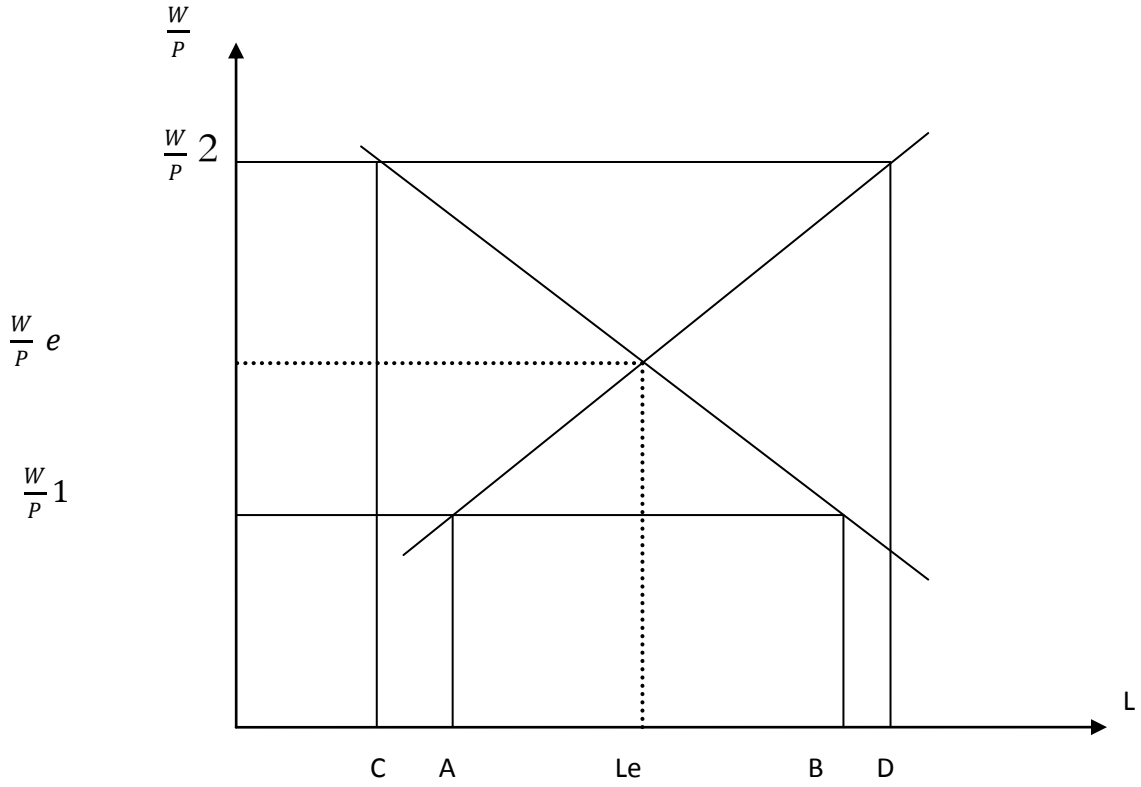
المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[1] محمد الشريف المان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن "الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 114.

3- التوازن في سوق العمل:

يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 3: يمثل التوازن في سوق العمل



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 44.

نلاحظ من الشكل ما يلي :[1]

- عند معدل الأجر الحقيقي $\frac{1}{P}$ الطلب على العمل أكبر من العرض ، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل ويقدر هذا العجز بالمقدار "A-B"
- إذا كان معدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$ 2 فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه وهذا ما يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تتمثل في المقدار "C-D".
- $\frac{W}{P}$ e تمثل حالة التوازن بين Ld و Ls.

[1] محمد العربي ساكر،مرجع سبق ذكره، ص 5.

ثانيا: التوازن في سوق السلع والخدمات

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند المساواة بين العرض الكلي والطالب الكلي.

حيث يتكون العرض الكلي من : سلع وخدمات استهلاكية وأخرى انتاجية، وقيمة هذا الناتج من هذه السلع المختلفة تتمثل في الدخل الوطني وهذا الأخير يقسم إلى : استهلاك وادخار

بينما يتكون الطلب الكلي من الطلب على الاستهلاك إضافة إلى الطلب على الاستثمار فيكون لدينا ما يلي

الطلب الكلي = العرض الكلي

(الطلب على السلع والخدمات الانتاجية) = (سلع وخدمات استهلاكية+الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية +سلع وخدمات انتاجية)

الطلب على الاستثمار + الطلب على الاستهلاك = قيمة هذا الإنتاج تمثل دخلا يقسم بين الاستهلاك والادخار

الاستثمار (I)+ الاستهلاك (C)= الاستهلاك (C)+ الإدخار (S)

ومنه $I=S$

نلاحظ من هذا المخطط أنه لكي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات يجب أن تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار أي يجب أن يتحول الادخار إلى استثمار انطلاقا من قانون المنافذ الذي ينص بأن العرض يخلق الطلب المساوي له.

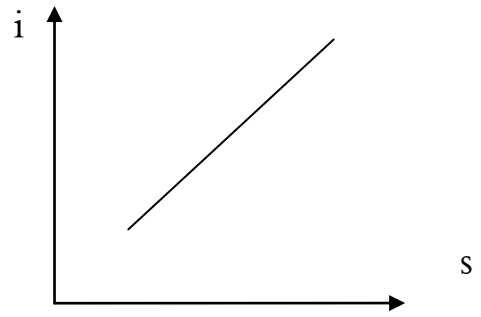
إن الذي يضمن تحويل المدخرات إلى استثمارات حسب الكلاسيك هو سعر الفائدة الحقيقي.

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم.

1– دالة الادخار:

يرتبط الادخار بعلاقة طردية مع سعر الفائدة الحقيقي حيث كما ارتفع هذا الأخير كلما زادت رغبة الأفراد في الادخار والعكس صحيح أي: $S=F(i)$ حيث: Sتمثل الادخار و i تمل سعر الفائدة الحقيقي. [1]

الشكل رقم 4: يمثل منحنى الادخار



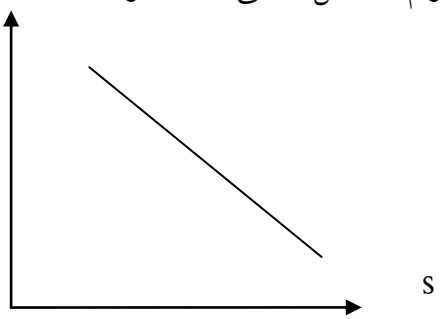
المصدر: محمد شريف إلمان ،مرجع سبق ذكره، ص 116.

[1] محمد شريف إلمان ،مرجع سبق ذكره، ص 116.

2- دالة الاستثمار

يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي حيث كلما انخفض هذا الأخير كلما زاد إقبال رجال الأعمال على الاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية والعكس صحيح.اي $I=F(i)$ حيث Iتمثل الاستثمار و i سعر الفائدة .

الشكل رقم 5: يمثل منحنى الاستثمار

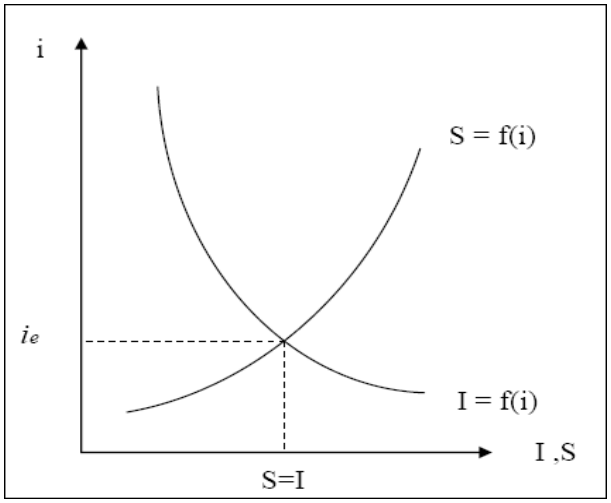


المصدر: محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 06.

3- التوازن

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار أي $S=I$ [1]

الشكل رقم 6: يوضح التوازن في سوق السلع والخدمات



[1] مصطفى سلمان حسام، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2000، ص 65.

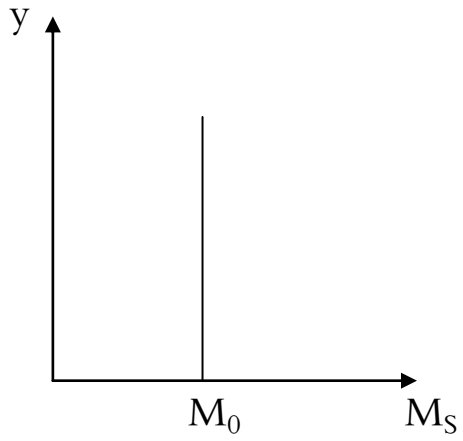
ثالثا: التوازن في سوق النقد

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما تتحقق المساواة بين عرض النقود والطلب على النقود أي عندما تكون الكتلة النقدية المعروضة في الاقتصاد مساوية للكمية المطلوبة منهم .والهدف الأساسي من دراسة هذا التوازن عند الكلاسيك هو تحديد المستوى العام للأسعار (P) الذي تباع به المنتجات في سوق السلع والخدمات .

1- عرض النقود

يعتبر عرض النقود عند المدرسة الكلاسيكية متغيرا مستقلا تحدده السلطة النقدية (البنك المركزي) أي: $\overline{M_0}$ =Ms حيث Ms عرض النقود و $\overline{M_0}$ عدد معين ويمثل بيانيا كما يلي :

الشكل رقم 7: يمثل منحنى عرض النقود



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 211.

نلاحظ أن منحنى عرض النقود هو منحنى عمودي دلالة على أن عرض النقود متغير مستقل، فمهما تغير حجم الإنتاج لا يتغير هذا المنحنى. [1]

[1] ا محمد شريف إلمان ،مرجع سبق ذكره، ص120.

2- الطلب على النقود

لدراسة الطلب على النقود نقوم بدراسة أولا المعادلة الكمية للنقود التي صاغها الاقتصادي الأمريكي فيشر مع بداية القرن 20 كما يلي : $MV=PY$

حيث:

M: تمثل الكتلة النقدية خلال فترة زمنية معينة.

V: تمثل سرعة دوران النقود أو عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى.

P: المستوى العام للأسعار.

Y: حجم الانتاج من السلع والخدمات.

افتراضات المعادلة:

- سرعة دوران النقود Vثابتة في الفترة القصيرة لأنها تتعلق بعادات وتقاليد الأفراد في استعمال النقود .
- حجم الانتاج Yثابت في الفترة القصيرة لأنه يوافق مستوى التشغيل التام.

نتيجة:

هناك علاقة طردية بين كمية النقودM والمستوى العام للأسعار p والعكس صحيح أي أن جوهر هذه النظرية هو أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة.

ثم عدلت المعادلة من طرف بعض الاقتصاديين في جامعة كمبريدج البريطانية كما يلي:

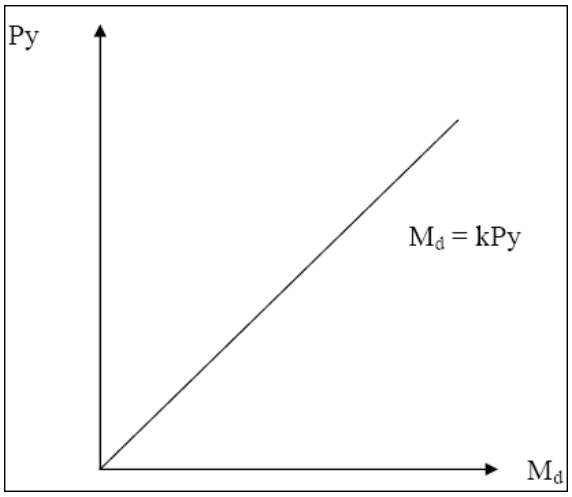
$$M = \frac{1}{v} PY.$$

حيث : $K=\frac{1}{v}$ عبارة عن نسبة من الدخل النقدي (PY) يتم الاحتفاظ بها في صورة سائلة لإجراء مختلف المعاملات.

ان المعادلة : $M_d = KPY$ تسمى معادلة الطلب على النقود حيث هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود M_d و الدخل النقدي PY حيث كلما ارتفع هذا الأخير زاد الطلب على النقود و العكس غير صحيح كما يلي : [1]

[1] أحمد جامع، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990، ص 140.

الشكل رقم 8: يوضح منحنى الطلب على النقود

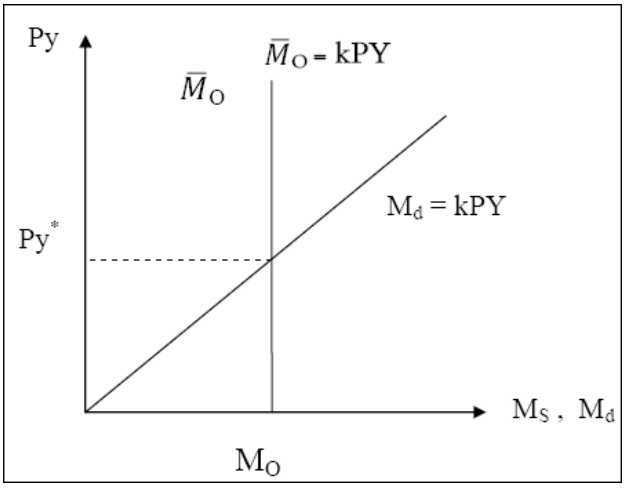


المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 224.

3- التوازن

يتحقق التوازن في سوق النقود كما سبق وأن أشرنا عندما تتحقق المساواة بين الطلب على النقودM_d وعرض النقود M_S [1]

الشكل رقم 9: التوازن في سوق النقود



المصدر: محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[1] محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 123.

المطلب الثاني : التوازن الاقتصادي عند كينز

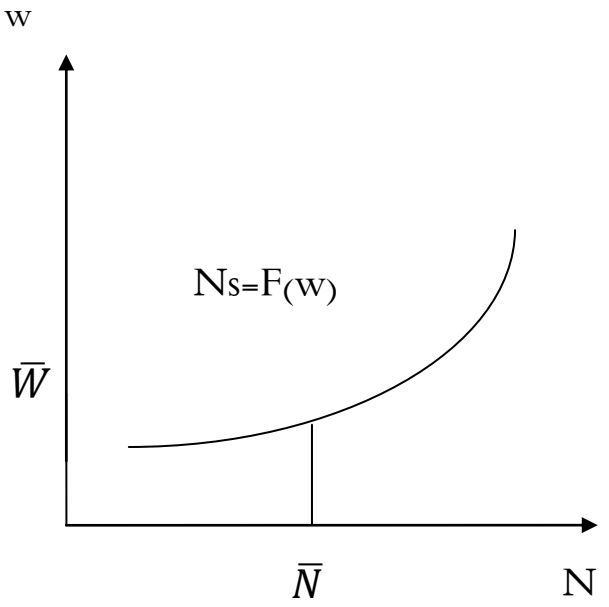
تهدف النظرية الكنزية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثم كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف، ولذلك بدأ كينز نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والذي يقول أن المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل. و يبنى التحليل الاقتصادي الكينزي على ثلاث فرضيات وتتمثل في: يصلح التحليل في الاجل القصير فقط، ثبات المستوى العام للاسعار، في حالة الاختلال الاقتصادي يكون التعديل الاقتصادي بواسطة الكميات.

اولا: التوازن في سوق العمل

1- عرض العمل: [1]

يرى النموذج الكينزي ان سلوك العمال في عرض خدماتهم يتحدد اساسا بمعدل الاجر الاسمي لا الحقيقي كما يرى الكلاسيك، وكلما كان الاجر الاسمي اعلى كلما كان احسن بغض النظر عن المستوى العام للاسعار، وبتالي فهم يتعرضون للخداع النقدي.

الشكل رقم 10: يوضح دالة عرض العمل عند كينز



W هو الاجر الاسمي

$\overline{W}$ حد ادنى لعرض العمل

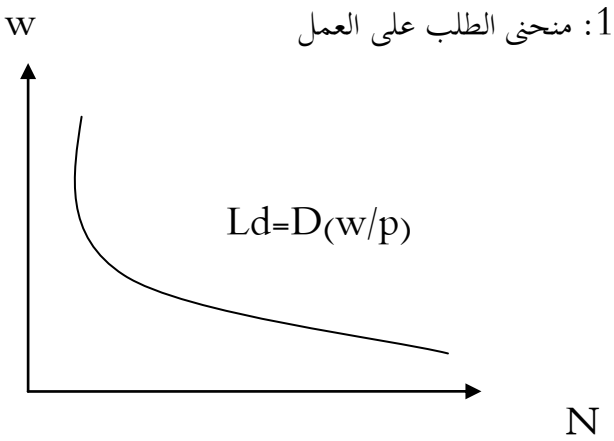
N العمل

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 159.

2- الطلب على العمل

لا يختلف كينز مع الكلاسيك فيما يخص دالة الطلب على العمل، فهو يقبل فرضية المنافسة التامة ويكون منحن الطلب على العمل كتالي:

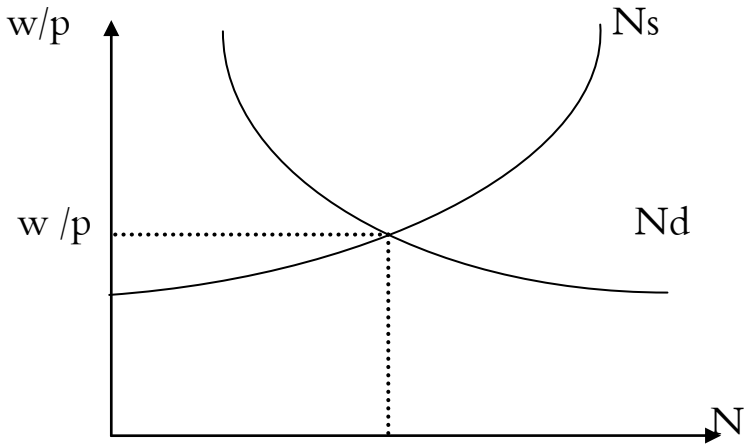
الشكل رقم 11: منحنى الطلب على العمل



3- التوازن

ينتج التوازن عن تطابق عرض العمل وطلب على العمل طالما يفترض بات مستوى الاسعار و ان العرض كذلك يرتبط بمعدل الاجر الحقيقي .[1]

الشكل رقم 12: يمثل التوازن في سوق العمل



[1] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 276.

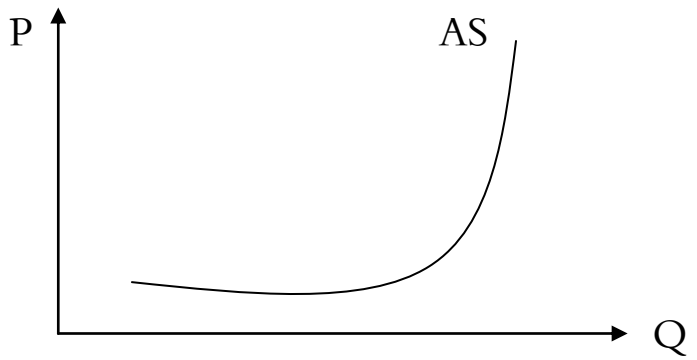
ثانيا: التوازن في سوق السلع و الخدمات

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات بتساوي العرض الكلي و الطلب الكلي عند كينز

1- العرض الكلي: و هو مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الاعمال على استعداد لإنتاجه وبيعه خلال فترة زمنية محددة .

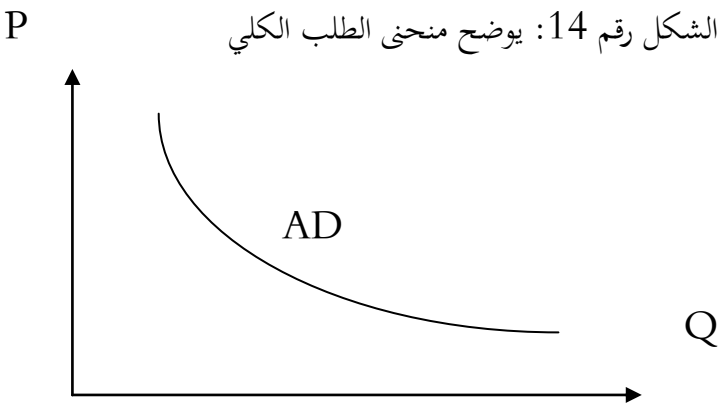
أقر كينز ان الأجور و الاسعار ليست بالمرونة التي تصورها الكلاسيك بل هي جامدة في الأجل القصير، وهذا يعني ان الاقتصاد ينتج بأقل من طاقته الكامنة وتشغيله الكامل، وعليه لا يمكن لمنحنى العرض الكلي ان يكون عموديا كما تصوره الكلاسيك ويكون حسب الشكل التالي[1]:

الشكل رقم 13: يوضح منحنى العرض الكلي



2- الطلب الكلي: وهو مجموع السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون و الحكومة والمؤسسات الإنتاجية و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. [2]

الشكل رقم 14: يوضح منحنى الطلب الكلي



[1] مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2000، ص141.
[2] هيثم الزعبي وحسن ابو زيت، **اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر والطباعة للنشر والتوزيع، الاردن، 2000، ص80.

ثالثا: التوازن في سوق النقد

1- الطلب على النقود: بنيت النظرية الكينزية للطلب على النقود على 3 دوافع وهي كتالي: [1]

- **دافع المبادلات:** الأفراد يقومون بالاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة سائلة لمواجهة نفقاتهم في الفترة الفاصلة بين استلام الدخل وانفاقه.
- **دافع الاحتياط:** ويعود هذا الاحتياط الى شك الأفراد و المؤسسات في ظروف المستقبل كتعرض الاقتصاد لحالة الكساد مثلا.
- **دافع المضاربة:** ويقصد بها شراء وبيع الأوراق المالية (الأسهم و السندات) في اسواق المال بغية الحصول على ارباح و تعتمد هذه الاخيرة على قدرة المضاربة على التنبؤ بأحوال البورصة، وهي تتناسب مع اسعار الفائدة.

المطلب الثالث: أهمية التوازن الإقتصادي

إن نظرية التوازن الإقتصادي وسيلة منهجية في التحليل الإقتصادي ولا يستغنى عنها في الأبحاث العلمية الكلية، رغم ما وجه إليها من انتقادات، كما أنّها تساعد على التنبؤ بالمركز الإقتصادي التوازني الجديد، والتوازن الإقتصادي هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تسودها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار أحدهما أو زيادته مع ثبات غيره يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية باقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله، إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الخلل ليعود التوازن الإقتصادي سيرته الأولى، فحتى لو أخذنا بالنظريات المتطورة اللاحقة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية واعتبرناها هو الواقع أن الاقتصاد الوطني في حالة خلل توازني اقتصادي، فإنّه لابد من البحث أيضا في إطار نظرية الخلل هذه عن وضعيات خلل التوازن التي تكون أكثر فعالية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يفرض من جديد تبني نظرية التوازن الإقتصادي لفهم واقع الخلل وصولا إلى الخلل، وبحثا عن حالات التوازن الممكنة، ولدراسة الخلل والتوازن أيهما أجدى ضمن معطيات اقتصادية معينة.[2]

[1] محمد العربي ساكر،مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] **دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 152.

ولهذا ظلت فكرة التوازن أساسا للتحليل الإقتصادي، نظرا لإسهامها الكبير في حل المشكلة الاقتصادية، وهذه الإسهامات تتلخص فيما يلي: [1]

تحديد سير الاقتصاد وعوامل اختلاله :تتجلى أهمية التوازن الاقتصادي عند دراسة المشكلة الاقتصادية في شكلها الإجمالي لإظهار التباين والتوافق القائم بين المتغيرات الإجمالية على المستوى القطاعي أو الكلي مع البحث في مقومات التوازن الاقتصادي وأسباب اختلاله وسبل معالجتها.

أهمية التوازن الإقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية :كان سائدا عند الكلاسيك أن السياسة المالية تستعمل بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل، كما تستعمل السياسة النقدية من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق النمو الإقتصادي، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات . حتى جاء الفكر الكنزي الذي أظهر أهمية وفعالية السياسة المالية كسياسة تثبيت استجابة لصدمات الطلب الكلي كما أن الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحا، بدلا من استخدام أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة الأمر الذي أدى إلى تنامي الاعتقاد بتشابك وتعقد الحياة الاقتصادية مما أدى في النهاية إلى اللجوء للحلول الشمولية، وهو ما يفسح المجال أمام استخدام النماذج الاقتصادية.

أهمية التوازن في الإصلاح الاقتصادي :نتيجة للصدمات الإقتصادية التي تعرضت لها اقتصاديات دول العالم كفشل النظام الاشتراكي خلال الثمانينات من القرن الماضي، وتصاعد حجم المديونية في الدول النامية، وتحول الاهتمام إلى السياسات الإقتصادية الكلية بوجه عام، وسياسات الإصلاح الهيكلي على وجه الخصوص، في الوقت الذي تم تجاهلها خلال فترة السبعينات حيث كان نادرا ما يستخدم أدوات السياسة الإقتصادية الكلية.

أهمية التوازن في التخطيط الإقتصادي: يعرف التخطيط الإقتصادي بأنّه التوجيه الواعي لموارد المجتمع بما يحقق أهدافه،وبذلك يعتبر نوع من التنظيم الاجتماعي لعملية الإنتاج، التوزيع في المجتمع.

[1] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص154-155.

المبحث الثاني: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي

لقد اشتق مصطلح السياسة المالية اساسا من الكلمة الفرنسية fisc التي تعني حافظة النقود او الخزانة، كما تعتبر جزء من السياسات الاقتصادية التي تمثل تلك القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق والضرائب، التي يكون الهدف منها مراقبة مستوى الانتاج المحلي ليكون قريبا من مستوى الانتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل.

المطلب الأول: عموميات حول السياسة المالية

أولا: مفهوم السياسة المالية: تعرف على انها مجموع السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة قصد تحقيق أهداف محددة [1]

أو هي تلك السياسات و الإجراءات المدروسة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية ومستوى هيكل الإرادات التي تحصل عليها من ناحية اخرى.[2]

وتعرف كذلك انها مجموعة الاهداف و التوجيهات و الإجراءات و النشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته و معالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

و هناك تعريف آخر لها إذ هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب و غيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات[3]

ويعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي (العمالة، الادخار، الاستثمار)، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية.[4]

---

[1] وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الاسكندرية، 1988، ص 431.
[2] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديثة، عمان، الاردن، 2008، ص535.
[3] عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية الاحصائية**، دار النهضة العربية، 1980، ص 323.
[4] محمود حسين الوادي-زكرياء احمد عزام ، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2000، ص182.

ثانيا: أهداف السياسة المالية:

تسعى السلطات الحكومية من خلال السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف التالية: [1]

- تحقيق التوازن العام بين مجموع الانفاق الكلي و مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة.
- تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال الوصول الى حجم الانتاج الامثل من خلال التوفيق بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص.
- تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحقيق اقصى مستوى من الرفاهية للمجتمع في حدود ما يملكه من امكانيات و ما تقتضيه العدالة الاجتماعية.
- تحقيق التوازن المالي من خلال الاستغلال الامثل للموارد.

تعمل السياسة المالية على تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وكذا تحقيق الاستقرار الاقتصادي لذلك يتمثل دورها في: [2]

أ. دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي: تلعب السياسة الماليه دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الاسعار و مستوى الدخل الوطني.

ب. دور السياسة المالية في اعاده تخصيص الموارد: تقوم السياسة المالية في اجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها الى المجالات التي تنفق فيها وهيكل الأولويات وتشمل الاجراءات كل من المنتجين والمستهلكين.

- بالنسبة للمنتجين: هناك اجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة منها (إعفاءات ضريبية على ارباح الأعمال لفترة محدودة في الاستثمارات الجديدة، الاعفاء من الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية، تقديم إعانات استثمارات للمنشآت الصغرى.
- بالنسبة للمستهلكين: يسعى المستهلك إلى الحصول على سلع ذات جوده عالية بأسعار منخفضة بينما يسعى المنتجون الى بيع السلع بأسعار عالية، لذلك تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية في

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص 240.
[2] رياض الشيخ، **المالية العامة**، مطابع الدجوى، القاهرة، 1989، ص 158-159.

وضع حدود للأسعار بطريقة او بأخرى، بتحديد اسعار السلع التي على حساب تكلفة انتاجها وقد تكون اقل من ذلك "تدعيم الاسعار"

ج. دور السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل: تعني ادخال تعديلات على التوزيع الاولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، هنا اي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب ان تقلل من التفاوت و من ادوات السياسة المالية التي تستخدم لإعادة توزيع الدخل تنظم في ثلاث مجموعات وهي: [1]

- تحديد عوائد عناصر الانتاج و أثمان السلع والخدمات.
- اعاده توزيع الدخل الوطني بإستخدام السياسة الضريبية و الإنفاقية.
- تكييف نمط الموارد.

د. دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية: تقتضي التنمية الاقتصادية توفير موارد مالية ضخمة حيث تقوم السياسة المالية بدور هام في تعبئه المواد الرأسمالية للتمويل وزيادة النشاط الاقتصادي حيث تقوم السياسة المالية بـ: [2]

- تعبئه الموارد المالية في تمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية.
- قيامها بدور توجيهي من خلال ما قدمه نمن حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة من خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار.

[1] سلوى سليمان، **السياسة الاقتصادية**، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 162.
[2] السيد عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحدية في العلاقة بين السياسة المالية و النقدية**، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 12.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب و قروض عامة، وكذا جانب النفقات العامة من الموازنة العامة للتأثير في النشاط الاقتصادي ومنه تتمثل ادوات السياسة المالية في(الضرائب، الانفاق العام، الموازنة العامة). [1]

أولا:السياسة الضريبية: هي مجموع البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، تتعلق أساسا بتنظيم حصيلة الضرائب في الاقتصاد من أجل تغطية نفقات التداخلات العمومية، ولتحديد السياسة الضريبية في اقتصاد ما نعتمد على ما يلي : [2]

- تحديد الاولويات التي تسعى الى تحقيقها الادارة الضريبية في اقتصاد ما لتحقيق اهدافه.
- استخدام مجموعة من الادوات والمزج بينها، بالاعتماد على اداة مناسبة لكل ممول والزمن الملائم له وتطبيق انواع معينه من الضرائب تتلاءم و الظروف الاقتصادية.
- تطبيق معدلات ضريبية تساعد على رفع المردودية وتحقيق اكبر قدر من الاهداف.

1-1 أدوات السياسة الضريبية: أهم أدواتها هي : [3]

- الاعفاء الضريبي: يتم بمنح المشروعات الاستثمارية اعفاءا ضريبيا لعدد من السنوات عند بداية حياتها الانتاجية.
- تخفيضات ضريبية: اخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أي تقليل الوعاء الضريبي مقابل الإلتزام ببعض الشروط.
- نظام الاهتلاك: هو النقص الحاصل في قيمه الاستثمارات او الاصول الثابتة نتيجة الاستخدامات او مرور الزمن او الابداع التكنولوجي، ويعبر عن القسط السنوي الناقص من القيمة الكلية للأصل بقيمة الإهتلاك، ويطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي يصبح العبء الضريبي اقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك.

[1] خالد توفيق الثمر، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص 307.
[2] موسى سيد حجازي، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 08.
[3] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 173.

2-1 الآثار الاقتصادية للسياسة الضريبية: [1]

- أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك: تؤثر بصفة مباشره بإنقاص القوة الشرائية لدى بعض الافراد و بصفة غير مباشرة بتأثير في الكم الكلي المتاح من السلع الاستهلاكية، فتأثير الضرائب يكون اكبر على اصحاب الدخول المنخفضة لأن الأجر الأكبر من الدخل يخصص للاستهلاك، اما زيادة الضرائب لأصحاب الدخول المرتفعة فإن التأثير على الاستهلاك يكون أقل.
- أثر السياسة الضريبية على الإدخار: الضريبة تؤدي الى اقتطاع جزء من الدخل بالنسبة للأفراد، هذا يؤدي الى اعادة توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار وبما ان الافراد في الدول النامية يميلون الى الاستهلاك اكثر من الادخار، هذا يؤدي الى انخفاض قيمة مدخراتهم بسبب زيادة الضريبة على الدخل.
- أثر السياسة الضريبية على الأسعار: اذا زادت الضرائب المفروضة على السلع والخدمات ينقل المنتج العبء الضريبي للمستهلك فيرتفع سعر السلع والخدمات "زيادة الضريبة أدت الى زيادة الاسعار".[2]
- اذا زادت الضريبة على الدخل فإن القدرة الشرائية للفرد تنخفض ومنه ينخفض الطلب على السلع والخدمات فيؤدي الى انخفاض اسعار السلع والخدمات.

ثانيا:السياسة الإنفاقية : أو النفقات العامة وهي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة ادارتها وهيئتها لتلبيه حاجيات عامة للمجتمع، وهي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة، و من خصائصها انها مبلغ نقدي ويصدر من الحكومة او هيئاتها وأنها تحقق النفع العام. تقسم النفقات العامة حسب معيارين اساسيين هما المعيار العلمي النظري و المعيار الوضعي العلمي حيث نجد أن:

- المعيار العلمي ينقسم إلى:

- دورية: نفقات عادية ونفقات غير عادية.
- الأثر الاقتصادي: منتجة، غير منتجة، حقيقية، تحويلية.
- حسب الهدف: إجتماعية، إدارية، إقتصادية.

[1] محمد صغير بعلي، **المالية العامة**، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص 28.
[2] المرجع نفسه، ص 28.

- حسب الهيئة المكلفة: مركزية أو محلية.
- حسب الشكل: مشتريات الدولة أو (إعانات، خدمة الدين، أجور العاملين).

- المعيار الوصفي: ويقصد به مختلف الممارسات و التطبيقات العملية التي تعتمد و تلجأ إليها مختلف الدول لتنظيم النفقات العامة.[1]

2-2 الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تستعمل النفقات العامة كأداة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مستوى الاقتصاد من اجل تحقيق التوازن نذكر منها ما يلي :

- الأثر المباشر:

- على الانتاج الوطني: تؤثر النفقات العامة على الانتاج الوطني بفرض ثبات حجم الطلب الكلي الفعال بالتمييز بين النفقات الاستثمارية والاستهلاكية ويتوقف تأثيرها على الدخل بوسائل تمويليه وطريقة استخدامه ونوعيته "زيادة الطلب الفعال يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية فيؤدي الى زيادة حجم الناتج".
- على الاستهلاك: مثلا عندما تنفق الحكومة اموال لشراء سلع استهلاكية او خدماتية للقطاع العسكري فإنها تزيد من ذلك الاستهلاك الوطني، أو عندما تدفع الحكومة فوائد قروض وتقديم اعانات البطالة و منحها لإعانات دعم عينية فإن هذه النفقات تزيد من الاستهلاك.
- على الادخار: اذا زاد الانفاق العام بمعدل الايرادات يكون سالبا على الادخار الوطني و العكس، زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي الى انخفاض الادخار فينعكس سلبا على الاستثمار هذا الذي يؤثر هو الآخر على الانتاج.
- على توزيع الدخل: تتدخل النفقات العامة في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في انتاجه عن طريق نفقات حقيقية "الأجور" وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج "عوائد الانتاج".
- على الاسعار: الانفاق الحكومي الذي يهدف الى انقاص الحجم الديون بتسديد جزء منه يكون أقل فعالية على التأثير على مستويات الاسعار عكس الانفاق الذي يهدف الى زيادة القوة الشرائية في أيدي الافراد.

[1] محمد صغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

- الأثر الغير المباشر يكون التأثير غير المباشر للنفقات العامة على الاقتصاد من خلال اثر المضاعف والمعجل و الذي سنتطرق اليهما بالتفصيل في الفصل الموالي.

ثالثا: العجز الموازني

وهو تلك الوضعيه التي تكون فيها الايرادات العامة اقل من النفقات العامة قد يكون غير مقصود سبب ضعف الدولة في تحصيل ايراداتها، و قد يكون مقصود كنتيجة لسياسة عمومية تهد لزيادة الانفاق او تخفيض الضرائب، اهم الاسباب التي تؤدي الى العجز الموازني هي :

- انخفاض الايرادات العامة: انخفاض الطاقة الضريبية، الاعتماد على الضرائب غير مباشرة، الإعتماد على ضرائب قطاع التجارة.
- ارتفاع النفقات العامة: وتشمل كل من اتساع نطاق الدولة وزيادة عدد السكان و تدهور قيمة العملة وزيادة النفقات العسكرية.

3-1 التمويل بالعجز

ان تمويل الاقتصاد عن طريق العجز الموازني لقي عدة توجهات نذكر منها :

- يرى اصحاب هذه النظرية انه يحقق تشجيع الاستثمار لتسريع معدلات النمو وخلق كتلة سلعية مستقبلا ويساعد على توزيع اعباء التنمية بين اجيال الحاضر والمستقبل.
- التوجه الثاني يرى انه يؤدي الى تضخم نقدي حاد لأن معظم البلدان العاملة به جهازها الانتاجي ضعيف فيؤدي الى ضعف الادخار، وترى مستوى معيشة اصحاب الدخول الضعيف وزيادة التفاوت الطبقي في المجتمع.
- اما التوجه الثالث فيرون انه يجب ان يكون في حدود معينة وان يوجه نحو المشاريع الانتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على انتاجها امتصاص الكتله النقدية الزائدة.

3-2 صيغ التمويل بالعجز

- تمويل بالعجز عن طريق الاقتراض: تلجأ إليه الدولة في حالة ما اذا كانت المديونية الداخلية والخارجية منخفضة.
- تمويل العجز عن طريق الاصدار النقدي: تلجأ الخزينة العامة للبنك المركزي بطلب اصدار كتلة نقدية جديدة دون ان يقابلها غطاء حقيقي وتتعهد الخزينة بإرجاع هذه الاموال لاحقا.
- تمويل العجز عن طريق زيادة الضرائب: يمكن للدولة ان تمول عجز الميزانيتها من خلال زيادة الضرائب سواء بإضافة ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الموجودة.[1]

3-3 دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي

من المهام الأساسية للموازنة في المفهوم الحديث أن تسهل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة، و يمكن تعريف المشروعات العامة بأنها وحدة اقتصادية تملكها الدولة كليا أو جزئيا مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تتولى إنتاج السلع و الخدمات التي قد تكون خاصة أو جديرة بالإشباع، و تعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها " ووضع صورة واضحة لأثار النشاط المالي للحكومة على تشغيل الاقتصاد كاملا، و التخطيط الاقتصادي لا يخرج عن كونه تفكيرا منطقيا منظما بين كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع و بين الاستخدامات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للمجتمع خلال فترة زمنية محددة[2].

[1] ضيف أحمد،**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014-2015،ص 106-108.
[2] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 224.

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

ان آليه عمل السياسة المالية في التحكم في حجم الانفاق و الضرائب والدين العام من اجل محاربة التضخم والانكماش وملخص عملها في: [1]

حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني: يهدف كل اقتصاد للوصول الى حاله التوازن وقد يبتعد عنها بظهور إما الفجوة الانكماشية او الفجوة التضخمية.

- الفجوة الانكماشية: تتمثل في قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي و يتم معالجة هذا النوع من الفجوات عن طريق تدخل السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة النفقات العامة او تخفيض الضرائب تخفيض الضرائب و عجز الموازنة او هما معا بهدف تنشيط الطلب العام على السلع و الخدمات.
- الفجوة التضخمية: تتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وتعالج بسياسة مالية انكماشية عن طريق تخفيض حجم الانفاق العام او زيادة معدلات او الجمع بينهما لكبح التضخم و تحقيق الطلب الكلي.

[1] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 213.

المبحث الثالث: السياسة النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد سواء كان متقدما أو ناميا و استخدمت هذه السياسة ضمن آليات الإصلاحات الاقتصادية بصفة ذاتية او بمساعدة الهيئات المالية، لتصحيح الاوضاع الاقتصادية، وسيتم عرض هذه السياسة بمفهومها واهدافها وادواتها.

المطلب الاول: عموميات حول السياسة النقدية

اولا: مفهوم السياسة النقدية

- هي مجموع التدابير المتخذه من قبل السلطات النقدية قصد احداث اثر على الاقتصاد وكذلك من اجل ضمان استقرار اسعار الصرف.[1]
- ويقصد بها كذلك قيام البنك المركزي تغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصان، وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة باستخدام ادوات السياسة النقدية على الاستثمار على النشاط الاقتصادي في المجتمع.[2]
- وتعرف ايضا انها تلك البرامج والإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولا للأهداف المرغوبة في معظم البلدان يقوم بهذه الاجراءات البنك المركزي.[3]

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

اختلف اهداف السياسة النقدية من اقتصاد لآخر حين نجدها في الدول الرأسمالية المتقدمة ترتكز في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد مع قدراتها في تحقيق الاستقرار النقدي، فتتبع في هذا المجال بعض السياسات مثل (عمليات السوق المفتوح، تعديل سعر الفائدة، تغير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك) ، بينما نجدها في الدول النامية تهدف الى خدمة اهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها فنجدها تتجه إلى تعبئة اكبر قدر من الموارد المالية ووضعها في خدمة التنمية السريعة للإقتصاد الوطني.

---

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[2] عبد المنعم راضي، **النقود والبنوك**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998، ص 290.
[3] أحمد فريد،**السياسات النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 39.

ومن اهدافها ما يلي:

1- استقرار المستوى العام للأسعار: تسعى السياسة النقدية عادة الى التحكم في كمية النقود و الائتمان و الاستقرار في الأسعار والنمو الاقتصادي، يعتبر الاستقرار الهدف الأكثر اهمية في البلدان المتخلفة لما تعانيه من تضخم بصورة اكثر حده من الدول المتقدمة.

2- توازن ميزان المدفوعات: وذلك بمعالجه الخلل الذي يطرأ عليه من فائض او عجز حيث تقوم بتخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض، اما حالة العجز تقوم بزيادة معدلات الفائدة حتى تشبع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ليقلل من حده العجز.

3- تقويه البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية: السياسة النقدية تهدف الى تقوية مركز السلطة النقدية و يتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن اي سلطة اخرى فتقوي بذلك البنك المركزي و تحقق استقلاليته هذا وهي تعمل على تطوير المؤسسات المالية التي تؤدي دور الوساطة بين المقترضين والمقرضين لتحقيق الربح بما يخدم الاقتصاد الوطني.

4- تحقيق التنمية الاقتصادية: تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الاستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان و على سعر الفائدة وبالتالي على الإستثمار والنمو.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

يعتمد البنك المركزي في السياسة النقدية على حجم ونوع الائتمان المصرفي و على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصوره عامة والتأثير في الاقتصاد الوطني، وتقسم ادوات السياسة النقدية الى نوعين كمية ونوعية.

- ادوات كمية على حجم الائتمان دون تمييز.
- ادوات كيفية تتميز بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، بزيادة الإئتمان المتجه لنشاط معين وتخفيض إئتمان نشاط آخر.
- التعليمات مباشرة يطلق عليها اسم ادوات التدخل المباشر يستخدم في حالة عدم تحقيق البنك المركزي اهداف السياسة النقدية الكمية والكيفية، وهي عبارة عن سياسة النصح والإرشاد بتقديم المشورة والتوجيهات الى البنوك التجارية التي تهدف الى تحقيق اهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي.[1]

أولا: الأدوات الكمية:[2]

- سعر اعادة الخصم وهو عبارة عن سعر الفائدة او الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض و خصم الاوراق التجارية في مدة قصيرة حيث تأثر على الاقتصاد الوطني من خلال حجم الإحتياطات المصرفية، سعر الفائدة، وتوقعات الافراد.
- سياسة السوق المفتوحة: قيام البنك المركزي بدخول سوق الاوراق المالية بائعا او مشتري للأوراق المالية للمتعاملين في السوق بهدف خفض او رفع قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان، و يصل الامر احيانا ليشمل الى جانب الاوراق المالية الذهب والعملات الاجنبية. تستخدم للتأثير في كمية العرض النقدي ومن ثم سعر الفائدة، فعندما تأخذ كمية النقود المتداولة و احتياطات البنوك التجارية بالزيادة، تأخذ أثمان الاوراق المالية بالزيادة وبالتالي تؤدي الى زيادة في العرض النقدي و تزيد قدرة البنوك على الاقراض و زيادة اسعار الاوراق المالية ومنه تخفيض سعر الفائدة.

[1] خضر عباس العمر، **التقلبات الاقتصادية من السياسة المالية والنقدية**، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ص184.
[2] أحمد جامع، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990، ص 266.

- نسبة الاحتياط الاجباري القانوني: يعرف الاحتياطي القانوني بأنه احتياطي السيولة حيث ان البنوك التجارية يمكن ان تتضمن احتياطاتها القانونية لدى البنك المركزي (نقود سائلة) اضافة الى الأصول السائلة الأخرى بالأسهم و السندات و الذهب والعملات الصعبة. سياسة الاحتياطي الاجباري تكون فاعلة حالات التضخم اكثر منها في حالات الانكماش فرفع نسبة الاحتياطي القانوني حالات التضخم لدى البنك المركزي يعني تقليل حجم القروض ومنه تقليل خلق الودائع و الائتمان.

ثانيا:الادوات الكيفية :

- تأطير القروض: تقوم السلطة النقدية بتحديد حجم القروض التي يتم منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية.
- التنظيم الانتقائي للقروض: اجراء يهدف إلى تسهيل الحصول على انواع خاصة من القروض تكون عادة في شكل سوق مخصصة لأهداف معينة وذلك للتأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها او تحفيزها لتتماشى مع اهداف السياسة الاقتصادية للدولة.
- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: عندما تكون ادوات السياسة النقدية محدودة الاثر يلجأ البنك المركزي للقيام ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية فيصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية كأن يمنع أو يعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الاساسية التي هي بحاجه ماسة الى موارد مالية، فعندها يكون البنك المركزي مجبر على تقديم قروض مباشر للراغبين فيها.
- تنظيم معدلات الفائدة: تمنح البنوك القروض و تحصل على فوائد وليكون نشاطها مربحا يجب ان تأخذ بعين الاعتبار اسعار الفوائد المدينة، وهي فوائد تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض الممنوحة من البنك، وكذلك الفوائد الدائنة وهي فوائد تمنحها البنوك مقابل الودائع. يجب ان تكون الفوائد التي تحصل عليها البنوك اكثر من الفوائد التي تمنحها.

1. التعليمات المباشرة

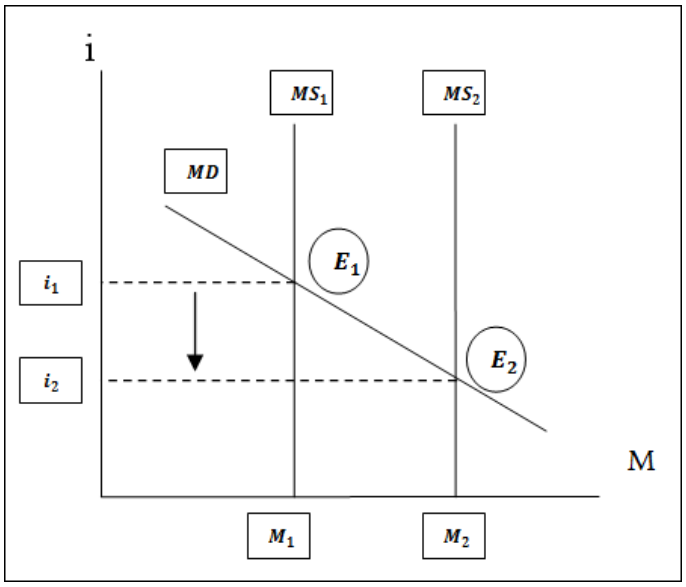
- الاقناع الأدبي: تستخدم عند يلاحظ ان ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصلحة العامة ويستخدمه البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغب به كأن يقوم البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين وذلك بتقديم اقتراحات او تحذيرات شفهية او كتابية.
- الاعلام وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع حقائق وأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني امام الرأي العام كتفسير الاسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، مما يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل آرائه بل الأخذ بها.

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة النقدية

يستطيع البنك المركزي توظيف ادوات السياسة النقدي السابقة اما بزيادة او تقليل معدلات النمو في عرض النقود، مما ينعكس ذلك على سعر الفائدة، لان سعر الفائدة هو بمثابة سعر للنقود ويتحدد بعوامل العرض والطلب التي يسيطر البنك المركزي على جانب العرض منها، وسنلاحظ كيف تنعكس التغيرات في اسعار الفائدة الناتجة عن تغيرات في جانب عرض النقود على الاقتصاد الكلي متمثلا بمستوى الدخل او الناتج. عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود وكساد، فإنه يستدعي تطبيق سياسة نقدية توسعية من خلال عملية الشراء في السوق المفتوحة او تخفيض سعر الخصم او بخفض نسبة الاحتياط الالزامي، يؤدي الى زيادة عرض النقود في الاقتصاد مما ينتج عن ذلك تخفيض سعر الفائدة كم هو مبين في الشكل ادناه: [1]

[1] ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 291.

الشكل رقم 15: آلية عمل السياسة النقدية

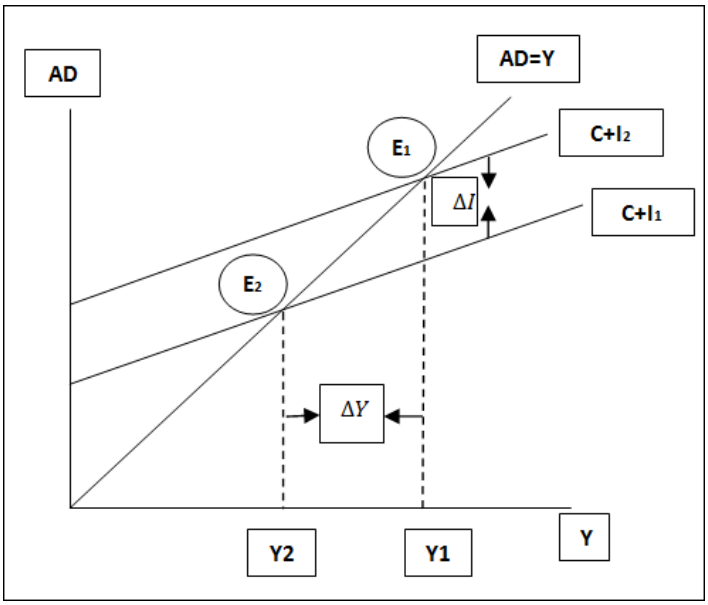


المصدر: خضر عباس العمر، مرجع سبق ذكره، ص 184.

نلاحظ ان عرض النقود انتقل من MS_1 الى MS_2 وذلك بسبب حقن الاقتصاد بكمية نقود اضافية باستخدام ادوات سياسة نقدية توسعية مما ادى الى انتقال نقطة التوازن من E_1 الى E_2 وبالتالي انخفاض سعر الفائدة i_1 الى i_1 ، والآن نرى كيف يؤثر انخفاض اعار الافئدة على مستوى الطلب الكلي.

ان الانفاق الاستثماري يرتبط بأسعار الفائدة وبالتالي فإن انخفاض سعر الفائدة يعني انخفاض في تكلفة الاستثمار والاستهلاك مما يدفع باتجاه زيادة الانفاق الاستثماري والاستهلاكي كمكونين اساسين من مكونات الطلب الكلي، ان زيادة الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري تؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل ونوضح ذلك بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم 16: آلية عمل السياسة النقدية



المصدر: خضر عباس العمر، مرجع سبق ذكره، ص 186.

نستنتج ان سياسة نقدية توسعية تؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة وهذه الاخيرة ستؤدي الى زيادة مستوى الانفاق الاستثماري و الاستهلاكي من $C + I_1$ الى $C + I_2$ مما ينعكس على زيادة مستوى الطلب الكلي من Y_1 الى Y_2 وبالتالي زيادة مستويات الدخل والانتاج والتشغيل.

وباختصار:

سياسة نقدية توسعية ⟸ زيادة عرض النقود ⟸ انخفاض اسعار الفائدة ⟸ زيادة الانفاق الاستثماري والاستهلاكي عن طريق المضاعف ⟸ ارتفاع مستوى الطلب الكلي ⟸ زيادة في مستوى الدل والناتج والتشغيل.

خلاصة الفصل

يعد تأثير السياسة المالية والنقدية في التوازن الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي، فلكل سياسة قناة خاصة وأدوات خاصة تعمل من خلالها على تطوير التوازن الاقتصادي والسعي لتحقيق الاستقرار والنمو، الا أنه لا يزال هناك جدلا حول مدى فعالية كل سياسة، وايهما تؤثر ولها فعالية اكبر على النشاط الاقتصادي، غير انه بين مؤيد ومعارض يبقى هناك تأكيد على الدور الهام الذي تقوم بها السياسات النقدية والمالية كلا حسب اجراءاتها، وادواتها بالتأثير على الاقتصاد بمختلف قطاعاته.

كما تعتبر كل من السياسة النقدية والمالية احد اهم ادوات السياسة الاقتصادية لما لها من اهمية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، حيث تعتبر الاولى ذات فعالية وتأثير على المتغيرات الاقتصادية، فهي ليست مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس اصبحت مسؤولة مباشرة على التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل اجراءات التي تمكنها من تحقيق اهدافها، اما الثانية فهي تعمل على تحقيق التفاوت في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع.

تمهيد

من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق على نموذج التوازن الاقتصادي العام، وذلك باعتباره الأرضية التي يتم من خلالها التطرق إلى علاقة المتغيرات الاقتصادية الكلية ببعضها البعض، وذلك باعتبار أن الاقتصاد يشتغل من خلال الأسواق الثلاث، وهي سوق النقود وسوق السلع و الخدمات والسوق الخارجي، ثم بعد ذلك نتطرق إلى دراسة العلاقة بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

يمكننا تحديد التوازن الاقتصادي الكلي في المدى القصير من إدراك كيفية تشكل المتغيرات الاقتصادية الأساسية على المستوى الكلي في الاقتصاد وفي لحظة ما (السنة الحالية مثلا)، وهذه المتغيرات الأساسية هي : مستوى الإنتاج، معدل البطالة، مستوى الأسعار والأجور، ومستوى معدل الفائدة .ولبلوغ ذلك نتناول بالدراسة نموذج IS-LM-BP الذي يسمح بإستيعاب ولو بشكل نظري لما يحدث في الاقتصاد على المدى القصير.

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول**: التوازن المتزامن لنموذج IS-LM.
- ✓ **المبحث الثاني**: نموذج الاقتصاد المفتوح IS-LM-BP.

المبحث الأول: التوازن المتزامن لنموذج IS-LM

يمثل نموذج IS-LM تعبير بياني ورياضي عن الأفكار التي طرحها ضمنيا كينز في كتابه النظرية العامة، ويبرز الاسهام الاساسي للنموذج في التحديد الاني للدخل الوطني ومعدل الفائدة انطلاقا من التقاطع بين سوقي السلع والخدمات IS والسوق النقدي LM في اقتصاد مغلق .وعلى العكس من المقاربة الكلاسيكية القائلة بالانتظام الذاتي للاقتصاد عبر الآليات الحرة للأسواق مع حياد النقود والمحقق للاستخدام الكامل فإن كينز يرى أن ترك الاقتصاد لقوى السوق لا يحقق بالضرورة الاستخدام الكامل لذا فتدخل الدولة عبر السياسات الاقتصادية يساعد على بلوغ ذلك، كما ادخل النقود في تفسير مستوى وتغيرات المتغيرات الحقيقية.

المطلب الأول: التوازن في سوق السلع والخدمات (منحنى IS)

ان نموذج **IS** يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات، أي تساوي الإنفاق مع الدخل .ونعبر عن هذه السوق بخمس معادلات، أربع منها معادلات سلوك و واحدة معادلة توازن وهي بإختصار كتالي: [1]

أولا: التعريف بالمعادلات السلوكية:

1- **دوال القطاع الحكومي:** إن إدراج القطاع الحكومي في النموذج، سيقودنا إلى إدخال الأدوات التي تستخدمها الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي والمتمثلة في كل من الضرائب، الإنفاق الحكومي، الإعانات.

أ- الضرائب: وهي مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد والمؤسسات جبرا، وبصفة نهائية دون مقابل، وذلك لتحقيق أهداف المجتمع .وبما أنها اقتطاع من الدخل فيمكن أن تكون الضرائب دالة في الدخل كما يلي: $\mathbf{T = T_a + tY}$. بحيث: T: الضرائب الكلية. Ta: الضريبة المستقلة عن الدخل. t: معدل الضريبة. Y: الدخل.

ب- الإنفاق الحكومي والإعانات " المدفوعات التحويلية " في هذا النموذج سنميز بين نوعين من النفقات :

[1] ضيف احمد، **انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر(1994-2004)**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2005/2004، ص103.

نفقات بمقابل والمستعملة في شراء السلع والخدمات ونرمز لها بالرمزG، والنفقات التحويلية بدون مقابل والمتمثلة في الإعانات المقدمة إلى العائلات من اجل رفع القدرة الشرائية لهم ونرمز لها بالرمزTR.

جـ- دالة الانفاق الحكومي: $G=\bar{G}$ حيث اعتبرنا الإنفاق الحكومي كعامل خارجي، أي يتحدد بعوامل خارج النموذج .كالسياسة لاقتصادية المتبعة من طرف الدولة. [1]

د- دالة الإعانات " المدفوعات التحويلية :"إن هذه الإعانات تقدم للعائلات ذات الدخل الضعيف، وبالتالي كلما تحسن دخل هذه العائلات تنخفض الإعانات المقدمة، وبالتالي يمكن اعتبار وجود علاقة عكسية بين الدخل والإعانات المقدمة لتصبح دالة الإعانات كما يلي:$TR = TR_0 - bY$

حيث: TR: التحويلات الكلية. TR_0 : قيمة التحويلات المستقلة عن الدخل. b: الميل الحدي للتحويلات . Y : الدخل.

2- دالة الاستثمار: الإنفاق الاستثماري هو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية، كما يمكن تعريفه على انه جزء من الدخل لا يستهلك، وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه مع الأخذ بعير الاعتبار الإضافة إلى مخزون رأس المال السلعي. هناك عدة عوامل تؤثر في الاستثمار كالدخل، الاستهلاك، معدل الفائدة، الكفاية الحدية لرأس المال، التقدم التكنولوجي، توقعات المستثمرين والأرباح، السياسة الاقتصادية للدولة، واقع ومناخ الاستثمار في الدولة...الخ .ولبناء أي نموذج اقتصادي يجب التركيز على أهم العوامل المؤثرة في التابع الاستثمار، وعلى ذلك ركز كينز على عامل معدل الفائدة حيث اعتبره عامل مهم جدا في تحديد قيمة الاستثمارات. ونحن نعلم بأن معدل الفائدة يتحدد في البنوك وهذا ما يؤثر في سلوك الأفراد والمؤسسات اتجاه التعامل مع البنوك، حيث إذا ارتفعت معدلات الفائدة في البنوك ستغري الأفراد والمؤسسات على وضع أموالهم لديها مما ينقص من الأموال المستثمرة في القطاع الحقيقي، وعليه نستنتج وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار وعلاقة عكسية بين معدل الفائدة والاستثمار[2].

وعليه يمكن كتابة دالة الاستثمار كما يلي: $\mathbf{I = I_a - gi}$ بحيث I: الاستثمار ، Ia : الاستثمار المستقل g: حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة (الميل الحدي للاستثمار). i: معدل الفائدة.

3- دالة الاستهلاك: تمثل دالة الاستهلاك الركيزة الأساسية لنظرية كينز في تحديد المستوى التوازني للدخل، ويرى كينز بأن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في الاستهلاك الكلي للمجتمع، حيث أجملها في نوعين من

[1] سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الثاني"**، الكويت، 1994، ص 1479.
[2] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد " التحليل الكلي"**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 ، ص109.

العوامل، عوامل موضوعية وعوامل ذاتية، فالعوامل الموضوعية يمكن تلخيصها في العادات الاستهلاكية، والدخل المتاح، ومستوى الأسعار، وحجم الأصول والثروة التي يمتلكها أفراد المجتمع .أما العوامل الذاتية فتتمثل في الكرم والتبذير والحرص والبخل...الخ.

إلا أن كينز رأى بان أهم محدد للاستهلاك هو الدخل المتاح، وبذلك ربط الاستهلاك الكلي بالدخل المتاح على شكل دالة تسمى بدالة الاستهلاك[1].

أ- الاستهلاك كدالة للدخل :يرجع الفضل إلى كينز في ربط الاستهلاك الكلي بالدخل الكلي، حيث جعل الاستهلاك دالة للدخل فقد اظهر في كتابه النظرية الاقتصادية العامة بان الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي) يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل (الدخل المتاح).كما أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة في مستوى الدخل، ولكن بدرجة اقل من هذه الزيادة في الدخل .حيث يذكر كينز انه في الغالب يتجه الأشخاص إلى زيادة استهلاكهم كلما ارتفعت دخولهم ولكن بنسبة أقل. إن القول بأن الاستهلاك الكلي يتحدد بالدخل لا يعني عدم تأثره بعوامل أخرى، ولكن يعني بان الدخل هو المحدد الرئيسي للاستهلاك .و هذه العلاقة التي تربط الاستهلاك بالدخل تسمى بدالة الاستهلاك، حيث توضح حجم الإنفاق الذي يرغب المستهلكون استهلاكه على السلع والخدمات الاستهلاكية عند مستوى معين من الدخل.

يمكن توضيح التحليل السابق من خلال الدالة التالية: $C = f(Y_d)$ ونفرض أن العلاقة خطية، ومنه يمكن كتابتها من الشكل: $C = Ca + cY_d$ حيث: [2]

C: مستوى الاستهلاك . Ca : الاستهلاك المستقل عن الدخل . c: الميل الحدي للاستهلاك .

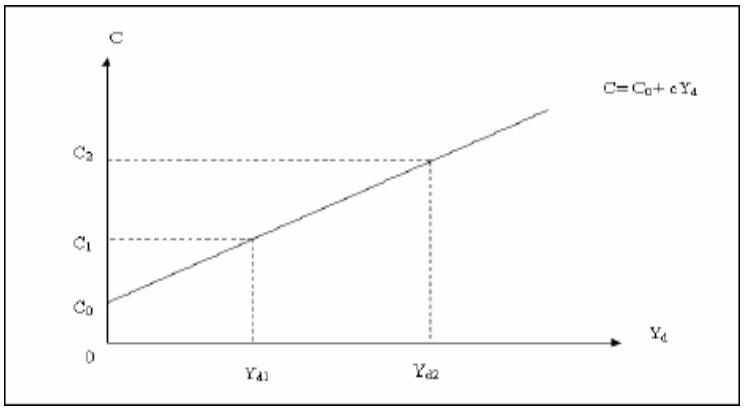
Y_d: الدخل الكلي المتاح .

كما أن الدخل المتاح ما هو إلا الدخل الكلي مخصوما منه كل من الضرائب (الاقتطاعات)، مضافا إليه مختلف الإعانات والتحويلات .أي: $Y_d = Y - T + TR$ حيث: T: مختلف الضرائب على الدخل و TR المدفوعات التحويلية يمكن تمثيل دالة الاستهلاك بدلالة الدخل المتاح كما يلي:

[1] محمود فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2010 ، ص33

[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص76.

الشكل رقم 17: دالة الاستهلاك بدلالة الدخل المتاح



المصدر: ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 120.

4- دوال قطاع العالم الخارجي: يدخل قطاع العالم الخارجي في النموذج من خلال قيمة الصادرات X و الواردات M، حيث اعتبر كينز بان الصادرات ثابتة (تتغير بعوامل خارج النموذج)، ومنه يمكن كتابة دالة الصادرات كما يلي: $X = \overline{X}$. أما الواردات فتتأثر بقيمة الدخل بعلاقة طردية، أي كلما زاد دخل البلد زادت قدرته على الاستيراد، ومنه تكون دالة الواردات كما يلي: $M = M_0 + mY$. حيث: *M: تمثل قيمة الواردات.* M_0 : قيمة الواردات المستقلة عن الدخل. m: الميل الحدي للواردات. Y : الدخل.

ثانيا: معادلة التوازن : يحدث التوازن عند تساوي العرض مع الطلب في سوق السلع والخدمات، حيث يتمثل العرض الكلي في الإنتاج المحلي والواردات $(Y+M)$ ، أما الطلب الكلي فيتمثل في الطلب الاستهلاكي، والطلب الاستثماري، والطلب الحكومي، وطلب العالم الخارجي $(C+I+G+X)$. ويمكن كتابة معادلة التوازن بطريقتين كما يلي: $Y+M = C + I + G+X$ أو $S +T+M = I + G+X$. حيث[1] : معادلة التوازن الأولى عبارة عن الإنفاق يساوي الدخل، أما الثانية عبارة عن التسرب يساوي الحقن. يمكن استنتاج معادلة (IS) عن طريق معادلة التوازن الأولى أو الثانية:

$$Y + M = C + I + G + X$$

$$\Rightarrow Y = C_0 + cY_d + I_0 - gi + \overline{G} + \overline{X} - (M_0 + mY)$$

$$\Rightarrow Y = C_0 + c(Y - T_0 - tY + TR_0 - bY) + I_0 - gi + \overline{G} + \overline{X} - (M_0 + mY)$$

$$\Rightarrow Y(1 - c + t + b + m) = c(-T_0 + TR_0) + C_0 + I_0 - gi + \overline{G} + \overline{X} - M_0$$

[1] سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الأول"**، الكويت، 1994 ، ص395.

$$\Rightarrow Y_{Is} = \frac{c(-T_0 + TR_0) + C_0 + I_0 + \overline{G} + \overline{X} - M_0}{1 - c + t + b + m} - \frac{g}{1 - c + t + b + m}\, i$$

إن المعادلة السابقة هي معادلة (IS)، وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (Y،I) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات .إن ميل هذا المنحنى هو:

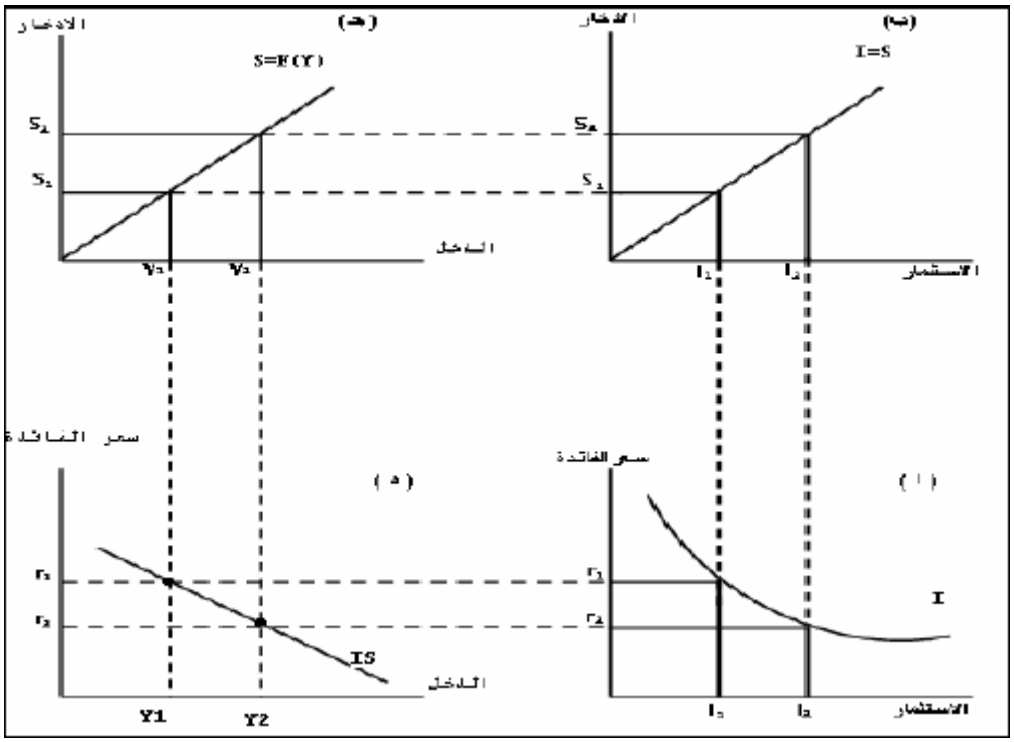
$\frac{dY}{di} = -\frac{g}{1-c+t+b+m}$ وإشارته سالبة دلالة على أن هذا المنحنى متناقص وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة .إن هذا المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة اليسار إذا تغير ثابت المعادلة . إن العوامل المؤثرة في الثابت هي الإنفاق الحكومي، الاستهلاك المستقل، الاستثمار المستقل، الصادرات، الواردات المستقلة. فإذا زاد احد العوامل السابقة فإن منحنى (IS) ينتقل جهة اليمين ويترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة، أما الزيادة في الضرائب المستقلة تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) جهة اليسار ويترتب عن ذلك انخفاض مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة. كما يمكن توضيح كيفية اشتقاق منحنى IS بيانيا بالأربع علاقات التالية :

أ –علاقة سعر الفائدة بالاستثمار. ب –علاقة الاستثمار بالادخار.

--ج –علاقة الادخار بالدخل . د –علاقة الدخل بسعر الفائدة.

وهنا نوضح كيفية اشتقاق المنحنىIS من خلال تغير سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى ارتفاع الطلب الاستثماري ومن ثم ارتفاع وزيادة الطلب الكلي ليتحدد مستوى جديد للدخل أعلى من المستوى السابق .و بتوصيل نقطتي التوازن في الرسم الأسفل نحصل على منحنى IS السالب الميل دلالة على العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل .هذا ويعتمد ميل المنحنى IS على مرونة الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة .والشكل التالي يوضح لنا كيفية اشتقاق منحنى IS بيانيا.

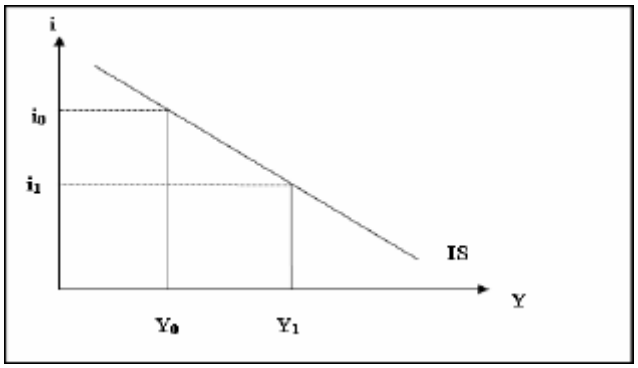
الشكل رقم 18: اشتقاق منحنىIS من خلال منحنى الاستثمار و الادخار



المصدر: ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص124

إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى (IS) هي :حساسية الاستثمار لسعر الفائدة (g) المعدل الحدي للاستهلاك (c) ومعدل الضريبة t ، الميل الحدي للاستيراد m فإذا كانت(g) كبيرة أي أن الاستثمار حساس جدا لسعر الفائدة فإن المنحنى يكون أكثر انحدارا، أما إذا كانت قيمة المعدل الحدي للاستهلاك كبيرة يكون المنحنى أكثر انحدارا، أما إذا كان معدل الضريبة أو الميل الحدي للاستيراد مرتفعا فإن المنحنى يكون أكثر استواء . و يمكن تمثيل معادلة (IS) على شكل منحنى بياني ذو ميل سالب، ومع افتراض أن العلاقة بين سعر الفائدة (i) والدخل (Y) هي علاقة خطية كما يلي:

الشكل رقم 19: يمثل منحنى IS



المصدر : بوزيدي جمال، دور سعر الفائدة في احداث الازمات المالية، ص 113 .

نلاحظ من خلال التمثيل البياني لمنحنى (IS) أن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة علاقة عكسية في سوق السلع والخدمات، وهذا ما يوضحه الميل السالب للمنحنى .أما التفسير الاقتصادي للعلاقة العكسية فيمكن توضيحها بأن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار (العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار)، وبما أن الاستثمار مكون من مكونات الطلب الكلي فان الطلب الكلي ينخفض، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض الدخل.

المطلب الثاني: التوازن في السوق النقدي (LM)

ان منحنى LM يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود، أي تساوي عرض النقود مع الطلب عليها .ونعبر عن هذه السوق بثلاث معادلات، معادلتي سلوك و ومعادلة توازن (متطابقة) وهي[1] :

أولا: عرض النقود: إن مستوى المعروض النقدي يتحدد من طرف البنك المركزي، ولا يجوز لأية جهة إصدار النقود حيث انه يحتكر هذه المهمة .إن المكونات الرئيسية للنقود هي العملة الورقية والمعدنية التي في حوزة الأفراد والودائع تحت الطلب، كما يمكن للبنوك أن تخلق النقود عن طريق منح القروض، وذلك بفتح ودائع تحت الطلب للعملاء .وعليه فإن عرض النقود هو متغير خارجي (معطى) ومنه $\overline{M_0} = 0$ و هذا المقدار ثابت و لا يتأثر بسعر الفائدة.

ثانيا: الطلب على النقود: حسب كينز فان الطلب على النقود يكون لثلاثة دوافع، فالدافع الأول يتمثل في دافع المعاملات، أما الثاني فيتمثل في دافع الاحتياط، والثالث يتمثل في دافع المضاربة.

أ- طلب النقود من أجل المعاملات والاحتياط: لكل فرد احتياجات يومية والتزامات يقوم بها كالأكل، النوم، الذهاب إلى العمل وما إلى ذلك وكلها تتطلب نقودا، إذن فهو يحتفظ بالنقود حتى لا يتخلى على هذه المعاملات الضرورية .فهل كل الأفراد يحتفظون بنفس المقدار؟ إن هذا يتوقف على مستوى دخل كل فرد، وبالتالي فإن مقدار النقود المحتفظة من أجل المعاملات على المستوى الكلي تتوقف على الدخل الكلي .كما يحتفظ الأفراد بالنقود من أجل الاحتياط أي مواجهة الطوارئ المالية المؤقتة، كالاحتياط للمرض الفجائي أو توقع طارئ ما، وهو كذلك يتوقف بدوره على الدخل .لكن هذا المقدار ضئيل إذا قارناه بمقدار الاحتفاظ بالنقود من أجل المعاملات، وبالتالي يعامل كمعاملة طلب النقود بغرض المعاملات وتصبح العلاقة كالتالي: $M_T = f_1(Y) \quad / \quad \frac{df_1}{dY} > 0$ إن العلاقة أعلاه، تعني أن مقدار الطلب الحقيقي على النقود من أجل المعاملات والاحتياط هو دالة في الدخل وأن هذه العلاقة طردية .فإذا كان هذا الطلب متناسبا مع الدخل فإن العلاقة أعلاه تصبح كالتالي: $M_T = KY$. حيث K عدد ثابت يدل على

[1] محمد الشريف المان،مرجع سبق ذكره، ص234.

حساسية طلب النقود للتغير في الدخل، ونطلق عليه الميل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات والاحتياط.

ب- طلب النقود من اجل المضاربة: يتمثل في طلب الأفراد على النقود بغرض تحقيق مكاسب جراء الاحتفاظ بالنقود، وذلك نتيجة تطورات سوق الأوراق المالية .حيث يفاضل الأفراد بين الاحتفاظ بالنقود والأصول المالية الأخرى مثل السندات .كما أن للاحتفاظ بالنقود مزايا (القيام بالمعاملات ومواجهة الطوارئ) فإن لها عيوبا والتي تتمثل في العائد الذي يفقده الفرد باحتفاظه بالنقود، والذي كان من الممكن أن يتحصل عليه بشراء الأوراق المالية أو بإيداع الأموال في البنك .إن شراء الأوراق المالية اختياري عكس شراء السلع والخدمات، فهو يفعل ذلك عندما يتيقن أن المزايا التي يجنيها من الاحتفاظ بالسندات أفضل من مزايا الاحتفاظ بالنقود.فكلما كان سعر الفائدة أكبر كلما كان الاحتفاظ بالنقود مكلفا، وبالتالي فإن الأفراد يُعدلون محفظتهم لصالح السندات (عندما يرتفع سعر الفائدة تنخفض القيمة السوقية للسندات ويصبح الطلب عليها أكبر). وبناء على التحليل السابق، نستنتج أن الطلب على النقود من أجل المضاربة يتوقف على سعر الفائدة وتكون هذه العلاقة عكسية. $M_{sp} = f_2(i) \quad / \frac{df_2}{di} < 0$

إن العلاقة أعلاه، تعني أن مقدار الطلب الحقيقي على النقود من أجل المضاربة هو دالة في سعر الفائدة، وأن هذه العلاقة عكسية .فإذا كانت هذه الدالة خطية فإنها تأخذ الصيغة التالية: $M_{sp} = \quad _0 - si$

ان المعامل s ثابت، ويعبر عن شدة تفضيل السيولة ويطلق عليه حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة، أما L_0 ($L_0 < M_0$) فيعبر عن الطلب على النقود من أجل المضاربة الذي لا يتأثر بالدخل، ويطلق عليه الطلب المستقل على النقود أو مستوى تفضيل السيولة .أما المقدار(si) هو عبارة مقدار النقود المطلوب والمخصص فقط للمضاربة[1].

[1] بريش السعيد، **الاقتصاد الكلّي**، دار العلو للنشر والتَّوزيع، الجزائر،2007 ، ص 210.

جـ- الدالة الكلية للطلب على النقود: يشمل الطلب على النقود بغرض المعاملات والاحتياط والطلب بغرض المضاربة، وبالتالي تصبح دالة الطلب الكلي على النقود كما يلي:

$$M_{\mathrm{D}} = M_{\mathrm{T}} + M_{\mathrm{sp}} = \mathrm{KY} + (L_0 - si)$$

حيث: M_{D}: الطلب الكلي على النقود .

K: المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات.

s : حساسية الطلب على النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة.

L_0 : الطلب على النقود من أجل المضاربة المستقل عن الدخل.

Y: الدخل الكلي أو الإنتاج الكلي.

i : سعر الفائدة.

ثالثا: معادلة التوازن واستنتاج منحنى *LM*: يتحقق التوازن في السوق النقدي عند تساوي عرض النقود مع الطلب على النقود وذلك كما يلي: $Mo = M_D$

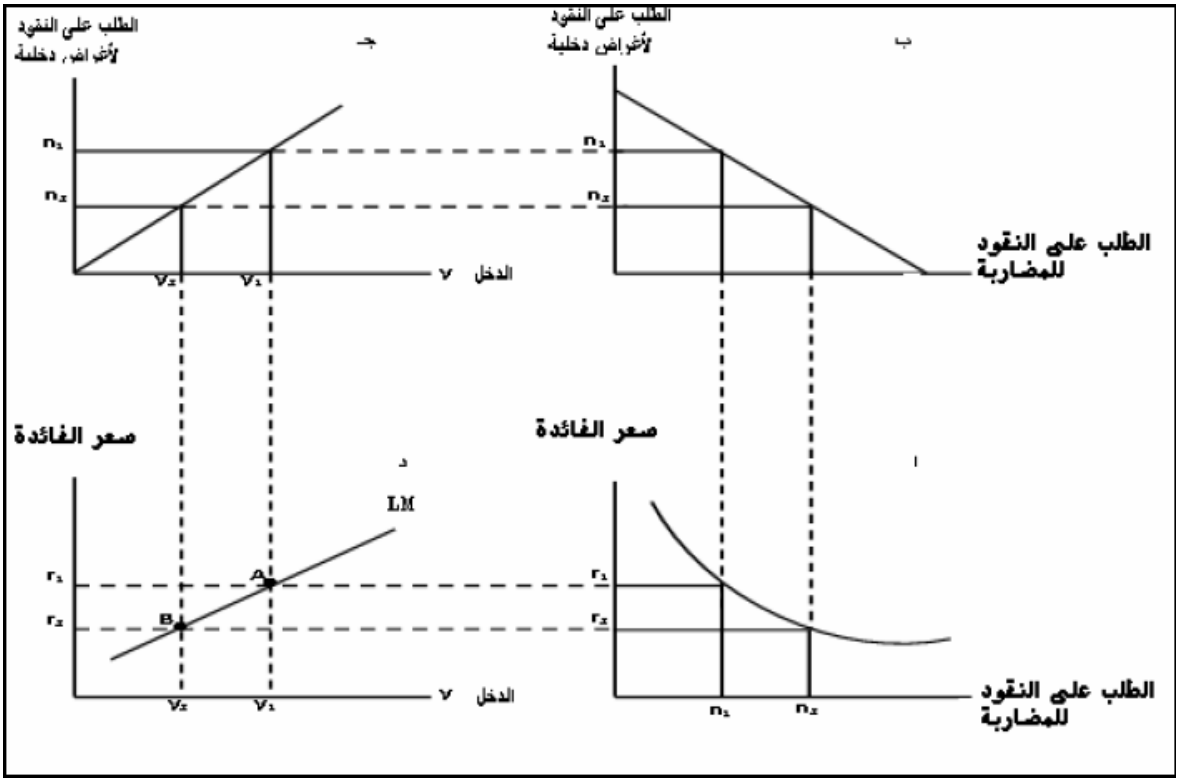
$$\overline{M_0} = \mathrm{KY} + (L_0 - si) \Longrightarrow Y_{LM} = \frac{\overline{M_0} - L_0}{K} + \frac{s}{K} i$$

إن المعادلة أعلاه، هي معادلة LM وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (i.Y) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود إن ميل هذا المنحنى هو: $\frac{dY}{di} = \frac{s}{K}$ و اشارته موجبة دلالة على أن هذا المنحنى متزايد وبالتالي العلاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة في السوق النقدي[1].

[1] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص399.

كما يمكن اشتقاق منحنى LM بيانيا كما هو موضح في الشكل التالي:

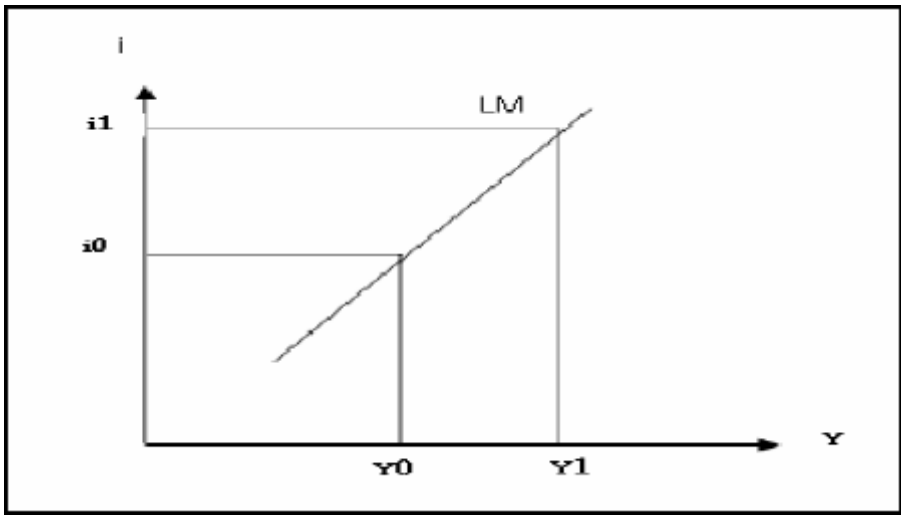
الشكل رقم 20: اشتقاق منحنى LM من خلال العرض والطلب على النقود



المصدر : دراوسي مسعود ، مرجع سبق ذكره، ص 120

إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى LM هي :حساسية طلب النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة (s)، المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات (k)، فإذا كانت هذه الاخيرة كبيرة فإن المنحنى يكون أكثر استواء و العكس بالنسبة إلى (s). يمكن تمثيل منحنى LMعلى شكل منحنى بياني ذو ميل موجب، بافتراض العلاقة الخطية الموجبة بين الدخل Yوسعر الفائدة i .

الشكل رقم 21: منحنى LM



المصدر : ماصمي اسماء ، اثر الانفاق العام علي النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر(2013-2014) ، ص 67

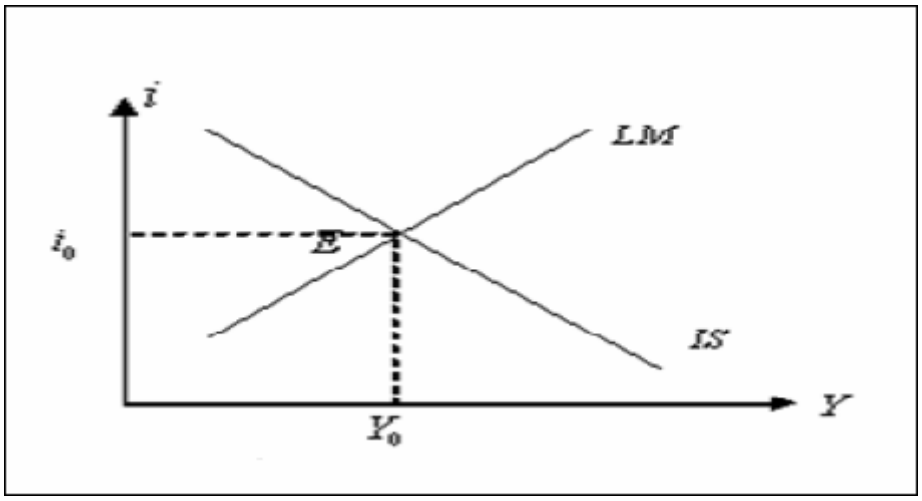
المطلب الثالث: التوازن الشامل (التوازن الداخلي) حسب نموذج IS-LM

يمكن توضيح التوازن الشامل إما بيانيا أو جبريا، وذلك كما يلي:

أولا: التوازن الشامل بيانيا: المقصود بالتوازن الشامل هو تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقود في نفس الوقت، ويكون بيانيا في نقطة تقاطع كل من منحنى IS ومنحنى LM كما يوضح الشكل التالي: [1]

[1] حسين منى يوسف، **الاقتصاد الكلي**، دار امجاد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص 286.

الشكل رقم 22: التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد



المصدر : محمد صلاح ، المفاضلة بين التوازن الخارجي و النمو الاقتصادي في الجزائر، ص 29

تمثل النقطة E نقطة تقاطع المنحنيين والتي عندها يكون الدخل وسعر الفائدة التوازنيين.

ثانيا: التوازن الشامل جبريا: يحدث التوازن جبريا بحل جملة المعادلتين IS و LM كما يلي:

$$Y_{Is} = \frac{c(-T_0 + TR_0) + C_0 + I_0 + \overline{G} + \overline{X} - M_0}{1 - c + t + b + m} - \frac{g}{1 - c + t + b + m}\, i$$

$$Y_{LM} = \frac{\overline{M_0} - L_0}{K} + \frac{s}{K} i$$

وبذلك نحصل على: $\frac{c(T_0+TR_0)+C_0+I_0+\overline{G}+\overline{X}-M_0}{1-c+t+b+m} - \frac{g}{1-c+t+b+m}\, i = \frac{\overline{M_0}-L_0}{K} + \frac{s}{K} i$

إن الحل الجبري للمعادلتين السابقتين يعطينا قيمة الدخل وسعر الفائدة اللذان يحققان التوازن الآني للسوقين : سوق السلع والخدمات وسوق النقود .نقوم بالتعبير عن i بدلالة Y في معادلة LM ثم نقوم بتعويضها في معادلة IS.[1]

$$LM \Longrightarrow i = \frac{K}{s} Y + \frac{L_0 - \overline{M_0}}{s}$$

[1] عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الأردن 2002 ، ص 172.

$$\Rightarrow Y = \frac{c(-T_0 + TR_0) + C_0 + I_0 + \overline{G} + \overline{X} - M_0}{1 - c + t + b + m} - \frac{g}{1 - c + t + b + m}\left(\frac{K}{s}Y + \frac{L_0 - \overline{M_0}}{s}\right)$$

بعد تبسيط المعادلة نجد:

$$Y = \frac{s}{(1 - c + t + b + m)s + gk} c(-T_0 + TR_0) + C_0 + I_0 + \overline{G} + \overline{X} - M_0 + \frac{g}{(1 - c + t + b + m)s + gk}(\overline{M_0} - L_0)$$

المطلب الرابع: مبدأ المضاعف الكينزي

تمارس التغيرات المستقلة في الاستثمار المخطط والنفقات الحكومية والاستهلاك اثرا قويا على الدخل، اذ يزداد الدخل بقدر اكبر من الزيادة الاولية في الانفاق، والمضاعف هو عدد المرات التي يتضاعف بها الاستثمار ليحقق زيادة كلية في الدخل، ويتزايد حجم المضاعف مع زيادة الميل الحدي للاستهلاك.

ان مبدأ المضاعف له اهمية كبيرة ذلك ان تغيرات صغيرة في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي تولد آثار كبيرة على الدخل، على ان هناك جوانب ايجابية واخرى سلبية لهذه الاثار المضاعفة، ففي الجانب السلبي فإن المضاعف يساعد على شرح لماذا تعتبر التغيرات في الاستثمار حتى ولو كانت صغيرة بالنسبة للناتج القومي الاجمالي مصدرا لعدم الاستقرار الاقتصادي، وعلى الجانب الايجابي فإن هذا المبدأ يفسر اسباب ما تؤدي اليه تغيرات صغيرة في النفقات الحكومية او في الضرائب من آثار توسعية كبيرة او انكماشية على الدخل والتوظي

1 1 المضاعف الكينزي للانفاق المستقل: ان دالة الانفاق الكلي (الطلب الكلي) تتكون من الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي والعالم الخارجي (صادرات – واردات)، ونأخذ بعين

2 1 الاعتبار الاقتطاعات الضريبية Ta و التحويلات المدفوعة لبعض العائلات من طرف الحكومة TR، وبالتالي نقوم بنمذجة معادلة المضاعف في اقتصاد مفتوح كما يلي:[1]

$$AD=Y$$

$$Y= C+I+G+X-M$$

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt + m}\ (a - bT0 + bR0 + I0 + G0 + X0 - M0)$$

$$Y = K_e\ \overline{A_G}$$

[1] عبد الرحيم فؤاد، **الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص 200.

حيث K_e تمثل المضاعف، $\overline{A_G}$ تمثل الانفاق المستقل ، Y تمثل الدخل.

وكما سبقنا وقلنا اي تغير في الانفاق المستقل يؤدي الى تغير الدخل بقيمة المضاعف نجد ان:

$$\Delta Y = \text{ke}\,\Delta\overline{A_G} \;/\; \text{ke} = 1/(1 - \text{b} + \text{bt} + \text{m})$$

حالة التغير في الانفاق الحكومي

$\Delta Y = \text{ke}\,\Delta G0$. حيث $\text{ke} = 1/(1-\text{b}+\text{bt}+\text{m})$ وهو مضاعف الانفاق.

حالة التغير في التحويلات

$\Delta Y = \text{ke}\,\Delta R0$ حيث $\text{ke} = \text{b}/(1-\text{b}+\text{bt}+\text{m})$ وهو مضاعف التحويلات.

حالة التغير في الضرائب

$\Delta Y = \text{ke}\,\Delta T0$ حيث $\text{ke} = -\text{b}/(1-\text{b}+\text{bt}+\text{m})$ وهو مضاعف الضرائب.

حالة التغير في الواردات

$\Delta Y = \text{ke}\,\Delta M0$ حيث $\text{ke} = -1/(1-\text{b}+\text{bt}+\text{m})$ وهو مضاعف الواردات.

حالة التغير في الصادرات

$\Delta Y = \text{ke}\,\Delta X0$ حيث $\text{ke} = 1/(1-\text{b}+\text{bt}+\text{m})$ وهو مضاعف الصادرات.

المبحث الثاني: نموذج الاقتصاد المفتوح IS-LM-BP

لقد تعرفنا سابقا على سوق السلع والخدمات المعبر عنه بالحد (IS) والذي يعكس التوازن بين الحقن والتسربات (I+G+X=S+Ta+M) وكذلك تعرفنا على السوق النقدية الذي يعبر عنها بالحد (LM)التي تعكس التوازن في سوق النقد، ثم قمنا بدراسة التوازن الشامل بين هذين السوقين، والآن سنقوم بدراسة للسوق الخارجي المعبر عنه بميزان المدفوعات (BP) والذي يجب ان يكون متوازنا آنيا مع سوق السلع والخدمات وسوق النقد، ثم ندرس العلاقات المترابطة والآليات التي تحقق التوازن المتزامن بينهم.

المطلب الأول: ميزان المدفوعات و النمذجة البيانية لتوازن الاقتصاد الكلي

سنستعرض أولا بعض المفاهيم الخاصة بميزان المدفوعات وأهم الحسابات الخاصة به من حسابات ميزان العمليات الجارية وحسابات ميزان رؤوس الأموال كالتالي:

اولا: مفهوم ميزان المدفوعات

ان ميزان المدفوعات هو السجل الخاص بالمعاملات ما بين مقيمي البلاد وبقية العالم، وهناك حسابان مهمان في ميزان المدفوعات وهما الحساب الجاري وحساب رأس المال.[1]

أ- الصياغة الرياضية لميزان العمليات الجارى:

من الطرح النظري فإنّ ميزان العمليات الجارية نسجل فيه جميع العمليات الخاصة بالسلع والخدمات والتي لها تأثير على الإنتاج والدخل المحليين والذي يعبر عنه بالمعادلة التالية B=X-M.....1

حيث B ان تمثل رصيد ميزان العمليات الجارية، وعلى هذا الأساس نعرف كل من:

- الصادرات X: من منظور الناتج الوطني هي ذلك الجزء الذي لا يتم استعماله داخل البلد وإنما يصدر إلى الخارج، فهو يمثل تدفق السلع والخدمات من خلال حدود الدولة.
- الواردات M: من منظور الناتج الوطني هي ذلك الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله داخل حدود ههذ الدولة عن طريق تدفق للسلع و الخدمات من خارج حدود هذه الدولة[1].

[1] أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، الأردن، عمان، الطبعة الأولى2003 ، ص485.

من خلال التعريفين فان الصادرات هي متغير خارجي تتحدد قيمتها خارج النموذج، أما الواردات فإنها متغير داخلي تحدد قيمتها داخل النموذج وهي مرتبطة بالدخل، والنموذج التالي يوضح ذلك:

$$M = M_0 + mY \ldots\ldots 2$$

$$X = X0 \ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

حيث: M: *تمثل قيمة الواردات.* M_0 : قيمة الواردات المستقلة عن الدخل. m: الميل الحدي للواردات. Y : الدخل. X0 : الصادرات المستقلة.

ويتم التمييز بين الوضعيات التالية في رصيد ميزان العمليات الجارية:

الصادرات أكبر من الواردات ⟸ هناك فائض في الميزان.

الواردات أكبر من الصادرات ⟸ هناك عجز في الميزان .

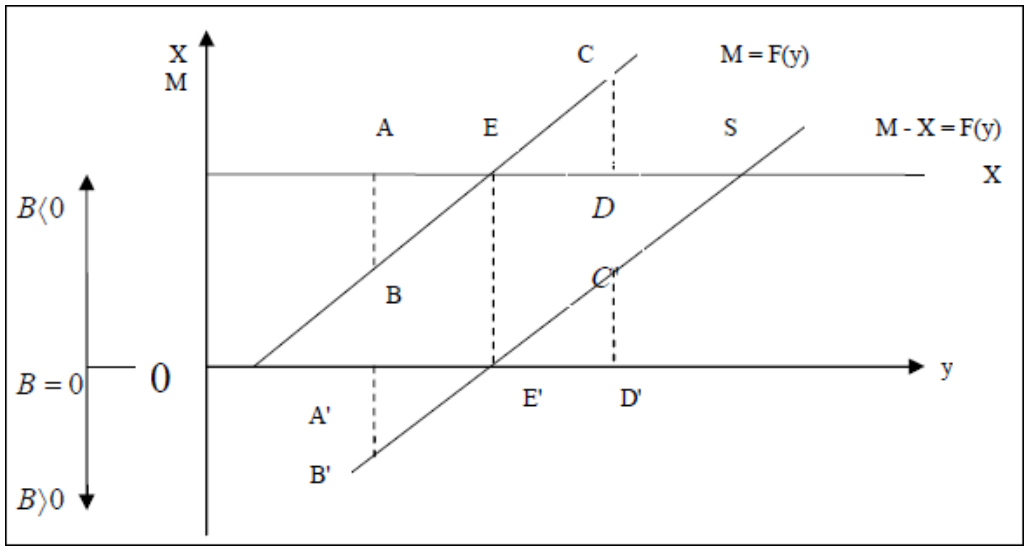
تساوي الصادرات والواردات ⟸ هناك حالة توازن في الميزان.

من خلال الشكل سوف نبين منحنى ميزان العمليات الجارية كما يلي:

حسب الطرح النظري فان الصادرات متغير خارجي غير مرتبط بالدخل وهذا ما يظهر في الشكل حيث أنّها ممثلة بخط موازي لمحور الدخل الوطني، بينما الواردات فهي مرتبطة بالدخل وهي مبينة في نفس الشكل، الفرق بين الصادرات والواردات يمثل رصيد الميزان وهو دالة مرتبطة بالدخل كما هو موضح في الشكل والذي من خلاله نستطيع تحديد الوضعيات التي يكون فيها كما يلي:

[1] بريش سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 230.

الشكل رقم 23: النمذجة البيانية لرصيد ميزان العمليات الجارية.



المصدر : محمد صلاح ، مرجع سبق ذكره، ص 12

- **الحالة الأولى**:وهي تمثل حالة الفائض في الميزان والتي توضح بالمسافة AB و الفرق بين الصادرات و الواردات و بالمسافة $\grave{A}\grave{B}$ وهي المسافة ما دون محور الدخل.
- **الحالة الثانية**: وهي تمثل حالة العجز في الميزان وهي ممثلة بالمسافة CD وهي الفرق بين الصادرات والواردات وبالمسافة $\grave{C}\grave{D}$ وهي المسافة ما دون محور الدخل.
- **الحالة الثالثة**: وهي حالة التوازن أي عندما تتساوى الصادرات والواردات وهي ممثلة بنقطة تقاطع بين الصادرات و بين الواردات E والنقطة $\grave{E}$ نقطة تقاطع بيان الميزان مع محور الدخل.

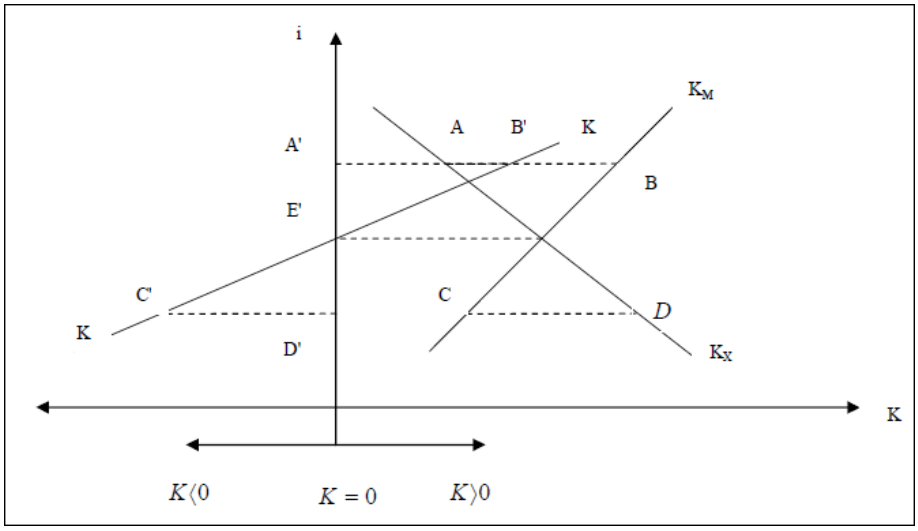
ب- نمذجة ميزان رؤوس الأموال.

على غرار ميزان المعاملات الجارية فإنّ ميزان رؤوس الأموال هو الآخر يتكون من رؤوس أموال مصدرة K_X ورؤوس اموال مستوردة K_M والفرق بينهما يمثل رصيد ميزان رؤوس الأموال، الشكل التالي يوضح ذلك حيث أنّ: K_X : تمثل دالة رؤوس الأموال المصدرة و هي متناقصة لسعر الفائدة المحلي. K_M : تمثل دالة رؤوس الأموال المستوردة و هي دالة متزايدة لسعر الفائدة المحلي.

في الشكل أدناه، نقطة التقاطع بين دالة رؤوس الأموال المصدرة ودالة رؤوس الأموال المستوردة E تمثل نقطة التوازن في الميزان، أما حالة الفائض في الميزان فهي ممثلة بالمسافة AB و التي تمثل الفرق بين دالة

رؤوس الأموال المصدرة ودالة رؤوس الأموال المستوردة، وبالمسافة $\grave{A}\grave{B}$ من محور سعر الفائدة إلى اليمين، أما حالة العجز في هذا الميزان فهي ممثلة بالمسافة CD و التي تمثل الفرق بين دالة رؤوس الأموال المصدرة ودالة رؤوس الأموال المستوردة بالمسافة $\grave{C}\grave{D}$ وهي ممثلة من محور سعر الفائدة إلى اليسار. من خلال ما سبق فإن بيان ميزان رؤوس الأموال يمر من النقاط A',B',C' كما هو موضح.

الشكل رقم 24: النمذجة البيانية لميزان رؤوس الأموال



جـ- اشتقاق منحنى BP

يمثل منحنى BP جميع التوليفات من سعر الفائدة والدخل التي تضمن التوازن في ميزان المدفوعات، هذه التوليفات يتم الحصول عليها من خلال جمع منحنى ميزان العمليات الجارية ومنحنى رؤوس الأموال، أين يتم الحصول على علاقة طردية بين سعر الفائدة والدخل، و ذلك كون زيادة الدخل مثلا تؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات، والذي يحتاج إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية لدخول رؤوس الأموال الأجنبية لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ومنه يكون لدينا:

$$\frac{dR}{dt} = (X - M) + K = o$$

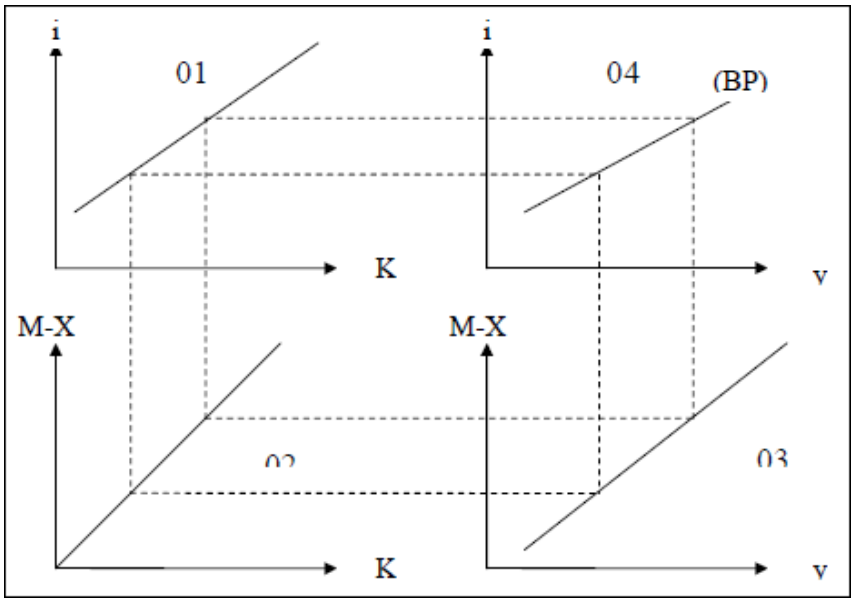
$$X_0 - my - M_0 + F_0 + gi = 0$$

$$Y = \frac{X_0 - M_0 + F_0}{m} + \frac{g}{m} i$$

المعادلة الأخيرة تمثل معادلة التوازن في ميزان المدفوعات **BP** غير أن منحنى ميزان المدفوعات يأخذ وضعيات عديدة، و يعود ذلك إلى العوامل المحددة لميله[1].

من الناحية البيانية فإنّ اشتقاق منحنى التوازن الخارجي يكون من خلال التطرق إلى مركباته، حيث يمثل الجزء الاول من الشكل رقم(23) دالة رؤوس الأموال، وهي دالة متزايدة في سعر الفائدة المحلي باعتبار سعر الفائدة الأجنبي ثابت، أما الجزء الثاني فيمثل النقاط التي تتساوى عندها أرصدة الموازين الأساسية لميزان المدفوعات (ميزان العمليات الجاري وميزان رؤوس الأموال)، أما الجزء الثالث فيمثل رصيد ميزان العمليات الجارية والذي هو دالة متزايدة في الدخل الوطني كما هو مبين في الشكل، بينما يمثل الجزء الرابع منحنى التوازن الخارجي، حيث بإعطاء قيمة لسعر الفائدة نحصل على مقدار رصيد ميزان رؤوس الأموال، وفي المقابل يتحدد رصيد ميزان العمليات الذي يضمن التوازن الخارجي مع ميزان رؤوس الأموال، وبالتالي تتحدد قيمة الدخل الوطني التي تقابل رصيد معين لميزان العمليات الجارية، وبتكرير العملية يتم الحصول على مجموعة من التوليفات من سعر الفائدة والدخل والتي بالربط بينها نحصل على منحنى التوازن الخارجي.

الشكل رقم 25: اشتقاق منحنى BP



المصدر : محمد صلاح ، مرجع سبق ذكره، ص14

[1] أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، مصر، الإسكندرية، 2001، ص 242.

1- التوازن الخارجي للاقتصاد:

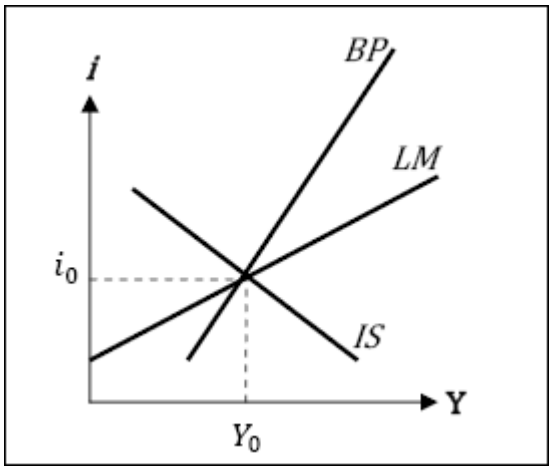
يحدد التوازن الآني في الأسواق الثلاثة من خلال تقاطع منحنيات (IS) (LM) (BP) في نقطة واحدة و هي التي تضمن التوازن في الاقتصاد وذلك حسب العلاقة التالية :حيث أنّ R تمثل صافي الاحتياطات

$$Y + M = C + I + G + X$$

$$M_0 = L^d(y, i)$$

$$B + k = R$$

الشكل رقم 26: منحنى **IS–LM–BP** يوضح لنا التوازن العام في الاسواق الثلاثة



المصدر: ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 144

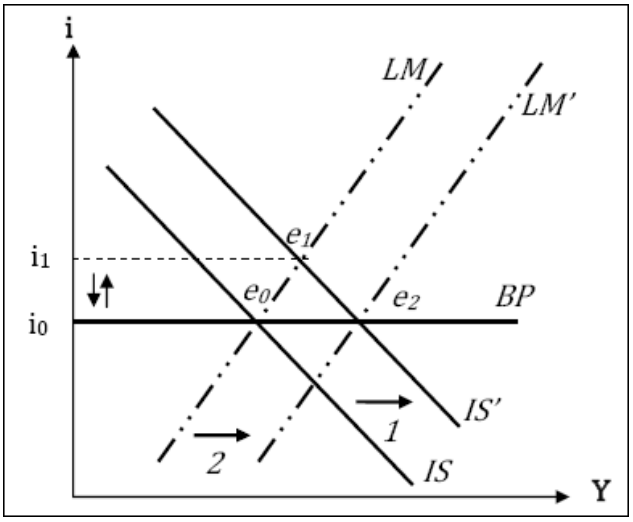
المطلب الثاني: نموذج IS–LM–BP في ظل سعر الصرف الثابت

يمكن ايجاد التوازن باستعمال السياستين المالية والنقدية و التي لا تلبث الا ان تكون في حالة الحركة التامة او غير تامة لتنقل رؤوس الاموال.[1]

[1] تومي صالح، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 224.

أولا: السياسة المالية في ظل الحركة التامة لرؤوس الأموال

الشكل رقم 27: يمثل التوسع المالي في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال

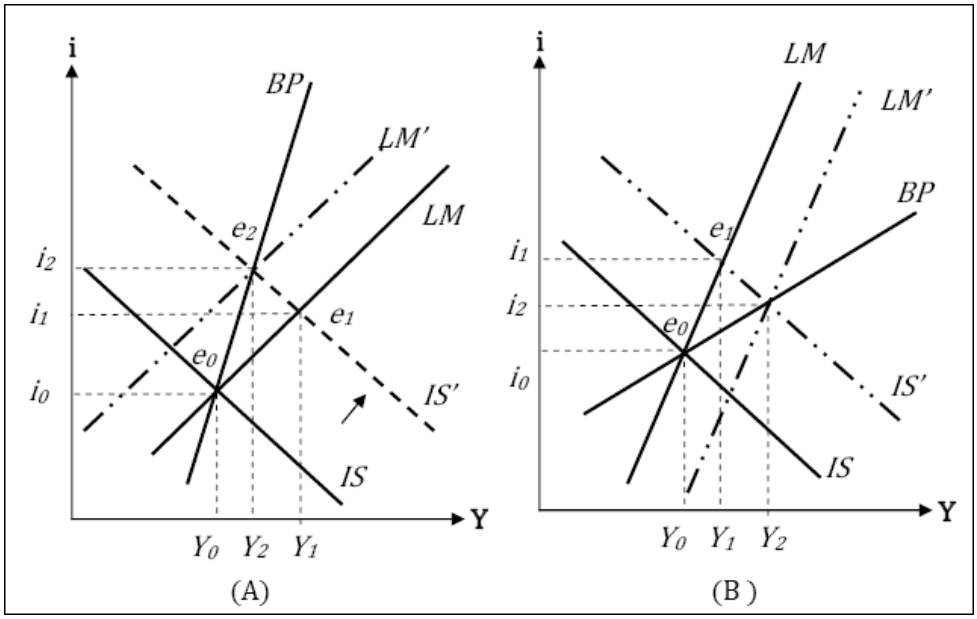


المصدر : بن قدور علي ، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني للجزائر 1970(_2010) ، ص 60

يكون التوسع المالي في ظل سعر الصرف الثابت و الحركة التامة لتنقل رؤوس الاموال عالي الفعالية بالمقرانة مع التوسع النقدي، فمع عرض النقود ثابت، يحرك التوسع المالي منحنى IS للأعلى ولليمين، جاعلا كل من سعر الفائدة و مستوى الانتاج يرتفعان. ان اسعار الفائدة العالية تشجع تدفق رؤوس الاموال من الخارج ومنه يتحسن الصرف، وللمحافظة على سعر الصرف عند مستواه الثابت يجب على البنك المركزي ان يوسع في عرض النقود، وبالتالي يرتفع الدخل اكثر ونصل الى التوازن عندما يكون مخزون النقود قد ارتفع بشكل كاف ليجعل سعر الفائدة يعود من جديد الى مستواه الاصلي $i=if$ ، يظهر في هذه الحالة ان مخزون النقود اصبح متغير داخلي وليس خارجي لأن سعر الفائدة اصبح مثبت بفعالية.

ثانيا: السياسة المالية في ظل الحركة الغير التامة لتنقل رؤوس الاموال

الشكل رقم 28: السياسة المالية في ظل الحركة الغير التامة لتنقل رؤوس الاموال



المصدر : بن قدور علي ، مرجع سبق ذكره، ص64

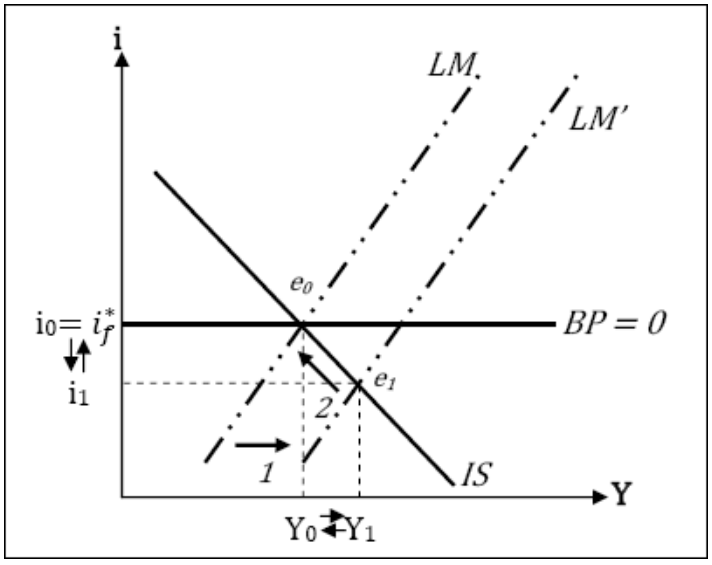
- بالنسبة للجزء A التوسع المالي يؤدي الى انتقال منحنى IS نحو اليمين مع ارتفاع سعر الفائدة، الا ان نقطة التوازن تقع تحت منحنى BP مما يدل على عجز في ميزان المدفوعات، وهذا رغم دخول رؤوس الاموال ولكن لم تكن كافية لتعديله، ومنه يتدخل البنك المركزي ويقوم بزيادة الكتلة النقدية حسب حجم إحتياطي الصرف حتى يتعادل ميزان المدفوعات أي إنتقال منحنى LM نحوى اليسار.
- بالنسبة للجزء B التوسع المالي يؤدي الى انتقال منحنى IS نحو اليمين حيث يحدد نقطة التوازن بتقاطعه مع منحنى LM فوق منحنى BP و التي تميز حالة فائض في ميزان المدفوعات.[1]

في حالة ما إذا كانت مرونة رأس المال بالنسبة لسعر الفائدة أكبر من مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة تكون السياسة المالية أكثر فعالية.

[1] تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 224.

ثالثا: السياسة النقدية في ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال

الشكل رقم 29: يمثل التوسع النقدي ظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الأموال



المصدر : بن قدور علي ، مرجع سبق ذكره، ص59

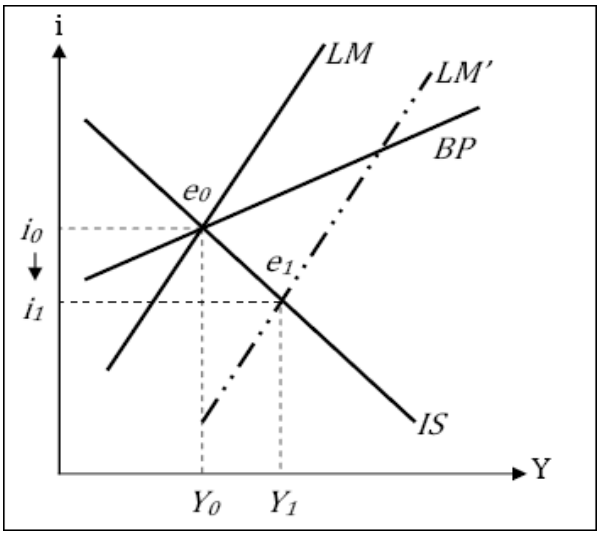
يبدأ الت وسع النقدي من e_0 حيث LM يتحرك من الى اليمين لينتقل الاقتصاد الى النقطة e_1 مع دخل مرتفع لكن هناك عجز في BP (ميزان المدفوعات) فيتدهور سعر الصرف، هذا الاخير يعتبر ثابت مما يؤدي الى تتدخل البنك المركزي لشراء العملة المحلية ومنه ينخفض المعروض النقدي ليعود التوازن الى وضعه الاصلي.[1]

رابعا: السياسة النقدية في ظل الحركة غير التامة لرؤوس الأموال

إن التوسع في مخزون النقود المحلي عبر السوق المفتوحة يحرك منحنى LM نحو اليمين كما هو موضح أدناه.

[1] المرجع نفسه، ص 225.

الشكل رقم 30: التوسع النقدي ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الأموال



المصدر : محمد صلاح ، مرجع سبق ذكره، ص 130

يؤدي الإنخفاض في معدل الفائدة المحلي إلى عجز ميزان المدفوعات، وهنا فإن التوسع النقدي يؤدي إلى مشكل التعقيم فمع قلة إحتياطي العملة الصعبة، إما يجب أن يعدل مخزون النقود ويرجع إلى المستوى الأصلي

أو يجب التخفيض من العملة لغرض تحريك BP=0.

إذا إحتفظ سعر الصرف بمستواه الأصلي e_0 فإن نتيجة الأجل الطويل للزيادة في مخزون النقود هي أن البنك المركزي يحتفظ بمديونية أكبر وبإحتياطي أجنبي أقل فالدخل العالمي،سعر الفائدة المحلي ومخزون النقود سوف تعود كلها إلى مستوى التوازن الأصلي.

ويمكن القول إذا كان هناك توسع نقدي لما يكون BP>0 فإن ذلك سوف يسرع من زيادة مخزون النقود الذي كان قد ظهر كنتيجة للفائض، ونفس الشيء لما يكون BP<0 يؤدي الكبح النقدي إلى تسارع التعديل في مخزون النقود المحلي[1].

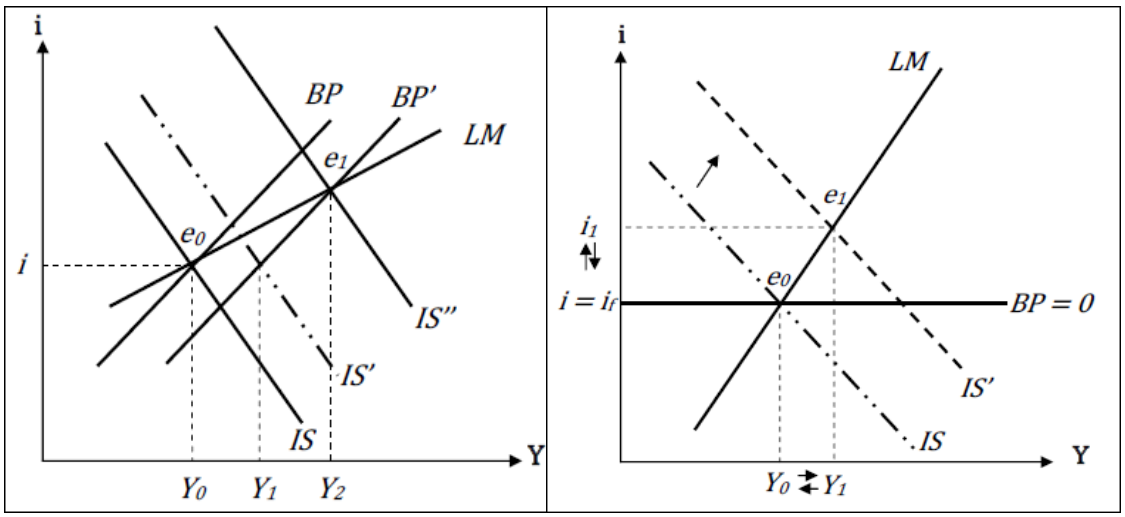
[1] محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، جامعة حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم الاقتصادية، 2010، ص130.

المطلب الثالث: نموذج IS–LM–BP في ظل سعر صرف مرن

في ظل اسعار الصرف المرنة يكون مخزون النقود بما فيها احتياطات الصرف الاجنبي و الائتمان المحلي محدد بواسطة البنك المركزي، ومنه فان وضعية منحنى LM تكون مثبت بواسطة السياسة النقدية. فإذا لم تكن نقطة تقاطع منحنى IS و BP موجودة على منحنى LM يجب ان يحدث تعديلا، ويحدث هذا التعديل في سعر الصرف، فالقيم المختلفة للسعر الصرف تعمم قيما مختلفة للصادرات و الواردات، ومنه تنتج منحنيات مختلفة لكل من IS و BP.

أولا: السياسة المالية في الظل الحركة التامة لتنقل رؤوس الاموال

الشكل رقم 31: اثر التوسع المالي في ظل سعر الصرف المرن و وضعيات مختلفة لميل BP



الشكل 2 الشكل 1

المصدر :محمد صلاح ، مرجع سبق ذكره ، ص136

الشكل1: يؤدي تخفيض في معدل الضريبة (توسع مالي)، وزيادة الانفاق الحكومي الى زيادة الطلب، فتتجه اسعار الفائدة نحو الارتفاع ويؤدي ذلك الى تحسن العملة بسبب تدفق رؤوس الاموال الدولية وزيادة الطلب على العملة المحلية، فيصبح ميزان المدفوعات في الاجل القصير في حالة فائض يزداد الدخل و يفقد الاقتصاد

قوته التنافسية في الاسواق العالمية بسبب تحسن قيمة العملة الوطنية، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات، اي ان هناك مزاحمة تامة، ومنه الرجوع الى التوازن الاصلي.[1]

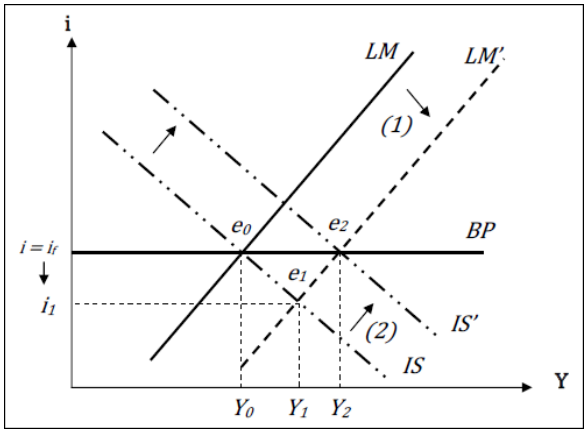
الشكل 2: السياسة المالية في ظل الحركة غير التامة لتنقل رؤوس الاموال

في ظل دالة العرض الكلي الكنزي، واسعار الصرف المرنة وحركة غير تامة لرؤوس الاموال الدولية، تعتمد فعالية السياسة المالية على كل من الناتج والعمالة على مدى تجاوب المنحنى لفروقات سعر الفائدة المحلي والخارجي بالمقارنة مع منحنى ، يحرك التوسع المالي IS الى IS' ويحدث ذلك عجزا في BP عند سعر صرف جاري و ما دام الوضعية التوازنية تكون تحت منحنى BP فان سعر الصرف سينخفض وبتوفر شرط لارنر يحدث ذلك انتعاش اضافي في الاقتصاد، ما دام الانخفاض في سعر الصرف يحرك منحنى IS' الى IS'' مع منحنىLM، تتحرك كذلك BP=0 الى اليمين، وينتهي المسار في الاجل الطويل عندما يتقاطع كل من BP' و IS'' مع منحنى LM.

تكون السياسة المالية اقل فعالية عندما يكون BP=0 اكثر تجاوبا مع سعر الفائدة، وتصبح السايسة المالية التوسعية في ظل الحركة التامة لرؤوس الاموال عديمة الفعالية.

ثانيا: السياسة النقدية في ظل الحركة التامة لرؤوس الاموال

الشكل رقم 32 : السياسة النقدية في ظل الحركة التامة لرؤوس الاموال



المصدر : تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص231

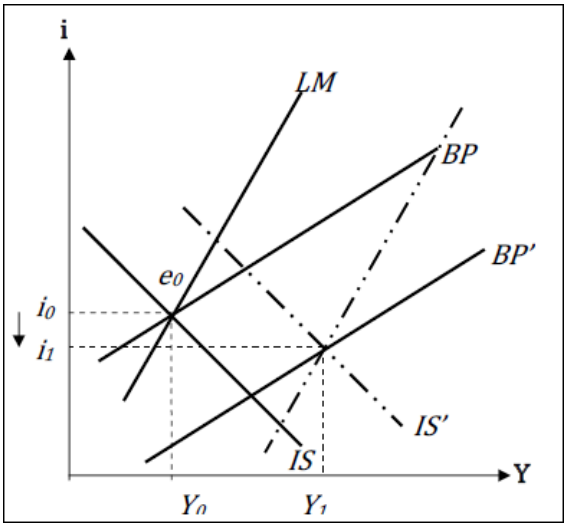
[1] حسين منى يوسف، مرجع سبق ذكره، ص289.

نحلل الآن اثر تغير مخزون النقود الذي يؤدي في ظل سعر الصرف المرن و الحركة التامة لرؤوس الاموال الى زيادة في الدخل و تدهور قيمة العملة، في نقطة التوازن الاصلي e_0 نعتبر الزيادة في الكمية الاسمية للنقود $\bar{M}$ و ما دامت الاسعار معطاة، ينتج زيادة في مخزون النقود الحقيقي و يصبح لدينا فائض في عرض الارصدة الحقيقة.[1]

للوصول الى التوازن يجب على اسعار الفائدة ان تنخفض و مستوى الدخل يزداد الى النقطة e_1 مع $(i_1 . y_1)$كنتيجة لتحرك منحنى LMالى LM' فتصبح السوق السلعية و النقدي في الاجل القصير متوازنة عند النقطة e_1 و هذا يكون عند سعر الصرف الاصلي بينما عند هذه النقطة يكون i<if فتبدأ رؤوس الاموال بالتدفق نحو الخارج فتتدهور العملة و تزداد اسعار الواردات، وتصبح السلع المحلية اكثر تنافسا ليتوسع الطلب على السلع المحلية، فيتحرك منحنى IS الى IS' لليمين، ويتواصل تحركه الى ان يكون تدهور العملة قد رفع من الطلب الكلي والانتاج الى المستوى الموضح بالشكل عند النقطة e_2 وهنا تتوازن الاسواق الثلاث.

ثالثا: السياسة النقدية في ظل الحركة غير تامة لرؤوس الاموال

الشكل رقم 33: السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن و الحركة غير التامة لرؤوس الاموال الدولية



المصدر : تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص232

في ظل نظام الصرف العائم والنظيف يتعدل هذا الأخير ليحافظ على (BP=0) ولا يوجد تغير في إحتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي.

[1] محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص131.

إن التوسع النقدي يحرك LM نحو اليمين كما هو موضح في الشكل أعلاه، ومنه فإن نتيجة الإنخفاض في سعر الفائدة المحلي سوف تحدث تدهورا في حساب رأس المال، وإن الإنخفاض في سعر الصرف يسبب تحركا صافيا في الطلب المحلي والخارجي باتجاه الناتج المحلي، وينتج تحركا لليمين في كل من BP وكذلك IS كنتيجة لزيادة الدخل الحقيقي.[1]

[1] تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 232.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا وتحليلنا في هذا الفصل للتوازن بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد والسوق الخارجي تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يتم التعبير عن التوازن في سوق السلع والخدمات بتعادل قوى العرض والطلب، فهو يعطي التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن.
- أما سوق النقد فيتم التوازن فيه من خلال تساوي مخزون النقود مع حجم الطلب عليها.
- ومن حيث التوازن بينهما فإن التوازن في سوقي (IS-LM) يعبر عن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة السائد في السوق الكلي إنطلاقا من التوازن الكينزي.
- وفيما يخص التوازن الخارجي فهو بيان المعاملات التي تتم مع العالم الخارجي، والتي تنعكس على رصيد ميزان المدفوعات إما بالسلب فتمثل عجز يتوجب تصحيحه وإما بالإيجاب ويتمثل في الفائض الذي يتوجب السيطرة عليه.

تمهيد

بعد التطرق الى دراسة مسيرة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980-2016 ومعرفة جميع الاصلاحات والسياسات والمناهج التي سطرتها الدولة لوضع أسس وركائز إقتصاد قوي، وبعد التعرف كذلك على النظريات التوازنية لدى المدارس (الكلاسيكية- الكينزية) ، ودراسة توازن نماذج الأسواق الثلاث (سوق السلع الخدمات- سوق النقد- السوق الخارجي)، سوف نقوم في هذا الفصل ببناء نموذج قياسي يعكس آراء وأفكار النظرية الاقتصادية الكينزية و محاولة تطبيقها على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، لهذا قسمنا هذا الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول**: و الذي حاولنا فيه التعرف على النموذج المعتمد في بناء دراستنا تحت عنوان " نماذج المعادلات الآنية ".
- ✓ **المبحث الثاني**: والذي تناولنا فيه الجانب التطبيقي للدراسة القياسية.

المبحث الأول: نماذج المعادلات الآنية (الهيكلية)

في دراساتنا السابقة لنموذج الخطي البسيط او المتعدد اعتمدنا على وجود علاقة سببية باتجاه واحد ، بمعنى وجود متغير أو عدة متغيرات مستقلة تؤثر على المتغير التابع ، ولاكن عندما يظهر المتغير التابع في معادلة من معادلات النموذج الاقتصادي في معادلة اخرى كمتغير مستقل ،هنا يصبح الفرض الذي يتعلق باستقلال المتغير العشوائي عن المتغير المستقل غير صحيح أي ان $E(xi , Ui) \neq 0$ ومن ثم تكون مقدرات OLS متحيزة وغير متجانسة. وبوجود معادلتين او مجموعة المعادلات تسمى هذه العلاقة بنظام المعادلات الآنية.

المطلب الأول: البناء الهيكلي والصورة المختزلة للمعادلات الانية

في مجال الاقتصاد يوجد نماذج تتألف من عدة معادلات يجمع بينها تأثير مشترك بواسطة المتغيرات المتضمنة في النموذج. معظم تطبيقات الاقتصاد يه تكون من العديد من المعادلات التي تنتمي إلي نظام متداخل ويجري تحليل النظام. من أهم النماذج في الاقتصاد نموذج العرض والطلب.

اولا: تعريف المعادلات الآنية

يمكن تعريفها بأنها عبارة عن مجموعة معادلات يكون فيها المتغير التابع لواحد او اكثر من معادلتها كمتغير مستقل في معادلة او اكثر ضمن تلك المجموعة ، ان المتغيرات التابعة في تلك المجموعة تسمى بالمتغيرات الداخلية بحيث يقابل كل متغير داخلي معادلة واحدة، وبهذا عدد المعادلات الهيكلة يساوي عدد المتغيرات الداخلية. اما المتغيرات الخارجية فإن عددها غير محدود ويتوقف على طبيعة العلاقة بين مختلف معادلات النموذج الهيكلي.[1]

ثانيا: البناء الهيكلي والصورة المختزلة للمعادلات

1_ البناء الهيكلي للمعادلات

لمعرفة المشاكل التي تواج ه تقدير المعادلات الآنية، يجب تعريف بعض المفاهيم مثل طبيعة نظام المعادلات الآنية، هل التغير في السعر هو الذي يسبب ارتفاع الكمية المطلوبة أو ارتفاع الكمية المطلوبة هو الذي يؤدي الى التغير في السعر؟ ان هناك تحديد مرتبط بين المتغيرين أي أن هناك علاقة سببية بين المتغيرين . ارتفاع الأسعار سيؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة، و انخفاض الكمية المطلوبة سيؤدي الى انخفاض الكمية المعروضة و انخفاض الكمية

[1] محمد شيخي ، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، طبعة الاولى ، 2011 ، دار الحامد للنشر وتوزيع ، ص 158-160.

المعروضة سيؤدي الى ارتفاع الأسعار وهكذا . أن الاقتصاد مليء بالكثير من الأمثلة بالتأثير المرجعي والسببية الثنائية مما يتطلب تطبيق المعادلات الآنية.

مثال:

- الأجور والأسعار.
- سعر الصرف و التبادل التجاري و وتدفق رؤوس الأموال.[1]

في معادلة قياسية:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1).$$

نظام المعادلات الآنية هو النظام الذي يكون هناك تأثير لـ Y على ألأقل على أحد المتغيرات المستقلة بالإضافة الى التأثير الموجود من المتغيرات المفسرة على المتغير التابع . لبناء نموذج المعادلات الآنية يجب الفصل بين المتغيرات التي محددة آنياً (Ys تسمى المتغيرات الداخلية) و المتغيرات التي لاتحدد آنياً (Xs وتسمى متغيرات خارجية).

$$Y_{t1} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{2t} + \alpha_2 X_{1t} + \alpha_3 X_{2t} + u_{1t}$$
$$Y_{t2} = \beta_0 + \beta_1 Y_{1t} + \beta_2 X_{1t} + \beta_3 X_{2t} + u_{2t}$$

اذا كانت Y_1 هي الكمية المطلوب مثال للدجاج و Y_2 سعر الدجاج و X_1 دخل المستهلكين و X_2 سعر لحم الاحمر (السلعه البديله) و X_3 تكلفة تربية الدواجن . أي أن معادلة 2 تعني سلوك المستهلك بينما معادلة 3 تعني سلوك المنتج والمعادلات 2و 3 تسمى *المعادلات الهيكلية*.

المعادلات الهيكلية تصف النظرية الاقتصادية خلف التغيرات الداخلية بالتعبير بالمصطلحين الداخلي والخارجي . الباحثين يجب ينظروا الى النظام كاملاً ليتمكن من معرفة المردود الالتفافي المتداخل في النظام . على سبيل المثال Ys محددة معا (jointly determined) . أي تغير في Y_1 سيؤدي الى تغير في Y_2 والتي تؤدي بدورها الى تغير في Y_1 . مقارنة بالتغير في X1 والذي سيؤدي الى التغير في Y1 ولكن لن يلتف مرتدا ليؤثر

[1] حسين علي بخيت، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 286.

في X1 مره أخرى. المعاملات αs, βs تسمى المعاملات الهيكلية واختبار الفرضية يجب أن يكون عن قيمهم ومؤشراتهم (سالب أو موجب) كما هو في معاملات المعادلة الواحدة.

يجب ملاحظة أن المتغير يسمى داخلي لأنه مشترك التحديد وليس لأنه يظهر في كلا المعادلتين . أي أن X2 وهي سعر اللحم الاحمر(أو أي متغير لا نتحكم فيه مثل درجة الحرارة) يعتبر متغير خارجي لانه لا يتحدد آنياً في سوق الدجاج.[1]

كيف نقرر ما اذا كان متغير داخلي أو خارجي؟ هناك بعض العوامل دائماً خارجية مثل الجو الخارجي، ولكن هناك متغيرات لاتعتبر لا خارجية ولا داخلية اعتمادا على عدد وطبيعة المتغيرات في المعادلات الآخرى في النظام . التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية يعتمد على تعريف الباحث حجم المشروع البحثي . في بعض النماذج التي تتضمن متباطئات 0 نظام يتضمن معادلات المتباطئات الموزع ة وللتوضيح تسمى المتغيرات المتباطئة للمتغير الداخلي والمتغيرات الخارجية في النموذج بالمتغيرات المحدده سابقاً . أي أن المتغيرات الخارجية والمتغيرات المتباطئة محدده خارج النظام لمعادلات محدده أو قبل الفترة الحالية.

المعادلات الهيكلية تصف النظرية الاقتصادية خلف كل متغير داخلي بالتعبير عنه بالمتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية معا. الباحث يجب أن ينظر إلى النظام كاملا لفهم التأثيرات المتداخلة . فعلى سبيل المثال Q^d تتحدد بتأثير ثنائي . حيث أن آي تغير في Q^d_1 سيؤدي إلى تغير في P والذي بدوره سيؤدي إلى تغير في Q^d. المعاملات α β تسمى المعاملات الهيكلية ويتم تقديرهم واختبار الفرضيات حول معنوية هذه المعاملات.

نلاحظ إن المتغيرات داخليه ليس لأنها تتحدد بتأثير ثنائي Jointly determined وليس لأنها فقط تظهر في كلتا المعادلتين . سعر السلعة البديلة والذي يظهر في كلتا المعادلتين يعتبر متغير خارجي لأنه ليس متغير يتغير آنيا في سوق السلعة. ولكن في السوق الاقتصادي ككل سوف يعتبر السعر داخلي يتغير بتأثيرات من داخل النموذج. يتحدد كون المتغير داخلي أو خارجي بتحديد الدر اسه .

تتضمن المعادلات الآنية أحيانا قيم متباطئة وذلك حينما تكون معادلة المتباطئات الموزعة . للتفريق بين المتغيرات المحددة سابقا " predetermined" تعرف بأنها تتضمن متغيرات خارجية ومتباطئات داخليه " محدده سابقا" لأن المتغيرات الخارجية والمتباطئات الداخلية تحدد خارج نظام المعادلات أو قبل الفترة الحالية.

[1] حسين علي بخيت، مرجع سبق ذكره، ص 290 .

المتغيرات الداخلية والتي ليست متباطئة لا تعتبر محدده سابقا، لان هذه المتغيرات تتحدد بالتأثير الثنائي jointly determined للنظام في الفترة الحالية . وبناء على ذلك فان القياسيين يستخدمون المصطلح متغيرات داخلية ومتغيرات محدده سابقا عند التحدث عن المعادلات الآنية.

2_ الصورة الهيكلية للنموذج Structural –Form Equations

قبل إن نبدأ في تقدير المعادلات الآنية يجب تعريف بعض المفاهيم عن طبيعة نظام المعادلات الآنية، التطبيقات الاقتصادية تتضمن نماذج ذات التأثير المشترك آي أن التأثير يكون باتجاهين مما يتطلب تطبيق المعادلات الآنية . هناك العديد من ألا مثله على متغيرات ذات التأثير الثنائي، وعلى سبيل المثال في معادلة قياسية كالتالي :

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + u_t$$

النظام الآني هو النظام التي تكون فيها Y ذات تأثير على الأقل على واحد من المتغيرات المستقلة بالاضافه إلى تأثيرX على Y ويتم تمييز بين المتغيرات الداخلية Y (Endogenous variables) والمتغيرات الخارجية X (Exogenous Variables) . المتغيرات الخارجية تتحدد من خارج النموذج وتعتبر معطاة بالنسبة للنموذج، وبصوره عامه فان نموذجا آنيا لمعادلتين هيكليتين يمكنه أن يتخذ الشكل التالي :

$$Q_{1t} \downarrow = \alpha_0 - \alpha_1 P_t \uparrow + \alpha_2 Y_{1t} + \alpha_2 P_t^c + u_{1t}$$

$$P_t \downarrow = \beta_0 + \beta_1 Q_t^d \downarrow + \beta_2 P_t^L + \beta_3 P_t^c + u_{2t}$$

$$Q_s \downarrow = \beta_0 + \beta_1 P_t \downarrow + \beta_2 P_t^L + u_{2t}$$

$$Q_{st} = Q_{td}$$

حيث Q_t, P_t متغيران داخليان Y_{1t} و P^C $P^L{}_t$ متغيرات خارجية و u_{1t} u_{2t} المتغيرات العشوائية للمعادلة الأولى والمعادلة الثانية. [1]

[1] عدنان محمد داود العذاري، **الاقتصاد القياسي نظرية وحلول**، دار الجرير للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2010، ص 147-148.

المطلب الثاني: المعادلات الآنية وافتراضات مقدرات المربعات الصغرى م ص ع :

من الافتراضات الخاصة بحد الخطأ للمتغيرات المفسرة يجب أن يكون مستقل $E(P, u_{1t}) \neq 0$ إذا كان هناك ارتباط بين حدود الخطأ والمتغيرات المفسرة فان مقدرات المربعات الصغرى م ص ع تكون متحيزة . حيث يكون هناك ارتباط بين حدود الخطأ ، من المعادلات الآنية التالية:

$$Q_t^d = \alpha_0 + \alpha_1 P_{2t} + \alpha_2 Y_{1t} + \alpha_2 P_t^c + u_{1t}$$

$$P_t = \beta_0 + \beta_1 Q_t^d + \beta_2 P_t^L + \beta_3 P_t^c + u_{2t}$$

بالعمل من خلال نظام المعادلات الآنية نجد ما يلي:

1 -إذا ارتفعت قيمة حد الخطأ في المعادلة الأولى، فان قيمة Q^d_1 سوف ترتفع .

2 -إذا ارتفعت قيمة Q^d_1 فان P سوف ترتفع.

3 -ولكن إذا ارتقت قيمة P في المعادلة الثانية فان P سوف ترتفع في المعادلة الأولى.

آي انه إذا ارتفعت قيمة حد الخطأ في المعادلة الأولى فان قيمة P في نفس المعادلة ترتفع آي انه يكون هناك ارتباط بين المتغير العشوائي والمتغير P في نفس المعادلة $E(P_2, u_{1t}) \neq 0$ . . مما يتحصل عليه أتنهاك أو خرق لأحد افتراضات مقدرات المربعات الصغرى م ص ع . هذه النتيجة تنطبق على المعادلات الآنية.[1]

أولا: الصورة المختزلة للنموذج Reduced–Form Equations

من الممكن التعبير عن نظام المعادلات الآنية من خلال شكل مختزل للمعادلات، آي معادلات تعبر عن متغيرات داخلية معبر عنها بحد الخطأ والمتغيرات المحددة سابقا (المتغيرات الخارجية والمتغيرات المتباطئة) فقط. من معادلات الطلب والعرض التالية:

$$Q_t^d = \alpha_0 + \alpha_1 P_t \uparrow + \alpha_2 Y_{1t} + \alpha_2 P_t^c + u_{1t}$$

$$P_t = \beta_0 + \beta_1 Q_t^d + \beta_2 P_t^L + \beta_3 P_t^c + u_{2t}$$

[1] سالفادور دومينيك، **نظرية ومسائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي**، الدار الدولية للاستثمارات الدولية، القاهرة، مصر، 2013، ص136.

الشكل المختزل للمعادلات الهيكلية أعلاه هو:

$$Q_t^d = \pi_0 + \pi_1 Y_{1t} + \pi_2 P_t^C + \pi_2 P_t^L + \upsilon_{1t}$$

$$P_t = \pi_4 + \pi_5 Y_{1t} + \pi_6 P_t^C + \pi_7 P_t^L + \upsilon_{2t}$$

حيث ν تمثل حدود الخطأ و π معاملات المعادلات المختزلة.حيث إن π معاملات للمتغيرات المحددة سابقا في المعادلات المختزلة.

أن كل معادلة تحوي متغير داخلي واحد فقط . وهو المتغير التابع والمعادلتين كل منهما تحوي نفس المتغيرات المحددة سابقا. وهذه المعاملات تسمى مضاعفات التأثير impact multipliers حيث أن هذه المعاملات تقيس تأثير المتغيرات الداخلية لارتفاع بوحدة واحدة في قيمة "المتغيرات المحددة السابقة ، بعد الآخذ في الاعتبار لتأثير النظام الآني ككل. هناك على الأقل أربعة أسباب لاستخدام المعادلات المختزلة:

_ حيث أن المعادلات المختزلة لا تتضمن الصفة الآنية فنها لا تتضمن انتهاك لافتراضات المربعات الصغرى العادية. لذا لا يمكن تقديرها باستخدام م ص ع.

_ يمكن الحصول على المعاملات الهيكلية من المعاملات المختزلة آي يمكن استخدام المعاملات π للحصول على $\alpha\ \beta$ للمعادلات في النظام الآني.

_ يتم بسهوله شرح وتفسير المعاملات للمعادلة المختزلة π بتفسير اقتصادي.

- تقود بدور مهم في تقدير المعادلات الآنية.

لتحديد المعادلات المختزلة لنموذج العرض والطلب لسلعه نتحصل على معادلتين مختزلتين فقط:

$$Q_t^d = \pi_0 + \pi_1 Y_t + \pi_2 P_t^C + \pi_2 P_t^L + \upsilon_{1t}$$

$$P_t = \pi_4 + \pi_5 Y + \pi_6 P_t^C + \pi_7 P_t^L + \upsilon_{2t}$$

يظهر السعر في المعادلات المختزلة في الجانب الأيسر لأنه متغير داخلي ويجب أن يعامل كذلك.[1]

[1] عدنان محمد داود العذاري، مرجع سابق، ص 151.

ثانيا: التحيز في مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية : لاستخدام طريقة المربعات الصغرى يجب أن لا يكون هناك خرق بفروض م ص ع لأنه إذا تم تطبيق م ص ع للمعادلات الهيكلية للنظام الآني . فان مقدرات م ص ع تكون متحيزة. هذا التحيز يسمى التحيز الآني أو تحيز المعادلات الآنية.

التحيز الآني: التحيز الآني يعزى إلى الحقيقة انه في النظام الآني فان القيم المتوقعة لمقدرات م ص ع للمعاملات الهيكلية لا تساوي القيمة الحقيقية. $E(\hat{\beta}) \neq \beta$

لماذا يحدث هذا التحيز؟ من المعروف إن الخطأ العشوائي يرتبط خطيا مع المتغيرات الداخلية في النموذج (المتغير التابع) عندما يدخل في المعادلة كمتغير مفسر. في معادلات هيكلية كما يلي:

$$Y_{1t} \uparrow = \beta_0 + \beta_1 Y_{2t} \uparrow + \beta_2 X_t + u_{1t} \uparrow$$

$$Y_{2t} \uparrow = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{1t} \uparrow + \alpha_2 Z_t + u_{2t}$$

إذا افترضنا إن معاملات المعادلة موجبة لتبسيط التحليل. حيث إن هناك ارتباط بين الخطأ العشوائي u_1 والمتغير التابع Y_1 و Y_2 فان أي تغير في ارتفاع في قيمة Y سيؤدي إلى ارتفاع في قيمة الخطأ العشوائي u_1 مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة المعلمة β_1 . هذا الارتفاع في قيمة المعلمة هو ما يسمى بالتحيز الآني . إذا كانت قيمة الخطأ بالسالب فان قيمة Y_1 ستكون اقل مسببة نفس النقص في قيمة Y_2 مما يؤدي إلى خطأ في تقدير المعامل β_1.

إن السببية بين Y_1وY_2 تجري في كلتا الاتجاهين حيث إن المتغيران متبادلتا الاعتماد Interdependence نتيجة لذلك فان قيمة β_1 المقدرة بـ م ص ع فانه لا يمكن تفسير بأنها تقيس تأثير Y2 على Y1 مع ثبات X ولكن β_1 المقدرة تقيس خليط من تأثير المتغيرين الداخلين Y_1 و Y_2 على بعضهما البعض . بالاضافه إلى ذلك فان يفترض أن β_2 تقيس تأثير X على Y1 مع ثبات Y_2 ولكن كيف نتوقع Y_2 بأن تكون ثابتة مع تغير Y_1 (حيث انهما متبادلتا الاعتماد)؟ وعلى ذلك نتوقع تحيز في المقدرة β_2 .[1]

للمعادلة أعلاه يتوقع إن يكون التحيز يساوي التالي:

$$E(\hat{\beta}_1) = \beta_1 + E\left[\frac{[\sum(Y_{2t} - \bar{Y}_2)(u_{1t})}{\sum(Y_{2t} - \bar{Y}_2)^2}\right]$$

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، **مبادئ في الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 247.

حيث تمثل قيمة التحيز و التي تساوي الارتباط بين المتغير العشوائي و Y2. بينما في المعادلات الغير آنية فان قيمة الارتباط تساوي الصفر مما يلغي وجود التحيز . وإشارة قيمة التحيز ستكون تابعه لإشارة الارتباط بين المتغير الداخلي والمتغير العشوائي.

المطلب الثالث: تطبيقات المعادلات الآنية

اولا: تقدير المعادلات الآنية باستخدام المربعات الصغرى ذات المرحلتين Two –Stage Least Squares (2SLS)

على الرغم إن هناك العديد من طرق التقدير متوفرة لتجنب التحيز الموجود في حالة تطبيق م ص ع على المعادلات الآنية إلا إن اكثر طريقة مستخدمه هي طريقة المربعات الصغرى وهي *طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين* . حيث إن مقدرات م ص ع سوف تكون متحيزة لتجنب هذا التحيز يمكن إيجاد متغير يتميز بالتالي :

1 -يكون مساوي في القيمة للمتغير الداخلي.

2 -إن لا يكون مرتبط مع الخطأ العشوائي.

إذا وجد هذا المتغير وتم استبداله للمتغير الداخلي حيث يظهر كمتغير مفسر ويكون غير مرتبط مع الخطأ العشوائي. فان فروض م ص ع تكون موجدوه . هذا المتغير يسمى المتغير الأداة Instrumental variable ليحل محل المتغير الداخلي أي يحل محل Y2 في المعادلة الأولى . حيث انه لا يوجد سببية causality بين المتغير الأداة وأي من المتغيرات الداخلية فان استخدام المتغير الأداة يجنب النموذج مشكلة خرق فرض م ص ع لإيجاد ذلك المتغير نسعى لاستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين

$$Y_{t1} = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{2t} + \alpha_2 X_{1t} + u_{1t}$$

$$Y_{t2} = \beta_0 + \beta_1 Y_{1t} + \beta_2 X_{21t} + u_{2t}$$

اذا وجدنا متغير مرتبط مع Y_2 ولكن غير مرتبط مع الخطأ العشوائي ε_1فأنه يمكن استبدال المتغير الجديد للمتغير Y_2 في الجانب الأيمن من المعادلة 15 ونتخلص من خرق فرض م ص ع هذا المتغير الجديد يسمى

المتغير الأداة يحل محل المتغير الداخلي فهو متغير بديل للمتغير الداخلي ومستقل من المتغير العشوائي . كيفية ايجاد هذا المتغير الاداة تتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين[1]

وتعتبر طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين هي ألا بسط والأوسع انتشارا وتتضمن الطريقة إيجاد متغيرات أداة لتحل محل المتغيرات الداخلية في النموذج والتي تظهر كمتغير مفسرة في المعادلات الآنيـة وتقوم ذلك بأجراء انحدار على الشكل المختزل للجانب الأيمن للمتغيرات الداخلية المراد إحلاله ثم تستخدم مقدرات المتغير التابع من انحدار الشكل المختزل كالمتغير الأداة تكون مرحلتي التقدير كما يلي.

1 -المرحلة الأولى يتم أجراء انحدار لكل متغير داخلي على مجموعه المتغيرات الخارجية الموجودة في النموذج الهيكلي. أي انحدار الصورة المختزلة والذي يقود إلى قيمه مقدرة للمتغير الداخلي.

$$Y_{1t} = \pi_0 + \pi_1 X_t + \pi_2 Z_t$$

$$Y_{2t} = \pi_3 + \pi_4 X_t + \pi_5 Z_t$$

2 -المرحلة الثانية تتضمن استخدام القيم المقدرة للمتغيرات الداخلية الموجودة Y_{1t} و Y_{2t}على يمين المعادلة الهيكلية وذلك عوضا عن قيمها ألا صليه في انحدار عادي ثان . ويعني ذلك استخدام القيم المقدرة (وتسمى متغير آداه Instrumental variable) بدلا عن القيم الحقيقية لتلك المتغيرات عند أجراء الانحدار. ويتم تقدير المعادلات التالية باستخدام م ص ع.

$$Y_{1t} = \beta_0 + \beta_1 \hat{Y}_{2t} + \beta_2 X_t + u_t$$
$$Y_{2t} = \alpha_0 + \alpha_2 \hat{Y}_{1t} + \alpha_5 Z_t + u_t$$

نلاحظ إن المتغير التابع مازال هو المتغير الداخلي الأصلي لكن التغيير في المتغيرات الداخلية الموجودة في الجانب الأيمن للمعادلة ألا صليه.

إذا تم تقدير المعادلات للمرحلة الثانية باستخدام م ص ع سيكون التباين غير صحيح، لذلك يجب التأكد من استخدام برنامج الكمبيوتر الذي يتضمن أجراء خطوات المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر، **الاقتصاد القياسي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 549.

خواص المربعات الصغرى ذات المرحلتين:

1 -تتميز مقدرات م ص 2 . بأنها متسقة ولكن تظل متحيزة في العينات الصغيرة.

2 -يجب التأكد من المتغيرات الداخلة في النموذج المختزل الصورة آي القيام باختبارات حسن التوفيق.

3 -إذا كانت المتغيرات المتحدده سابقا مرتبطة فان النموذج لن يكون جيد.

4 -ستخدام t لاختبار فرضيات لمقدرات م ص 2 افضل بكثير من مقدرات م ص ع.

ثانيا: مشـــكلة التمييز The Identification Problem .

تشـير مشكلة التمييز إلى إمكانية أو عدم إمكانية حساب المعالم الهيكلية لنموذج المعادلات الآنية من معالم النموذج المختزل. الباحث يجب أن يدرس مشكلة التمييز . حيث أن طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين على المعادلات إلا إذا كانت هذه المعادلات معرفة . فإذا ما كانت تلك المعادلات معرفة فأنه يمكن أن تقدر بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين. أما إذا كانت المشكلة غير مميزه فان ذلك يعني انه لا يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى عليها . من المهم معرفة الإشارة إلى أنه إذا ثبت أن المعادلة مميزه فان ذلك يشير إلى إمكانية تطبيق المربعات الصغرى ذات المرحلتين فقط ولا يضمن أن نتيجة التقدير ستكون معنوية.

التمييز: هي متطلب لتطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين على معادلات النظام الآنية يعني انه يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين في المعادلات الآنية، المعادلات الهيكلية تكون مميزه فقط عندما تكون عدد من المتغيرات المحددة سـابقا في النظام الآني محذوفة من المعادلة التي تهم الباحث لتسمح بأن تكون المعادلة متميزة عن جميع المعادلات الأخرى في النظام. يعني قد تكون معادلة وحدة مميزه في النظام وأخرى قد لا تكون مميزه . كيف يكون هناك معادلات غير مميزه ؟ يكون ذلك على سبيل المثال لو كان هناك معادلة عرض وطلب في نظام آني حيث يكون السعر والكمية هي التمييز فقط.

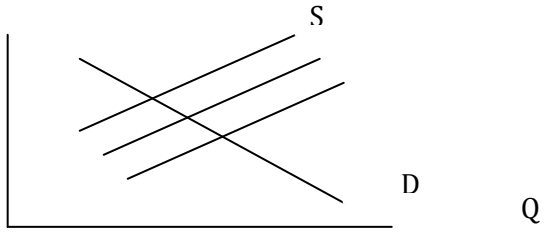
$$Q_{Dt} = \alpha_0 + \alpha_1 P_t + u_{Dt} \qquad (Demand)$$
$$Q_{st} = \beta_0 + \beta_1 P_t + u_{st} \qquad (Supply)$$

بينما تم تسمية أحدى المعادلة بمعادلة الطلب والأخرى بمعادلة العرض، فأن الكمبيوتر لن يستطيع تمييز هذه المعادلتين من البيانات لأن المتغيرات على يمين المعادلة ولا على يسار المعادلة متماثله، بدون متغيرات محددة سابقاً متضمنه في المعادلة لا يمكن التفريق بين المعادلتين.[1]

ولكن بإضافة متغيرات محدده سابقاً الى أحدى المعادلات مثل معادلة العرض. المعادلة ستكون كما يلي:

$$Q_{st} = \beta_0 + \beta_1 P_t + \beta_2 Z_t + u_{st}$$

ان أي تغيير في قيمة Z سيؤدي الى انزحاف منحنى العرض، ولكن منحنى الطلب لن يزحف.



يمثل الشكل نقاط توازن على منحنى الطلب عند كميات طلب واسعار مختلفة ومن هذه المعلومات يمكن تحديد معاملات معادلة الطلب أي ان منحنى الطلب تم تعريفة بالقيم الحددة سابقا المتضمنة في النظام ومنفصلة عن منحنى الطلب. بينما عرض منحنى العرض بقي غير محدد لا يمكن معرفة منحنى العرض لم يتم تعريفة لعدم وجود متغيرات محددة سابقا منفصلة عن منحنى العرض . اذا اضفنا Xt لمنحنى الطلب عندما تتغير Xt سوف يزحف منحنى الطلب ومن ذلك يمكن تعريف منحنى العرض .

$$Q_{st} = \alpha_0 + \alpha_1 P_t + \alpha_2 X_t + u_{st} \qquad D$$
$$Q_{st} = \beta_0 + \beta_1 P_t + \beta_2 Z_t + u_{st} \qquad S$$

الطريقة لتمييز كلا المعادلتين هو أضافة متغير محدد سابقاً لكلتا المعادلتين.

[1] سالم كمال سلطان، **الاقتصاد القياسي**، طبعة 2014، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 410.

أي ان التعريف (التمييز) هو متطلب سابق لتطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين في نظام المعادلات الآنية. معظم نظام المعادلات اكثر تعقيدا من النظام أعلاه ولكن الطريقة العامة لتحديد ماذا كانت المعادلات معرفة (مميزة) هو باستخدام حالة الترتيب لتعريف معادلات النظام

حالة الترتيب للتعريف (ألتتميز):

هي طريقة منظمه لتحديد اذا ما كانت المعادلة الآنية لديها الإمكانية للتميز . أذا استطاعت المعادلة مقابلة حالة الترتيب لديها الاستعداد للتميز.

ماهي حالة الترتيب؟ لكل معادلة في النظام يجب تحديد :

1- عدد المتغيرات المحددة سابقاً (الخارجية والمتغيرات الداخلية المتباطئة) في كل النظام الآني.

2-عدد معاملات الميل المقدرة في المعادلة.

حالة الترتيب: هي طلب ضروري للمعادلة لتصبح مميزه أن تكون عدد المتغيرات المحددة سابقاً (الخارجية بالإضافة الى المتغيرات الداخلية المتباطئة) في النظام الآني تكون أكبر أو تساوي عدد معاملات الميل في المعادلة.

$$Q_{st} = \alpha_0 + \alpha_1 P_t + \alpha_2 X_{1t} + \alpha_3 X_{2t} + u_{st} \qquad 1 \quad D$$

$$Q_{st} = \beta_0 + \beta_1 P_t + \beta_2 X_{3t} + u_{st} \qquad 2 \quad S$$

$$Q_{St} = Q_{Dt} \qquad 3$$

نعرف بحالة الترتيب لأن عدد المتغيرات المحددة سابقاً في النظام تساوي عدد معاملات الميل في المعادلة . المعادلة 1 معرفة بطريقة حالة الترتيب لأن عدد المتغيرات المحددة سابقا في النظام $X_1 . X_2, X_3$ يساوي عدد المعاملات في المعادلة حيث يوجد $\alpha_1, \alpha_2 \alpha_3$ هذه النتيجة تشير الى ان المعادلة 1 معرفة تماما بحالة الترتيب . المعادلة 2 كذلك معرفة بحالة الترتيب لان وذلك لأن هناك ثلاثة متغيرات محددة سابقا في النظام وهناك معاملين في المعادلة أي ان المعادلة 2 ذات تعريف علوي Over identified طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين يمكن ان تطبق على المعادلات المعرفة سواء معرفة تماما او معرفة علوي ولكن لا تطبق على معرفة تعريف دوني under identified >

مثال اكثر تعقيدا نموذج اقتصاد كلي صغير

$$Y_t = CO_t + I_t + G_t + NX_t \quad 1$$

$$CO_t = \beta_0 + \beta_1 YD_t + \beta_2 C_{t-1} + u_{1t} \quad 2$$

$$I_t = \beta_3 + \beta_4 Y_t + \beta_5 r_{t-1} + u_{2t} \quad 3$$

$$T = Y - YD \quad 4$$

هناك خمس متغيرات محددة سابقا (المتغيرات الخارجية بالإضافة الى المتغيرات الداخلية المتباطئة) في هذا النظام $G_t, NX_t, T_t, CO_{t-1}, r_{t-1}$ المعادلة 2 تتضمن معاملين β_1, β_2 . اذا فأن المعادلة معرفة تعريف علوي *(2<5)* وكذلك المعادلة 3 معرفة تعريف علوي وحيث ان المثال الذي تم تقديرة ببرنامج الايفيوز قدر معاملات النموذج فان المعادلات 2 و 3 معرفة اما المعادلات 1 و 2 فهي معادلات تعريفية لا نحتاج الى تقديرهما.[1]

ثالثا: اختبار الآنية

إذا لم يكن هناك مشكلة الآنية في النموذج فانه يمكن استخدام المربعات الصغرى العادية . ولكن عندما يعاني النموذج من الآنية فان مقدرات م ص ع تكون متحيزة . في وجود الآنية تكون طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين والمتغيرات الأداة سوف تعطي مقدرات متسقة وفعالة. ولكن إذا تم تطبيق المعادلات الآنية على نموذج لا يتضمن مشكلة الآنية فان ذلك سوف يؤدي إلى مقدرات متسقة ولكن ليست فعالة (أدنى تباين). لذلك يجب أجراء اختبار الأنية قبل تطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين . نعلم إن مشكلة الأنبه توجد عندما يكون هناك متغيرات داخلية في النموذج ولذلك تكون مرتبطة مع المتغير العشوائي . لذلك فان اختبار الآنية ما هو إلا اختبار لوجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة مع الخطأ العشوائي . فإذا وجدت مشكلة الآنية فتستخدم طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين أما إذا لم توجد فتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية.[2]

يتم اختبار الآنية باستخدام اختبار تحديد هوسمان .Hausman Specification Test

[1] حسين علي بخيت- سحر فتح الله، مرجع سابق، ص 307.

[2] عدنان محمد داود العذاري، مرجع سابق، ص 160.

اختبار تحديد هوسمان .Hausman Specification Test

إذا كان هناك نموذج مكون من معادلتين :

دالة الطلب $$Q_t = \alpha_0 + \alpha_1 P_1 + \alpha_2 Y + \alpha_3 Z + u_{1t}$$

دالة العرض $$Q_t = \beta_0 + \beta_1 P_1 + u_{2t}$$

P	السـعر
Q	الكمية
Y	الدخل
Z	الثروة
U	الخطأ العشوائي

بافتراض أن الثروة والدخل متغيرات خارجية. وبالطبع الكمية والسعر متغيرات داخلية.

من دالة العرض إذا لم يكن هناك مشكلة آنية أي أن Q P مستقلتان فان الخطأ العشوائي لن يكون مرتبط مع المتغير P. ولكن إذا كان هناك مشكلة آنية فان الخطأ العشوائي لن يكون مرتبط مع المتغير P. لايجاد الإجابة نقوم بأجراء اختبار هوسمان والذي يبدأ بإيجاد الصورة المختزلة للنموذج.

$$P_t = \pi_0 + \pi_1 Y + \pi_2 Z + \upsilon_t$$

$$Q_t = \pi_3 + \pi_4 Y + \pi_5 Z + \omega_t$$

يقدر النموذج باستخدام م ص ع

$$\hat{P}_t = \pi_0 + \pi_1 Y + \pi_2 Z$$

بناء على ذلك فأن

$$P_t = \hat{P}_t + \hat{\upsilon}$$

حيث أن $\hat{P}_t, \hat{\upsilon}$ مقدرة من النموذج.

وبإدخالهما في المعادلة وأجراء الانحدار التالي .

$$Q_t = \beta_0 + \beta_1 \hat{P} + \beta_1 \hat{v} + u_2$$

وأجراء اختبار t لمعلمة الخطأ العشوائي $\hat{\upsilon}$,إذا كان الاختبار معنوي فأننا لا نرفض فرضية العدم.[1]

[1] عدنان محمد داود العذاري، مرجع سابق، ص 163.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة القياسية

سنحاول في هذا المبحث التعرف على المتغيرات محل الدراسة وكذلك دراسة العلاقات بينها من خلال تطبيق سببية غرانجر، ثم نقوم بتقدير النماذج الآنية للأسواق الثلاث بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) وتفسير النتائج المتوصل اليها ومطابقتها بالنظرية الاقتصادية، ثم سنقوم بإيجاد القيم التنبؤية ومطابقتها بالقيم الحقيقية للمتغيرة.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وإيجاد العلاقة السببية بينها

أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة

– الناتج المحلي الإجمالي: هو مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي انتجت داخل البلاد خلال مدة زمنية محددة نرمز له بـ Y.

– الدخل المتاح : هو الدخل الذي يمكن التصرف فيه بحرية كاملة كأن ينفق على الاستهلاك و تصبح المدخرات صفرا او ان يقسم بين استهلاك وادخار ونرمز له بـ Yd.

– الاستهلاك: وهو انفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة لإشباع حاجات معينة كإستهلاك المواد الغذائية والملابس، ويرمز له بـ Cn.

– الادخار: هو ذلك الجزء الغير منفق من الدخل اي ما يبقى من الدخل بعد اللانفاق على الاستهلاك، ونرمز له بـ S.

– الاستثمار: هو مبلغ مالي يستثمر بشيء ما خصوصا في الاعمال التجارية، وهو عبارة عن رأس مال يستخدم في انتاج وتوفير خدمات او سلع، ونرمز له بـ In.

– الانفاق الحكومي: هو ما تنفقه الحكومة من مشاريع ومنشآت لتحقيق التنمية وتطوير البلد، ونرمز له بـ G.

– الضرائب: هي اقتطاع نقدي اجباري بدون مقابل تفرضه الدولة بواسطة هيأتها على الاشخاص الطبيعيين او المعنويين بصفة مباشرة او غير مباشرة يرمز لها بـ Ta.

– الواردات: وهي جميع الموارد و السلع و الخدمات التي تشترى من الخارج، ونرمز لها بـ M.

- صافي الصادرات: هو الفارق بين قيمة الصادرات و الواردات ونرمز لها بـ Nx.

- المعروض النقدي: وهو الكمية الاجمالية للأصول النقدية المتاحة في اقتصاد بلد ما في وقت محدد وهي مساوية للطلب على النقود، ونرمز لها بـ Ms.

- ميزان المدفوعات: سجل محاسبي ومالي تدون فيه كافة الاجراءات الاقتصادية المتعلقة بالدولة، ونرمز له بـ BP.

- ميزان رأس المال: هو صافي التغير في الملكية الاجنبية للأصول المحلية منقوصا منه التغيير في الملكية المحلية للأصول الأجنبية، ونرمز له بـ Nk.

- سعر الفائدة الحقيقي: هو السعر الذي تم تعديله لإزالة آثار التضخم لتعكس التكلفة الحقيقية للأموال للمقترض والعائد الحقيقي للمقرض او للمستثمر، ونرمز له بـ i.

- سعر الصرف الرسمي: هو عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي يمكن استبدالها بعملة محلية او العكس نرمز لها بالرمز Tch.

❖ قبل البدء بدراستنا القياسية نقوم بتحديد النموذج الذي نحاول تقديره:

1- نموذج سوق السلع و الخدمات:

$$\mathbf{Cn}=c(1)+c(2)*yd + et_1$$

$$\mathbf{S}=c(3)+c(4)*yd + et_2$$

$$\mathbf{In}=c(5)+c(6)*y-c(7)*i + et_3$$

$$\mathbf{m}=c(8)+c(9)*y + et_4$$

$$\mathbf{Ta}=c(10)+c(11)*y + et_5$$

$$\mathbf{Y} = C + I + G + X - M$$

2- نموذج سوق النقد

$Ms = Md$

$\mathbf{Y} = c(1) - c(2)*i + c(3)*tch + et_1$

$\mathbf{Md} = c(4) + c(5)*y + c(6)*i + et_2$

3- نموذج السوق الخارجي

$BP = Nx + Nk$

$\mathbf{Bp} = c(1) - c(2)*y - c(3)*I + c(4)*tch + et_1$

$\mathbf{Nx} = c(5) - c(6)*y - c(7)*tch + et_2$

$\mathbf{Nk} = c(8) + c(9)*y + c(10)*i + et_3$

ثانيا: العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

لإيجاد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة استخدمنا اختبار غرانجر للسببية

اختبار غرانجر: يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقات المستخلصة من المتغيرات، اي يوضح ايهم متغير خارجي ومتغير داخلي وكذلك نوع العلاقة بينهما، إما في اتجاه واحد او اتجاه عكسي و إما هي في اتجاهين و إما عدم وجود علاقة بينهما، بوضع الفرضيتين التالية:

H0: A لا تسبب B.

H1: A تسبب B. $B = f(A)$

H0: B لا تسبب A.

H1: B تسبب A. $A = f(B)$

بالاعتماد على برنامج Eviews10 تحصلنا على النتائج التالية: (أنظر الملحق رقم 2)

- دراسة العلاقة السببية بين الدخل المتاح والاستهلاك

نلاحظ 0.05 > F prob = 0.02 ومنه نرفض الفرض الصفري H0 و نقبل الفرض H1 اي Cn تسبب Yd.

اما الاحتمال الثاني 0.05 < F prob = 0.08 ومنه نقبل الفرض H0 اي Yd لا تسبب Cn.وعليه نستنتج ان Yd = f(Cn) اي وجود علاقة عكسية.

- العلاقة السببية بين الدخل المتاح والادخار

نلاحظ أن 0.05 >F prob = 0.01 ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي S تسبب Yd.

اما الاحتمال الثاني 0.05 >F prob = 0.04 ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي Yd تسبب S. ومنه نستنتج ان Yd = f(S) , S = f(Yd) اي وجود علاقة اتجاهين.

- العلاقة السببية بين الادخار و الاستهلاك

نلاحظ أن 0.05 > F prob = 0.04 ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي S تسبب Cn.

اما الاحتمال الثاني 0.05 <F prob = 0.21 ومنه نقبل الفرض H0 اي Cn لا تسبب S.
وعليه نستنتج ان Cons = f(S) اي وجود في اتجاه واحد.

- دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي و الانفاق الحكومي

نلاحظ أن 0.05 <F prob = 0.36 ومنه نقبل الفرض H0 اي G لا تسبب Y

اما الاحتمال الثاني 0.05 = F prob = 0.05 ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي Y تسبب G. ومنه نستنتج أن G = f(Y) اي وجود علاقة في اتجاه واحد.

- دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي و الاستثمار

نلاحظ أن 0.05 <0.44 = F prob ومنه نقبل الفرض H0 اي In لا تسبب Y

اما الاحتمال الثاني 0.05 >0.04 = F prob ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي Y تسبب In. ومنه نستنتج أن In = f(Y) اي وجود علاقة في اتجاه واحد.

- دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي و الصادرات

نلاحظ أن 0.05 >0.003 = F prob ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي X تسبب Y

اما الاحتمال الثاني 0.05 >0.01 = F prob ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي Y تسبب X. ومنه نستنتج أن X = f(Y) و Y = f(X) اي وجود علاقة في اتجاهين.

- دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي و الواردات

نلاحظ أن 0.05 < 0.06 = F prob ومنه نقبل الفرض H0 اي M لا تسبب Y

اما الاحتمال الثاني 0.05 >0.001 = F prob ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي Y تسبب M. ومنه نستنتج أن M = f(Y) اي وجود علاقة في اتجاه واحد.

- دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي و الضرائب

نلاحظ أن 0.05 <0.82 = F prob ومنه ومنه نقبل الفرض H0 اي Ta لا تسبب Y

اما الاحتمال الثاني 0.05 >0.003 = F prob ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي Y تسبب Ta. ومنه نستنتج أن Y = f(Ta) اي وجود علاقة في اتجاه واحد.

- دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي و المعروض النقدي

نلاحظ أن 0.05 < F prob = 0.41 ومنه نقبل الفرض H0 اي Ms لا تسبب Y

اما الاحتمال الثاني 0.05 > F prob = 0.00002 ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي Y تسبب Ms. ومنه نستنتج أن Ms = f(Y) اي وجود علاقة في اتجاه واحد.

- دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي وميزان رأس المال

نلاحظ أن 0.05 > F prob = 0.008 ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي Nk تسبب Y.

اما الاحتمال الثاني 0.05 > F prob = 0.004 ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي Y تسبب Nk. ومنه نستنتج أن Nk = f(Y) , Y = f(Nk) اي وجود علاقة في اتجاهين.

- دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي و ميزان المدفوعات

نلاحظ أن 0.05 < F prob = 0.22 ومنه نقبل الفرض H0 اي BP لا تسبب Y

اما الاحتمال الثاني 0.05 > F prob = 0.07 ومنه نقبل الفرض H0 اي Y لا تسبب BP ومنه نستنتج عدم وجود علاقة بين المتغيرين.

- دراسة العلاقة السببية بين الناتج المحلي و سعر الفائدة

نلاحظ أن 0.05 < F prob = 0.82 ومنه نقبل الفرض H0 اي i لا تسبب Y

اما الاحتمال الثاني 0.05 > F prob = 0.007 ومنه نرفض الفرض H0 و نقبل الفرض H1 اي Y تسبب i. ومنه نستنتج أن i = f(Y) اي وجود علاقة في اتجاه واحد.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة للأسواق الثلاث

بإستخدام برنامج الـ Eviews10 قمنا بإدخال البيانات و المعادلات بالطريقة الموضحة في الملحق رقم (03).

أولا: تقدير نموذج سوق السلع والخدمات:

$\widehat{CN}$=209923.10 +0.35*YD

$\widehat{S}$= -136007.85 +0.45*YD

$\widehat{IN}$=20012.5 +0.002*Y-1071.44*I

$\widehat{M}$=-133803.63 +0.18*Y

$\widehat{Ta}$=225018.33 +0.03*Y

1_ التحليل الاقتصادي لسوق السلع و الخدمات: (أنظر الملحق رقم 04)

- بالنسبة لدالة الإستهلاك Cn: نلاحظ أن الثابت والذي يمثل الإستهلاك الم ستقل يأخذ القيمة 209923.1 عندما تكون قيمة الدخل المتاح وهي بإشارة موجبة ويعود هذا إلى ان الافراد ينفقون على الاستهلاك في حالة انخفاض دخولهم عن مستوى معين او انعدامه، فيضطرون في هذه الحالة الى الاقتراض او الرجوع الى مدخرات سابقة، اي ان الافراد يقومون ببيع بعض الاصول التي بحوزتهم، أما الميل الموجب للدخل المتاح فهو يدل على انه كلما زاد الدخل المتاح بوحدة واحدة يرتفع الاستهلاك بـ(0.35)، وهو مطابق للنظرية الاقتصادية اي كلما ارتفع الدخل فإن الافراد سيقومون بإنفاق واستهلاك كل دخلهم.
- بالنسبة للإدخار S: نلاحظ ان اشارة الثابت سالبة وهي تمثل انخفاض المدخرات الموجودة لتمويل الاستهلاك في حالة عدم وجود الدخل، أما الميل الموجب للدخل المتاح فهو يدل على انه كلما زاد هذا الاخير بوحدة واحدة يرتفع الادخار بـ (0.45)، وهو يعكس القيمة التي تأخذ من الدخل وتوجه نحو الادخار.

- بالنسبة للإستثمار In: نلاحظ ان الحد الثابت موجب ويأخذ القيمة (20012.59) عندما تكون قيمة الناتج المحلي وسعر الفائدة معدومة، كما نلاحظ وجود علاقة طردية بينه وبين الناتج المحلي حيث كلما ارتفع هذا الاخير بوحدة واحدة يرتفع الاستثمار بـ (0.0029)، كما نلاحظ وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة و الاستثمار، حيث كلما ارتفعت الفائدة بوحدة واحدة انخفض الاستثمار بـ (1071.44) وهو ما يطابق النظرية الاقتصادية، حيث ان الرفع من سعر الفائدة يعني دعوة المستثمرين الى التقليل من طلبهم على القروض الاستثمارية، و إلا فإنهم سيرجعونها مع فائدة أكبر .
- بالنسبة للواردات: نلاحظ ان اشارة معامل الدخل موجبة ومنه وجود علاقة طردية بين الدخل و الواردات، حيث كلما ارتفع الدخل بوحدة واحدة ازدادت الواردات بـ (0.181).
- بالنسبة للضرائب: نلاحظ ان الضرائب المستقلة ذات اشارة موجبة وهو مطابق للنظرية الاقتصادية، في حين ان اشارة الدخل الوطني موجبة ومنه وجود علاقة طردية بينهما حيث كلما ارتفع الدخل ازدادت الضرائب.

2_ التحليل الاحصائي:

أ- اختبار معنوية ستيودنت للمعنوية الجزئية للمعلمات: (انظر الملحق رقم 04)

الجدول رقم 06: يمثل اختبار احصائية ستيودنت لمعنوية المعلمات لنموذج سوق السلع والخدمات

المتغير	المعلمة	القيمة	احصائية t	الاحتمال PROB	الفرضية	النتيجة
Cn	الثابت $C_{(1)}$	209923	3.47	0.007 <0.05	نقبل H1	معنوي
	المعلمة $C_{(2)}$	0.35	40.94	0.00<0.05	نقبل H1	معنوي
S	الثابت $C_{(3)}$	-136007	0.62	0.53 >0.05	نقبل H0	غير معنوي
	المعلمة $C_{(4)}$	0.45	14.64	0.00<0.05	نقبل H1	معنوي
In	الثابت $C_{(5)}$	20012	5.97	0.00<0.05	نقبل H1	معنوي
	المعلمة $C_{(6)}$	0.0029	11.66	0.00<0.05	نقبل H1	معنوي
	المعلمة $C_{(7)}$	1071	2.71	0.007<0.05	نقبل H1	معنوي
M	الثابت $C_{(8)}$	-133803	1.54	0.12 >0.05	نقبل H0	غير معنوي
	المعلمة $C_{(9)}$	0.181	15.49	0.00<0.05	نقبل H1	معنوي
Ta	الثابت $C_{(10)}$	225018	3.82	0.00<0.05	نقبل H1	معنوي
	المعلمة $C_{(11)}$	0.032	4.04	0.00<0.05	نقبل H1	معنوي

تفسير النتائج:

نلاحظ أن كل قيم احصائية ستيودنت المحسوبة للمعلمات أكبر من قيمتها الجدولية المساوية لـ (2.021) وكذلك فإن القيمة الاحتمالية لستيودنت أقل من (0.05)، ومنه وجود دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% لجميع معلمات النموذج ماعدا الثوابت لكل من الادخار (S) والواردت (M).

ب- الدراسة المعنوية الكلية للنموذج:

الجدول رقم 07: يمثل القوة التفسيرية للنماذج المقدرة لسوق السلع والخدمات

المتغير	R^2	Fc	Ft	النتيجة
Cn	0.98	1764 > 4.17		النموذج معنوي
S	0.89	291.27 > 4.17		النموذج معنوي
In	0 .88	256.66 > 4.17		النموذج معنوي
M	0.91	364 > 4.17		النموذج معنوي
Ta	0.34	18.54 > 4.17		النموذج معنوي

تفسير النتائج:

- نلاحظ ان القوة التفسيرية لمعادلة الاستهلاك (**0.98**) هذا يعني ان الناتج Y يشرح الاستهلاك Cnبـ نسبة 98 %. ونلاحظ ان قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k ;k-1) المساوية لـ (4.17) أقل من احصائية فيشر المحسوبة (1764) ومنه نستنتج ان النموذج معنوي.
- نلاحظ ان القوة التفسيرية لمعادلة الادخار (**0.89**) هذا يعني ان الناتج Y يشرح الادخار S بـنسبة 89 %. ونلاحظ ان قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k ;k-1) المساوية لـ (4.17) أقل من احصائية فيشر المحسوبة (291.27) ومنه نستنتج ان النموذج معنوي.
- نلاحظ ان القوة التفسيرية لمعادلة الاستثمار (**0.88**) هذا يعني ان الناتج Y يشرح الاستثمار In بـ نسبة 88 %. ونلاحظ ان قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k ;k-1) المساوية لـ (4.17) أقل من احصائية فيشر المحسوبة (256) ومنه نستنتج ان النموذج معنوي.

- نلاحظ ان القوة التفسيرية لمعادلة الواردات (**0.91**) هذا يعني ان الناتج Y يشرح الواردات M بـنسبة 91 %. ونلاحظ ان قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k ;k-1) المساوية لـ (4.17) أقل من احصائية فيشر المحسوبة (364) ومنه نستنتج ان النموذج معنوي.
- نلاحظ ان القوة التفسيرية لمعادلة الضرائب (**0.34**) هذا يعني ان الناتج Y يشرح الاستهلاك Taبـ نسبة 34 %. ونلاحظ ان قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k ;k-1) المساوية لـ (4.17) أقل من احصائية فيشر المحسوبة (18.54) ومنه نستنتج ان النموذج معنوي.

ج - الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي:

الجدول رقم 08: يمثل اختبار DW للكشف عن الارتباط الذاتي

المتغير	DW	K	D1	D2	النتيجة
Cn	0.32	1	1.41	1.52	يوجد ارتباط
S	0.41	1	1.41	1.52	يوجد ارتباط
In	0.19	2	1.35	1.59	يوجد ارتباط
M	0.32	1	1.41	1.52	يوجد ارتباط
Ta	0.42	1	1.41	1.52	يوجد ارتباط

نلاحظ من خلال نتائج الجدول ان قيمة DW أقل من قيمة D1 وقيمة D2 مما نستنتج وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النماذج.

د – معالجة مشكل الارتباط الذاتي: (انظر الملحق رقم 05)

للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي نقوم بالخطوات التالية:

1- نقوم بحساب معامل الارتباط الذاتي *p. حيث $p^*= 1-(DW/2)$

2- نقوم بتحويل المتغيرات بتعديل المشاهدات عن طريق شبه الفروقات باستخدام برنامج الـ Eviews.

نكتب على صفحة genr المعادلات التالية:

$Cnp = (Cn-p^*(Cn(-1)))$ حيث $p= 0.835$

جدول رقم 09: معالجة مشكل الارتباط الذاتي

المتغير	P*	DW	K	D1	D2	النتيجة
Cnp	0.835	1.52	1	1.41	1.52	لا يوجد ارتباط
Sp	0.795	1.51	1	1.41	1.52	لا يوجد ارتباط
Inp	0.905	1.67	2	1.35	1.59	لا يوجد ارتباط
Mp	0.835	1.51	1	1.41	1.52	لا يوجد ارتباط
Tap	0.79	1.99	1	1.41	1.52	لا يوجد ارتباط

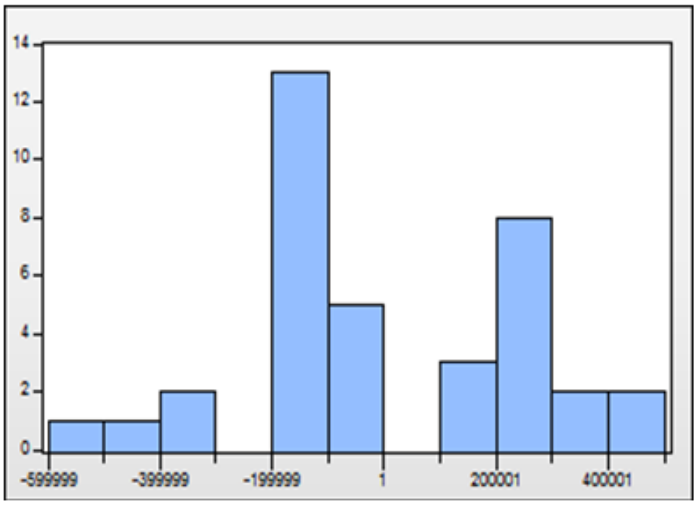
بإستخدام الطريقة المذكورة أعلاه (معامل P و شبه الفروقات) نلاحظ من خلال نتائج الجدول ان قيمة DW أكبر من قيمة D1 وقيمة D2 وهي تقترب من العدد (2) مما نستنتج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النماذج.

هـ – دراسة اختبارات توزيع بواقي النماذج المقدرة: (انظر الملحق رقم 06)

1 – اختبار توزيع البواقي لسلسلة الاستهلاك cn :

الشكل رقم 34: اختبار توزيع البواقي لسلسلة الاستهلاك cn

Mean	4.72E-11
Median	-87286.17
Maximum	429140.4
Minimum	-508118.4
Std. Dev.	249579.4
Skewness	0.023920
Kurtosis	2.079553
Jarque-Bera	1.309664
Probability	0.519529
Sum	1.40E-09
Sum Sq. Dev.	2.24E+12
Observations	37



نلاحظ من خلال المؤشرات الاحصائية للشكل اعلاه ما يلي:

– اختبار معامل الالتواء (skewness) لدينا sk=0.02 ومنه V_1= (0.02/(√6/37)) =

نستنتج ان V_1=0.38<1.96 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي طبيعي حسب اختبار الالتواء.

– اختبار معامل التفرطح (kurtosis) لدينا ku =2.07 ومنه V_2= (2.07/(√24/37))

نستنتج ان V_2=15>1.96 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار التفرطح.

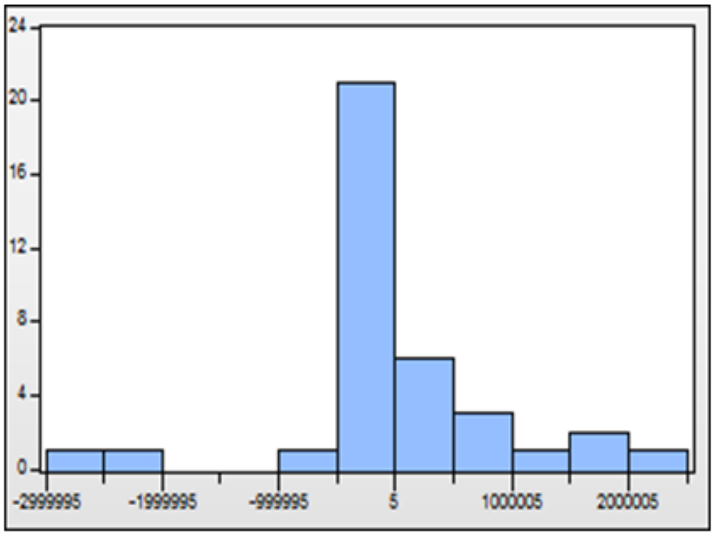
– اختبار jarque-bera لدينا jb= 1.3 و قيمته الاحتمالية jb prob=0.51>0.05 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي طبيعي حسب اختبار jarque-bera.

نستنتج ان سلسلة البواقي للاستهلاك تتبع التوزيع الطبيعي.

2 - اختبار توزيع البواقي لسلسلة الادخار s :

الشكل رقم 35: اختبار توزيع البواقي لسلسلة الادخار s

Mean	-5.03E-11
Median	-163065.4
Maximum	2024889.
Minimum	-2648779.
Std. Dev.	904628.3
Skewness	-0.239830
Kurtosis	5.214102
Jarque-Bera	4.912329
Probability	0.119136
Sum	-2.79E-09
Sum Sq. Dev.	2.95E+13
Observations	37



نلاحظ من خلال المؤشرات الاحصائية للشكل اعلاه ما يلي:

- اختبار معامل الالتواء (skewness) لدينا sk=0.23 ومنه $V_1=(0.23/(\sqrt{6}/37))$

نستنتج ان $V_1=3.47>1.96$ ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار الالتواء.

- اختبار معامل التفرطح (kurtosis) لدينا ku =5.21 ومنه $V_2=(5.21/(\sqrt{24}/37))$

نستنتج ان $V_2=39>1.96$ ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار التفرطح.

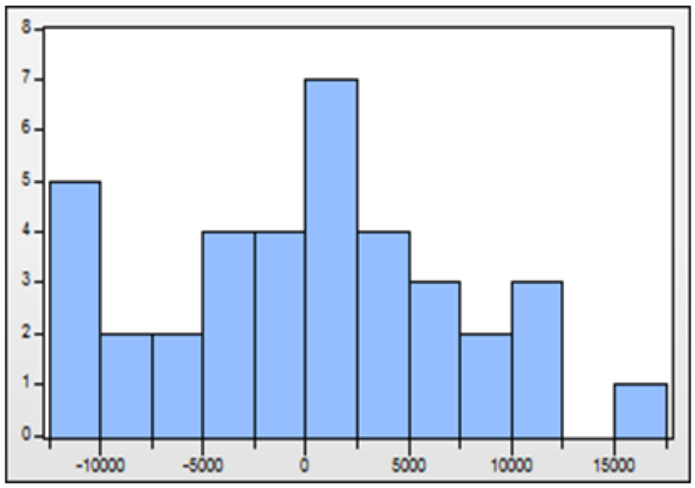
- اختبار jarque-bera لدينا jb= 4.91 و قيمته الاحتمالية jb prob=0.11>0.05 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي طبيعي حسب اختبار jarque-bera.

نستنتج ان سلسلة البواقي للادخار تتبع التوزيع الطبيعي.

3 - اختبار توزيع البواقي لسلسلة الاستثمار In :

الشكل رقم 36: اختبار توزيع البواقي لسلسلة الاستثمار In

Mean	-1.79E-12
Median	503.8920
Maximum	16001.48
Minimum	-11323.36
Std. Dev.	7282.083
Skewness	0.101822
Kurtosis	2.317221
Jarque-Bera	0.782638
Probability	0.676164
Sum	-1.02E-10
Sum Sq. Dev.	1.91E+09
Observations	37



نلاحظ من خلال المؤشرات الاحصائية للشكل اعلاه ما يلي:

- اختبار معامل الالتواء (skewness) لدينا sk=0.1 ومنه $V_1=(0.1/(\sqrt{6}/37))$

نستنتج ان $V_1=1.51<1.96$ ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي طبيعي حسب اختبار الالتواء.

- اختبار معامل التفرطح (kurtosis) لدينا ku =8.31 ومنه $V_2=(8.31/(\sqrt{24}/37))$

نستنتج ان $V_2=17.44>1.96$ ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار التفرطح.

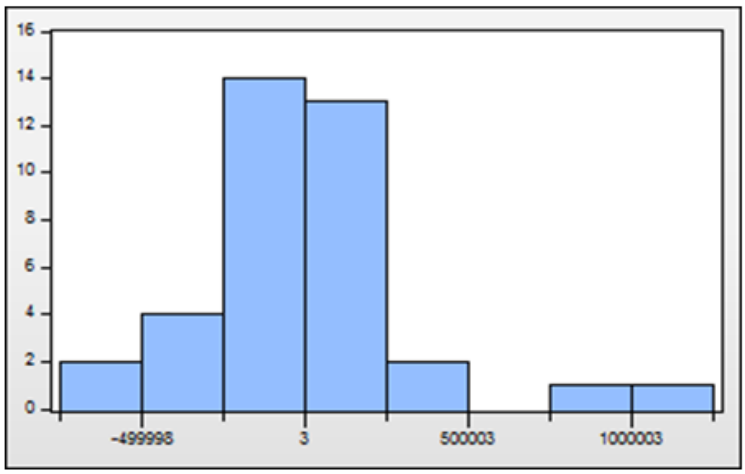
- اختبار jarque-bera لدينا jb= 0.78 و قيمته الاحتمالية jb prob=0.67>0.05 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي طبيعي حسب اختبار jarque-bera.

نستنتج ان سلسلة البواقي للاستثمار تتبع التوزيع الطبيعي.

4 - اختبار توزيع البواقي لسلسلة الواردات M :

الشكل رقم 37: اختبار توزيع البواقي لسلسلة الواردات M

Mean	-8.81E-11
Median	-14053.37
Maximum	1142695.
Minimum	-641926.7
Std. Dev.	347045.1
Skewness	0.988354
Kurtosis	5.506988
Jarque-Bera	5.71322
Probability	0.21387
Sum	-2.79E-09
Sum Sq. Dev.	4.34E+12
Observations	37



نلاحظ من خلال المؤشرات الاحصائية للشكل اعلاه ما يلي:

- اختبار معامل الالتواء (skewness) لدينا sk=0.98 ومنه $V_1=(0.98/(\sqrt{6}/37))$

نستنتج ان $V_1=13.5>1.96$ ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار الالتواء.

- اختبار معامل التفرطح (kurtosis) لدينا ku =5.5 ومنه $V_2=(5.5/(\sqrt{24}/37))$

نستنتج ان $V_2=41.5>1.96$ ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار التفرطح.

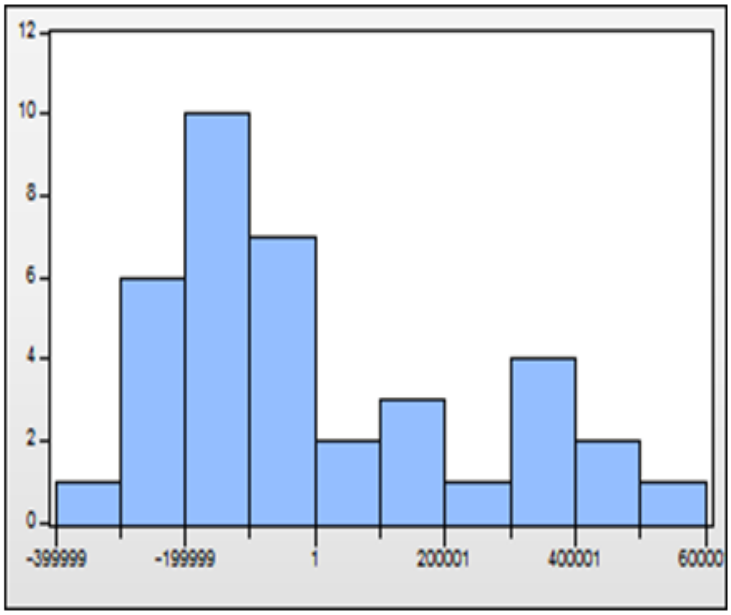
- اختبار jarque-bera لدينا jb= 5.71 و قيمته الاحتمالية jb prob=0.21>0.05 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي طبيعي حسب اختبار jarque-bera.

نستنتج ان سلسلة البواقي للواردات تتبع التوزيع الطبيعي.

5 - اختبار توزيع البواقي لسلسلة الضرائب Ta :

الشكل رقم 38: اختبار توزيع البواقي لسلسلة الضرائب Ta

Mean	3.38E-11
Median	-82308.07
Maximum	555758.5
Minimum	-301346.1
Std. Dev.	236132.9
Skewness	0.764634
Kurtosis	2.491428
Jarque-Bera	4.004182
Probability	0.135053
Sum	6.98E-10
Sum Sq. Dev.	2.01E+12
Observations	37



نلاحظ من خلال المؤشرات الاحصائية للشكل اعلاه ما يلي:

- اختبار معامل الالتواء (skewness) لدينا sk=0.76 ومنه $V_1=(0.76/(\sqrt{6}/37))$

نستنتج ان $V_1=10.57>1.96$ ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار الالتواء.

- اختبار معامل التفرطح (kurtosis) لدينا ku =2.49 ومنه $V_2=(2.49/(\sqrt{24}/37))$

نستنتج ان $V_2=18.8>1.96$ ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار التفرطح.

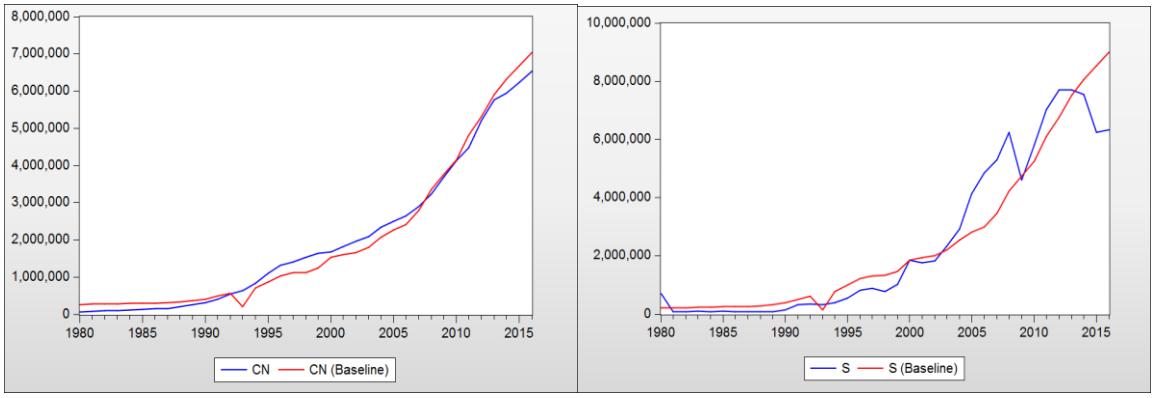
- اختبار jarque-bera لدينا jb= 4.004 و قيمته الاحتمالية jb prob=0.13>0.05

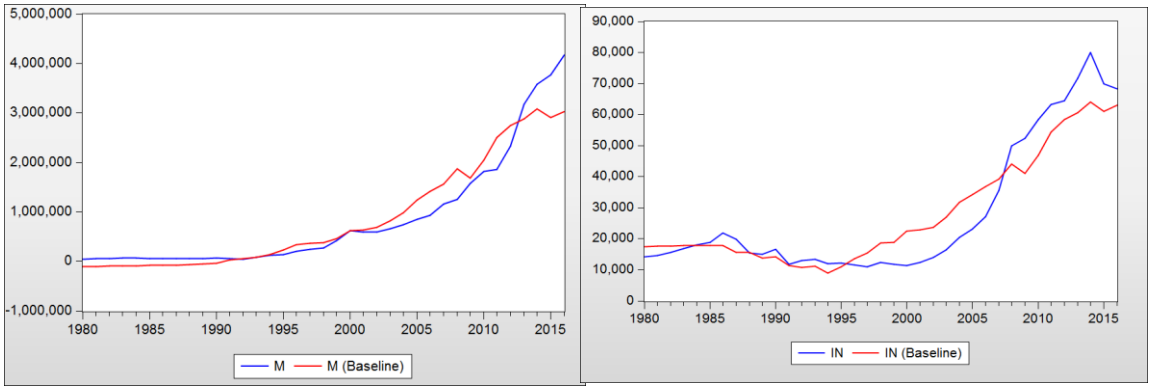
ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي طبيعي حسب اختبار jarque-bera.

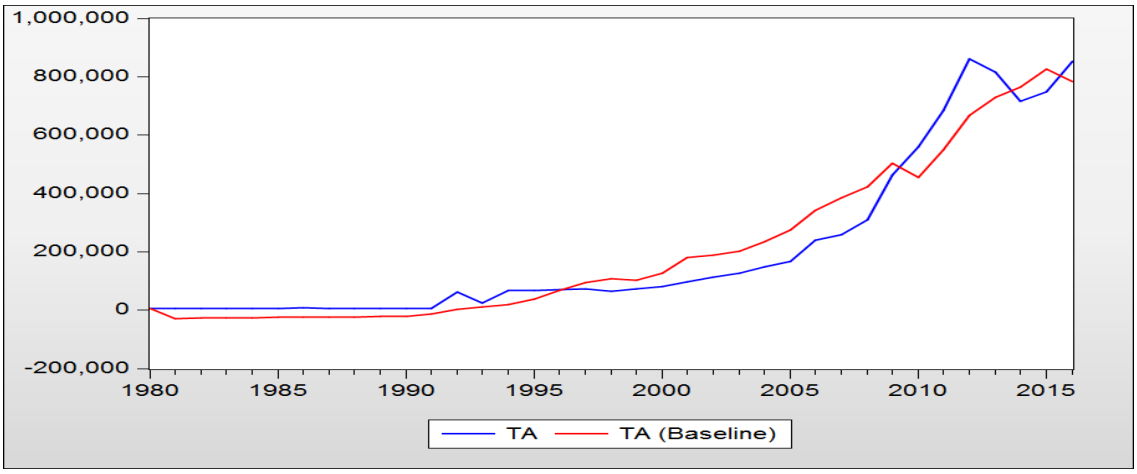
نستنتج ان سلسلة البواقي للضرائب تتبع التوزيع الطبيعي.

3_ مرحلة التنبؤ:

باستخدام برنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية: (انظر الملحق رقم 07)







من خلال ملاحظة التمثيلات البيانية نجد ان هناك تطابق واضح بين القيم التنبؤية و القيم الحقيقية للمتغيرات المدروسة لنموذج سوق اسلع والخدمات.

4_ توازن سوق السلع والخدمات في الاقتصاد الجزائري

لدينا:

$$Y=Cn+In+G+X-M$$

$$\widehat{CN}=209923.10 +0.35*YD \quad (YD=Y)$$

$$\widehat{IN}=20012.5 +0.002*Y-1071.44*I$$

$$\widehat{M}=-133803.63 +0.18*Y$$

واذا كان كل من الانفاق الحكومي G والصادرات X يتحددان خارج النموذج سنقوم باستخدام قيم كل من GوX لسنة 2016.

حيث:

$$G = 181743$$

$$X = 5624370$$

ومنه :

$$Y = 209923.10 +0.35*Y + 20012.5 +0.002*Y-1071.44*I + 181743 +5624370 + 133803.63 - 0.18*Y$$

$$\Longrightarrow Y-0.35*Y-0.002*Y+ 0.18*Y=209923.10 + 20012.5 + 181743 +5624370 + 133803.63 -1071.44*I$$

$$\Longrightarrow 0.825Y = 6169852.32 -1071.44*I$$

$$\Longrightarrow \boxed{Y= 7478608.87-1298.72*I}$$

لتحديد الدخل التوازني نقوم بتعويض سعر الفائدة i بما يساويه في سنة 2016 اي i=8

نجد: $Y^*= 7468219.1$

نلاحظ ان قيمة الناتج التوازني منخفضة عن قيمتها المحققة خلال سنة 2016 هذا يعود الى الارتفاع الكبير لقيمة الميل الحدي لسعر الفائدة الذي يؤدي الى الانخفاض في قيمة الاستثمار والذي ينعكس بدوره الى الانخفاض في قيمة الناتج المحلي، او قد يعود الى قيمة الميل الحدي للواردات باعتبارها تأثر على انخفاض قيمة الناتج.

ثانيا: تقدير نموذج سوق النقد:

بإستخدام برنامج الـ Eviews10 قمنا بإدخال البيانات و المعادلات بالطريقة الموضحة في الملحق رقم (06).

$$\hat{Y}=1281880.02-473110.31*I +163428.70*TCH$$

$$\widehat{MS}=-1521634.54+4.15*Y-618287.75*I$$

1_ التحليل الاقتصادي لسوق النقد: (أنظر الملحق رقم (08)

تشير دالة المعروض النقدي إلى العلاقة الطردية بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي، حيث كلما تغير الناتج بوحدة واحدة يتغير المعروض النقدي بـ (4.15) وحدة مع بقاء العوامل الاخرى ثابت، حيث عند زيادة الدخل يخصص جزء منه لغرض المعاملات.

وتشير أيضا إلى العلاقة العكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة، حيث اذا تغير سعر الفائدة بوحدة واحدة يتغير الطلب على النقد بـ (618287.75) وحدة.

2_ التحليل الاحصائي:

أ- اختبار معنوية ستيودنت للمعنوية الجزئية للمعلمات: (انظر الملحق رقم 08)

- بالنسبة للدخل: نلاحظ ان الثابت و المعلمتين سعر الفائدة و سعر الصرف ليسوا ذو معنوية احصائية لأن قيمة 05. 0> 020 , 0.62, t prob=0.54 ومنه نقبل الفرضية H0. بالنسبة لمعلمة الدخل السابق فهي: 05. 0> 0.00 =, t prob ومنه نقبل الفرض H1 وبالتالي هذه المعلمة ذات دلالة معنوية احصائية.

الجدول رقم 10: يمثل اختبار احصائية ستيودنت لمعنوية المعلمات لنموذج سوق السلع والخدمات

المتغير	المعلمة	القيمة	احصائية t	الاحتمال PROB	الفرضية	النتيجة
Y	الثابت C(1)	1281880	0.89	0.37 >0.05	نقبل H0	غير معنوي
	المعلمة C(2)	473110.3	2.48	0.01<0.05	نقبل H1	معنوي
	الثابت C(3)	163428.7	8.97	0.00 <0.05	نقبل H1	معنوي
Md	المعلمة C(4)	-1521635	-0.13	0.89>0.05	نقبل H0	غير معنوي
	الثابت C(5)	4.15	5.56	0.00<0.05	نقبل H1	معنوي
	المعلمة C(6)	-6182887	-2.45	0.04<0.05	نقبل H1	معنوي

تفسير النتائج:

نلاحظ أن كل قيم احصائية ستيودنت المحسوبة للمعلمات أكبر من قيمتها الجدولية المساوية لـ (2.021) وكذلك فإن القيمة الاحتمالية لستيودنت أقل من (0.05)، ومنه وجود دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% لجميع معلمات النموذج ماعدا الثوابت لكل من المعادلتين.

ب- الدراسة المعنوية الكلية للنموذج:

الجدول رقم 11: يمثل القوة التفسيرية للنماذج المقدرة لسوق السلع والخدمات

المتغير	R^2	Fc	Ft	النتيجة
Y	0.71	42.84 > 4.17		النموذج معنوي
Md	0.51	18.21 > 4.17		النموذج معنوي

تفسير النتائج:

- نلاحظ ان القوة التفسيرية لمعادلة الناتج المحلي (**0.71**) هذا يعني ان كل من سعر الفائدة (i) وسعر الصرف (TCh) يشرحان الناتج المحلي Y بنسبة 71 %. ونلاحظ ان قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k ;k-1) المساوية لـ (4.17) أقل من احصائية فيشر المحسوبة (42.84) ومنه نستنتج ان النموذج معنوي.
- نلاحظ ان القوة التفسيرية لمعادلة الطلب على النقود (**0.51**) هذا يعني ان الناتج المحلي Y وسعر الفائدة (i) يشرحان الطلب على النقد بنسبة 51 %. ونلاحظ ان قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k ;k-1) المساوية لـ (4.17) أقل من احصائية فيشر المحسوبة (18.21) ومنه نستنتج ان النموذج معنوي.

ج - الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي:

الجدول رقم 12: يمثل اختبار DW للكشف عن الارتباط الذاتي

النتيجة	D2	D1	K	DW	المتغير
يوجد ارتباط	1.59	1.35	2	0.17	Y
يوجد ارتباط	1.59	1.35	2	1.24	Md

نلاحظ من خلال نتائج الجدول ان قيمة DW أقل من قيمة D1 وقيمة D2 مما نستنتج وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النماذج.

د – معالجة مشكل الارتباط الذاتي: (انظر الملحق رقم 08)

للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي نقوم بنفس الخطوات المذكورة سابقا.

جدول رقم 13: معالجة مشكل الارتباط الذاتي انظر الملحق رقم (09)

النتيجة	D2	D1	K	DW	P*	المتغير
لا يوجد ارتباط	1.59	1.35	2	1.59	0.915	Y
لا يوجد ارتباط	1.59	1.35	2	1.64	0.38	Md

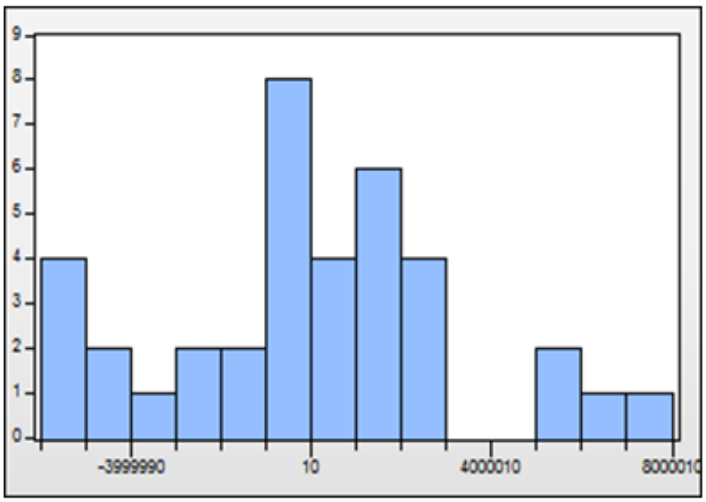
بإستخدام الطريقة المذكورة أعلاه (معامل P و شبه الفروقات) نلاحظ من خلال نتائج الجدول ان قيمة DW أكبر من قيمة D1 وقيمة D2 وهي تقترب من العدد (2) مما نستنتج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النماذج.

هـ – دراسة اختبارات توزيع بواقي النماذج المقدرة: (انظر الملحق رقم (10)

1 – اختبار توزيع البواقي لسلسلة الناتج المحلي Y:

الشكل رقم 39: اختبار توزيع البواقي لسلسلة الناتج المحلي Y

Mean	5.85E-10
Median	-445460.8
Maximum	7064781.
Minimum	-5390331.
Std. Dev.	3193730.
Skewness	0.123361
Kurtosis	2.773456
Jarque-Bera	0.172966
Probability	0.917151
Sum	1.12E-08
Sum Sq. Dev.	3.67E+14
Observations	37



نلاحظ من خلال المؤشرات الاحصائية للشكل اعلاه ما يلي:

– اختبار معامل الالتواء (skewness) لدينا sk= 0.12 ومنه V_1= (0.12/(√6/37)) =

نستنتج ان V_1=1.81<1.96 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي طبيعي حسب اختبار الالتواء.

– اختبار معامل التفرطح (kurtosis) لدينا ku =2.77 ومنه V_2= (2.77/(√24/37)) =

نستنتج ان V_2=20.92 >1.96 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار التفرطح.

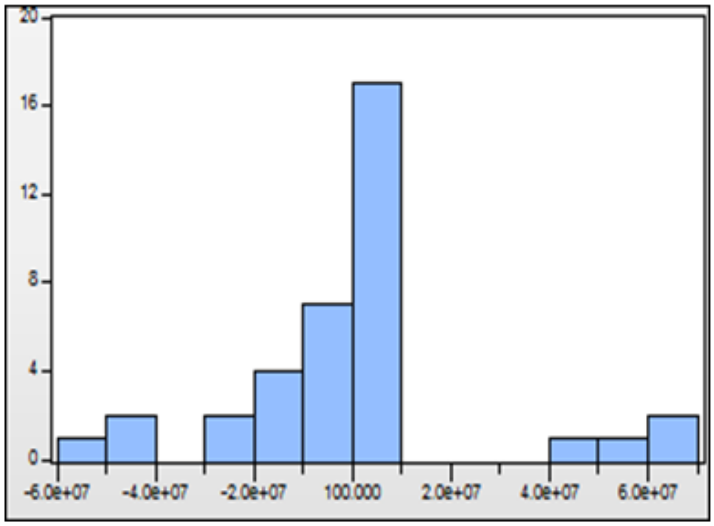
– اختبار jarque-bera لدينا jb= 0.17 و قيمته الاحتمالية jb prob=0.91>0.05 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي طبيعي حسب اختبار jarque-bera.

نستنتج ان سلسلة البواقي للناتج المحلي تتبع التوزيع الطبيعي.

2 - اختبار توزيع البواقي لسلسلة الطلب على النقد Md:

الشكل رقم 40: اختبار توزيع البواقي لسلسلة الطلب على النقد Md

Mean	8.05E-10
Median	2371611.
Maximum	67429560
Minimum	-51558195
Std. Dev.	25142978
Skewness	0.730719
Kurtosis	4.670439
Jarque-Bera	7.594508
Probability	0.022432
Sum	1.49E-08
Sum Sq. Dev.	2.28E+16
Observations	37



نلاحظ من خلال المؤشرات الاحصائية للشكل اعلاه ما يلي:

- اختبار معامل الالتواء (skewness) لدينا0.73 =sk ومنه V_1= (0.73/(√6/37)) =

نستنتج ان V_1=11.09>1.96 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار الالتواء.

- اختبار معامل التفرطح (kurtosis) لدينا ku =4.67 ومنه V_2= (4.67/(√24/37))

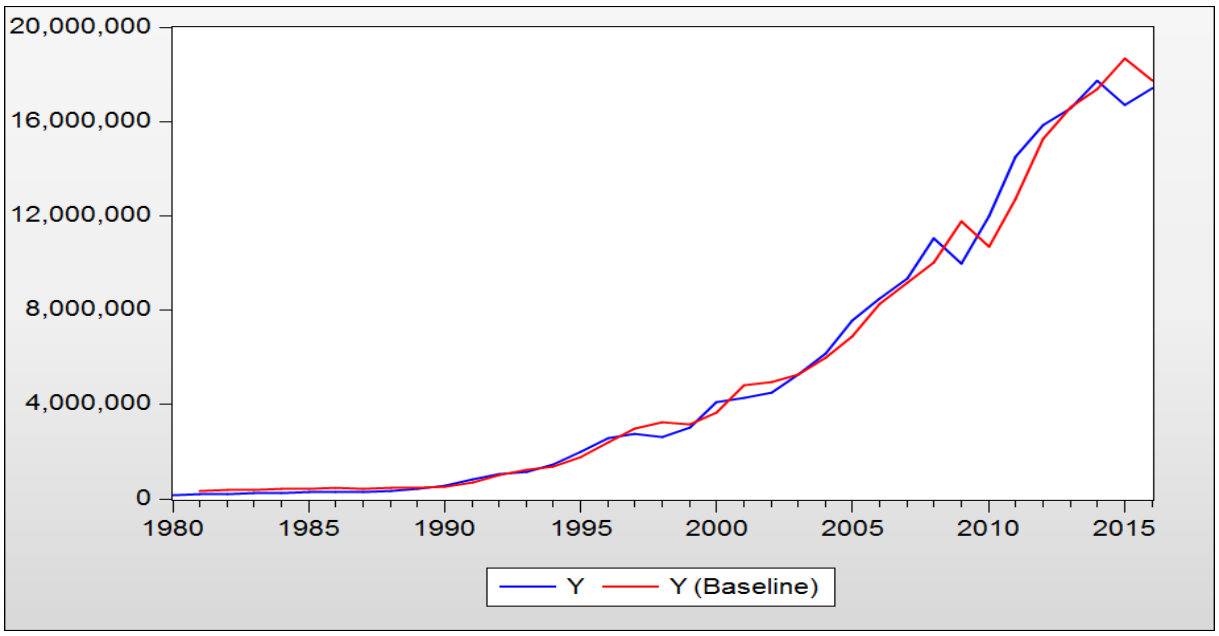
نستنتج ان V_2=35.59 >1.96 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار التفرطح.

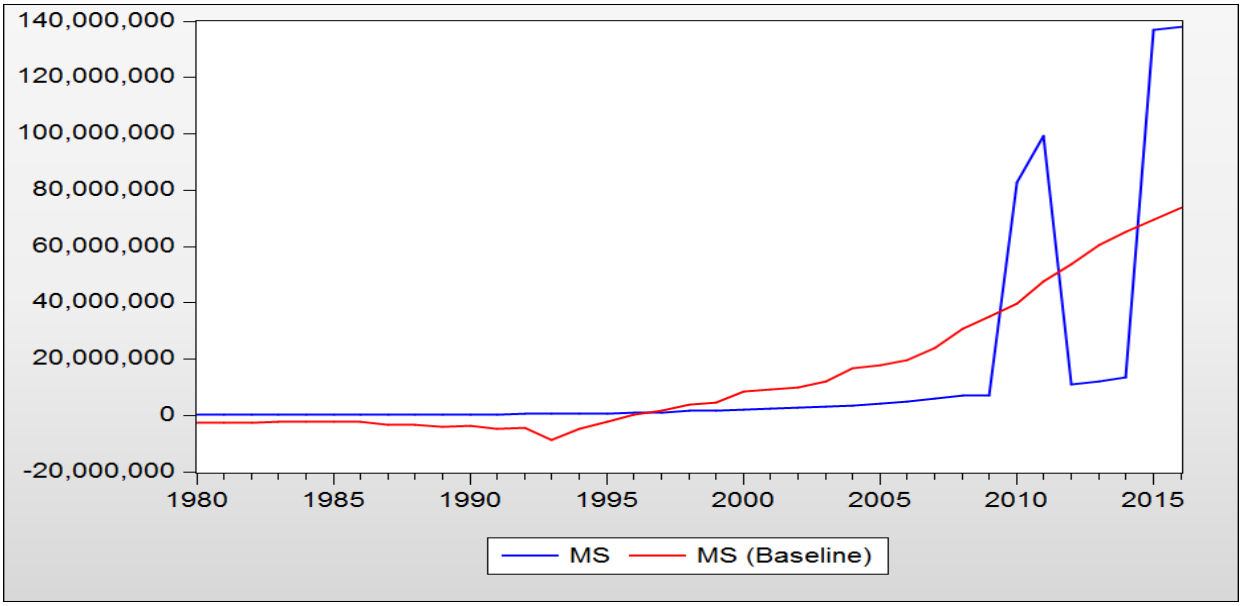
- اختبار jarque-bera لدينا jb= 7.59 و قيمته الاحتمالية jb prob=0.02<0.05 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار jarque-bera.

نستنتج ان سلسلة البواقي للطلب على النقد لاتتبع التوزيع الطبيعي.

3_ مرحلة التنبؤ:

باستخدام برنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية: (انظر الملحق رقم 11)





من خلال ملاحظة التمثيلات البيانية نجد ان هناك تطابق واضح بين القيم التنبؤية و القيم الحقيقية للمتغيرات المدروسة لنموذج سوق النقد.

4_ توازن سوق النقد في الاقتصاد الجزائري

$\widehat{Md}=-1521634.54+4.15*Y-618287.75*I$

نقوم بتعويض كل من سعر الفائدة (i) والناتج المحلي (Y) بما يساوي قيمتهما في سنة 2016 كالتالي:

$\widehat{Md}=-1521634.54+4.15*(17406826)-618287.75*(8)$

نجد: $Md^*= 6594459.54$

عند مقارنة هذه القيمة التوازنية للمعروض النقدي مع قيمة المعروض النقدي المحقق سنة 2016 الذي بلغ 138163000دج نلاحظ ان هناك فائض كبير في المعروض النقدي حيث نلاحظ ان عرض النقود الازم لتحقيق التوازن يمثل 47.72% من عرض النقود الفعلي مما يعكس المستويات المرتفعة من التضخم في الاقتصاد.

ثالثا: تقدير نموذج السوق الخارجي

بإستخدام برنامج الـ Eviews10 قمنا بإدخال البيانات و المعادلات بالطريقة الموضحة في الملحق رقم (12).

$$\widehat{BP}=8180.37-0.004*Y+1240.21*I-94.71*TCH$$

$$\widehat{NX}=24988.40+0.11*Y-5824.69*TCH$$

$$\widehat{NK}=249.95+0.0006*Y-354.45*I$$

1_ التحليل الاقتصادي للسوق الخارجي: أنظر الملحق رقم (12)

نلاحظ من معادلة (BP) :

- وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي وميزان المدفوعات، حيث ان زيادة الناتج المحلي بوحدة واحدة يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات بمقدار (0.004)وحدة. وهذا يعود إلى ان زيادة الناتج المحلي

تؤدي إلى زيادة الواردات على الصادرات ومنه حدوث عجز في الميزان التجاري الذي يصاحبه عجز في ميزان المدفوعات.

- وتشير المعادلة كذلك إلى وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة وميزان المدفوعات، حيث ان زيادة عر الفائدة بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة ميزان المدفوعات بمقدار (1240)وحدة. اذ أن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى تدفق رأس المال إلى الداخل محققا فائض في ميزان رأس المال الذي يعمل على تصحيح العجز في ميزان المدفوعات.
- وكذلك تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وانخفاض سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة ميزان المدفوعات بمقدار (94.71) وحدة.

2_ التحليل الاحصائي:

أ- اختبار معنوية ستيودنت للمعنوية الجزئية للمعلمات: (انظر الملحق رقم 12)

الجدول رقم 14: يمثل اختبار احصائية ستيودنت لمعنوية المعلمات لنموذج السوق الخارجي

المتغير	المعلمة	القيمة	احصائية t	الاحتمال PROB	الفرضية	النتيجة
BP	الثابت C(1)	8180.37	2.30	0.05 = 0.05	نقبل H1	معنوي
	المعلمة C(2)	0.0044	1.43	0.15>0.05	نقبل H0	غير معنوي
	المعلمة C(3)	-1240.2	-0.33	0.74 >0.05	نقبل H0	غير معنوي
	المعلمة C(4)	-94.71	-2.15	0.03<0.05	نقبل H1	معنوي
Nx	الثابت C(5)	24988.4	0.2	0.84>0.05	نقبل H0	غير معنوي
	المعلمة C(6)	-0.118	-5.92	0.00<0.05	نقبل H1	معنوي
	المعلمة C(7)	5824.69	3.64	0.00<0.05	نقبل H1	معنوي
Nk	الثابت C(8)	249.95	0.09	0.92>0.05	نقبل H0	غير معنوي
	المعلمة C(9)	0.0006	3.41	0.00<0.05	نقبل H1	معنوي
	المعلمة C(10)	-354.45	-1.07	0.28<0.05	نقبل H0	غير معنوي

تفسير النتائج:

نلاحظ أن قيم احصائية ستيودنت المحسوبة للمعلمات ($C(1),C(4),C(6),C(7),C(9)$) أكبر من قيمتها الجدولية المساوية لـ (2.021) وكذلك فإن القيمة الاحتمالية لستيودنت أقل من (0.05)، ومنه وجود دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% لجميع هذه المعلمات، أما بقية المعلمات فلا يوجد لها دلالة إحصائية معنوية.

ب- الدراسة المعنوية الكلية للنموذج:

الجدول رقم 15: يمثل القوة التفسيرية للنماذج المقدرة للسوق الخارجي

النتيجة	Ft	Fc	R^2	المتغير
النموذج معنوي	4.17 < 4.25		0.20	BP
النموذج معنوي	4.17 < 65		0.65	Nx
النموذج معنوي	4.17 <12.64		0.26	Nk

تفسير النتائج:

- نلاحظ ان القوة التفسيرية لمعادلة ميزان المدفوعات (**0.20**) هذا يعني ان كل من سعر الفائدة (i) وسعر الصرف (TCh) و الناتج المحلي Y يشرحان ميزان المدفوعات بنسبة 20 %. ونلاحظ ان قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k ;k-1) المساوية لـ (4.17) أقل من احصائية فيشر المحسوبة (4.25) ومنه نستنتج ان النموذج معنوي.
- نلاحظ ان القوة التفسيرية لمعادلة صافي الصادرات (**0.65**) هذا يعني ان الناتج المحلي Y وسعر الصرف (TCh)يشرحان صافي الصادرات بنسبة 65 %. ونلاحظ ان قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k ;k-1) المساوية لـ (4.17) أقل من احصائية فيشر المحسوبة (65) ومنه نستنتج ان النموذج معنوي.
- نلاحظ ان القوة التفسيرية لمعادلة ميزان رأس المال (**0.26**) هذا يعني ان الناتج المحلي Y وسعر الفائدة (i)يشرحان ميزان رأس المال بنسبة 26%. ونلاحظ ان قيمة فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5%

ودرجة حرية (k-1; n-k) المساوية لـ (4.17) أقل من احصائية فيشر المحسوبة (12.64) ومنه نستنتج ان النموذج معنوي.

ج - الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي:

الجدول رقم 16: يمثل اختبار DW للكشف عن الارتباط الذاتي

النتيجة	D2	D1	K	DW	المتغير
يوجد ارتباط	1.66	1.34	3	0.46	BP
يوجد ارتباط	1.59	1.35	2	1.41	Nx
لا يوجد ارتباط	1.59	1.35	2	2.57	Nk

نلاحظ من خلال نتائج الجدول ان قيمة DW أقل من قيمة D1 وقيمة D2 مما نستنتج وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النماذج، ما عدا معادلة ميزان رأس المال نلاحظ عدم وجود ارتباط ذاتي.

د – معالجة مشكل الارتباط الذاتي: (انظر الملحق رقم 13)

للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي نقوم بنفس الخطوات المذكورة سابقا.

جدول رقم 17: معالجة مشكل الارتباط الذاتي انظر الملحق رقم (13)

النتيجة	D2	D1	K	DW	P*	المتغير
لا يوجد ارتباط	1.66	1.34	3	1.60	0.77	BP
لا يوجد ارتباط	1.59	1.35	2	1.75	0.295	Nx

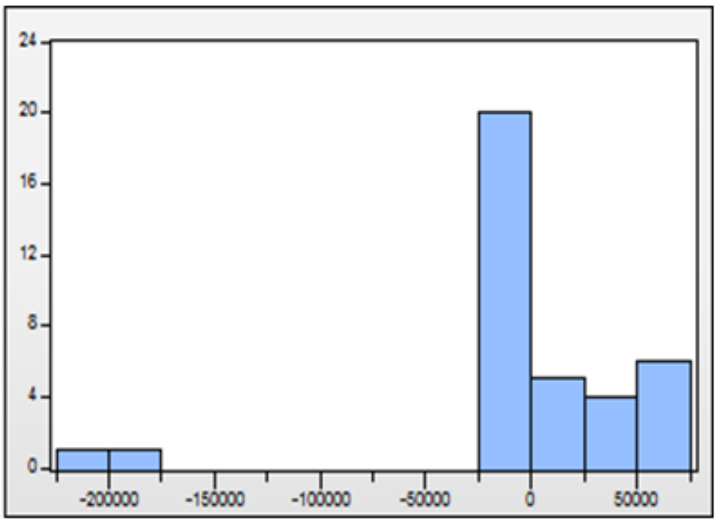
بإستخدام الطريقة المذكورة أعلاه (معامل P و شبه الفروقات) نلاحظ من خلال نتائج الجدول ان قيمة DW أكبر من قيمة D1 وقيمة D2 وهي تقترب من العدد (2) مما نستنتج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء النماذج.

هـ – دراسة اختبارات توزيع بواقي النماذج المقدرة: (انظر الملحق رقم 14)

3 – اختبار توزيع البواقي لسلسلة ميزان المدفوعات BP:

الشكل رقم 41: اختبار توزيع البواقي لسلسلة ميزان المدفوعات BP

Mean	-1.57E-12
Median	-8361.532
Maximum	74007.67
Minimum	-209655.0
Std. Dev.	57034.38
Skewness	-0.141979
Kurtosis	9.137636
Jarque-Bera	5.868600
Probability	0.235674
Sum	-5.82E-11
Sum Sq. Dev.	1.17E+11
Observations	37



نلاحظ من خلال المؤشرات الاحصائية للشكل اعلاه ما يلي:

– اختبار معامل الالتواء (skewness) لدينا sk= -0.14 ومنه V_1= (-0.14/(√6/37)) V_1=2.14 >1.96 نستنتج ان ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار الالتواء.

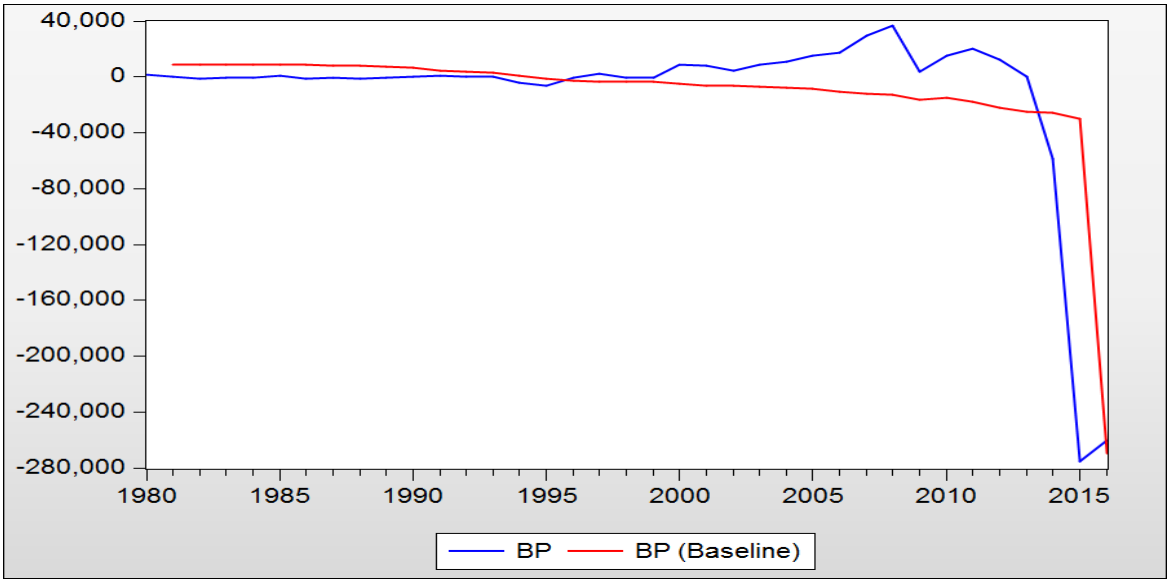
– اختبار معامل التفرطح (kurtosis) لدينا ku =9.13 ومنه V_2= (9.13/(√24/37)) V_2=68.95 >1.96 نستنتج ان ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي غير طبيعي حسب اختبار التفرطح.

– اختبار jarque-bera لدينا jb= 5.86 و قيمته الاحتمالية jb prob=0.23>0.05 ومنه فإن توزيع سلسلة البواقي طبيعي حسب اختبار jarque-bera.

نستنتج ان سلسلة البواقي للطلب على النقد لاتتبع التوزيع الطبيعي.

3_ مرحلة التنبؤ:

باستخدام برنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية: (انظر الملحق رقم 15)



من خلال ملاحظة التمثيل البياني نجد ان هناك تطابق واضح بين القيم التنبؤية و القيم الحقيقية للمتغيرات المدروسة لنموذج السوق الخارجي.

4_ توازن السوق الخارجي في الاقتصاد الجزائري

$$\widehat{BP}=8180.37-0.004*Y+1240.21*I-94.71*TCH$$

اذا مثلنا هذه الدالة بمنحنى فإن كل نقطة على هذا المنحنى تمثل توازن ميزان المدفوعات، وأن كل نقطة تقع أعلى المنحن تمثل فائض، وكل نقطة تقع اسفل المنحنى تمثل عجز.

رابعا: التوازن الآني بين الاسواق الثلاث (IS–LM–BP)

لدراسة التوازن في الاسواق الثلاث نستخدم دوال التوازن المحدد سابقا لكل سوق كتالي:

$$0.825 * Y + 1071.45 * i = 5902245.06$$

$$4.16 * Y - 618287.76 * i = 139684635$$

$$-0.004 * Y + 1240.21 * i - 94.71 * TCh = -268480.38$$

للحصول على القيم التوازنية للناتج المحلي (Y) وسعر الفائدة (i) وسعر الصرف (TCh) التي تجعل حالة التوازن محققة نحل هذه المعادلات بطريقة معكوس المصفوفة باستخدام برنامج Excel. تحصلنا على النتائج التالية:

$$\begin{bmatrix} 0.825 & 1071.45 & 0 \\ 4.16 & -618287.76 & 0 \\ -0.004 & 1240.21 & -94.71 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 5902245.06 \\ 139684635 \\ -268480.38 \end{bmatrix}$$

$$Y *= 7383132.052$$

$$i *= -176.08$$

$$TCh *= 215.78$$

بمقارنة هذه النتائج مع ما هو محقق سنة 2016 نجد ان حالة التوازن تتحقق عند مستويات منخفضة من الناتج المحلي ومرتفعة جدا لكل من سعر الفائدة وسعر الصرف، حيث يمثل الناتج المحلي التوازني 44.26% من ناتج سنة 2016، اما سعر الفائدة فهو يمثل 2201% من سعر فائدة سنة 2016، اما سعر الصرف فهو يمثل 197.89% من المحقق سنة 2016.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بتحليل وتفسير متغيرات الدراسة و كذلك تلخيص المعطيات من خلال الكشف عن نوع النموذج وهو عبارة عن نموذج آني تم تطرقنا الى خطوات الدراسة من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات عن طريق اختبار سيمس للسببية ثم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين

ومن خلال استعراض النتائج توصلنا إلى أن العلاقة بين المتغيرات جاءت مطابقة للنظريات الاقتصادية

وبعد تقدير النموذج ظهر أنه يعاني من وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ولكن قدرة التفسيرية للنموذج كانت جيدة وكانت اختبارات المعنوية الجزئية لبعض المتغيرات لها معنوية احصائية و البعض الاخر ليس لديها معنوية احصائية ثم قمنا بتصحيح النموذج للتخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء وبعد تصحيحه وجدنا أن قيمDW جيدة مما يدل على انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

شهد الاقتصاد الجزائري منذ حالاستقلال مراحل عديدة تمثلت في برامج ومخططات تنموية تتماشى والوضع السائد مع هذا الاقتصاد، حيث تبنت الاقتصاد الموجه أملا في تحقيق أهدافها التنموية و اعتمدت على أسلوب التخطيط كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف ولكن بعد الأزمة العالمية لسنة 1986 ساءت الأوضاع الاقتصادية مما جعلها تتبنى سلسلة من الاصلاحات في اطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد والبنك العالمي والذي نتج عنه تحسن أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية، فتمحورت إشكالية موضوع البحث حول بناء نموذج قياسي يعكس حالة التوازن والاستقرار في هذه المؤشرات وعلى ضوء ما قدمنا في دراستنا التطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

- **نتائج الدراسة:**

- لاحظنا من خلال استعمال اختبار غرانجر للسببية ان هناك متغيرات تتأثر فيما بينها ووجود علاقة بين هذه المتغيرات اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة مما ساعدنا على تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية واعطى لنا امكانية صياغة الدوال بشكل رياضي.
- أما من خلال شرط التمييز تبين ان كل الدوال زائدة التعريف مما دفعنا إلى تقدير النماذج بإستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2OLS)، بإعتبارها تنتج مقدرات منسقة ومتقاربة وغير متحيزة.
- وفيما يخص نموذج سوق السلع والخدمات فنلاحظ وجود علاقة طردية لكل المتغيرات " الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الواردات، الضرائب" مع الناتج المحلي الاجمالي، إذ أن زيادة هذا الأخير بوحدة واحدة تؤدي إلى الزيادة في جميع المتغيرات المذكورة بقيمة الميل الحدي للناتج المحلي وهو مطابق للنظرية الاقتصادية.
- كذلك لاحظنا وجود الاشارة السالبة للحد الثابت للادخار والتي تعني انخفاض المدخرات الموجودة لتمويل الاستهلاك في حالة عدم وجود الدخل وهو مطابق للنظرية الاقتصادية.
- وكذلك وجود علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة اذ أن زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمار والذي يعكس بدوره الانخفاض في قيمة الناتج المحلي.

- أما التوازن في سوق السلع والخدمات فتحقق عند مستوى منخفض من الناتج المحلي بالمقارنة مع آخر سنة من المعطيات المحصل عليها (2016) وهو راجع إلى الارتفاع الكبير للميل الحدي لسعر الفائدة وكذلك الميل الحدي للواردات.
- أما ما هو متعلق بنموذج السوق النقدي فنجد كذلك تطابق مع النظرية الاقتصادية فهو يشير إلى العلاقة الطردية بين الطلب على النقود والناتج المحلي وهذا يعود إلى أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى تخصيص جزء منه للمعاملات.
- أما التوازن في سوق النقد حسب دراستنا فلاحظنا أن هناك فائض في المعروض النقدي وهذا يعكس المستويات المرتفعة للتضخم في البلاد.
- أما بخصوص ميزان المدفوعات فوجدنا أنه هناك عجز فيه وهذا ما تبينه العلاقة العكسية بينه وبين الناتج المحلي، اذ أن زيادة هذا الاخير تؤدي إلى زيادة الواردات على الصادرات، فيحدث عجز في الميزان التجاري والذي ينعكس بدوره على ميزان المدفوعات.
- ومن خلال دراستنا الاخيرة لتوازن الاسواق الثلاث لاحظا امكانية تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الجزائري ولاكن عند مستويات منخفضة للناتج المحلي ومرتفعة من سعر الفائدة وسعر الصرف.

ومن خلال ما سبق يمكننا توضيح مدى صحة الفرضيات المطروحة في اشكاليتنا كتالي:

- نقر بصحة الفرضية الأول اذ انه فعلا تمكنت الجزائر من تحقيق معدلات نمو وتحسن في مؤشراتها الاقتصادية الكلية، وذلك بإتباع السياسات الاقتصادية ومجموعة من البرامج والمخططات التي مكنتها من تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء أسس وركائز اقتصاد مستقل.
- نأكد صحت الفرضية الثانية ان التوازن الاقتصادي يعكس الحالة الاقتصادية التي تتعادل فيها قوى كلية او جزئية من خلال العاقات الموجودة بينها.
- كما نؤكد كذلك صحة الفرضية الثالثة، حيث نجد علاقة وطيدة بين الاسواق الثلاث وحدوث اي خلل في اي واحد منهم يؤدي إلى تأثر باقي الاسواق، لذلك نسعى إلى تحقيق التوازن بينها.

- تمكنا من بناء نموذج قياسي يعكس التوازن الموجود بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد والسوق الخارجي وذلك عند مستويات منخفضة من الناتج المحلي ومرتفعة من سعر الفائدة وسعر الصرف، وهو ما يؤكد صحة الفرضية.

➢ **التوصيات:**

- على الجزائر ان تنوع مصادر دخلها ولا تعتمد فقط على عوائدها البترولية بل يجب انعاش القطاعات المنتجة الاخرى.
- العمل على خلق جو مساعد للاستثمار الاجنبي عن طريق تطوير الاطار القانوني وسد الثغرات التشريعية المتعلق به.
- التحكم في سياسة الانفاق الحكومي بشكل يمكنها من تحقيق الاهداف المرجوة بإعادة توجيهها نحو القطاعات المنتجة قصد تنشيط جانب العرض.
- إعادة فتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم لها لتلبية الطلب الداخلي وتقليص نسب البطالة والتقليل من فاتورة الواردات.
- العمل على تحسين العملة المحلية وتشجيع دخول رؤوس الاموال والتقليل من الواردات لتحسين رصيد ميزان المدفوعات والخروج من حالة العجز.

أولا: الكتب

- ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
- أحمد جامع، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990، ص 266.
- أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، مصر، الإسكندرية، 2001.
- أحمد فريد،**السياسات النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
- أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، الأردن، عمان، الطبعة الأولى2003 .
- بريش السعيد، **الاقتصاد الكلِّي**، دار العلو للنشر والتَّوزيع، الجزائر،2007 .
- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي** ، الطبعة الثانية، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد " التحليل الكلي"**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- حسين منى يوسف، **الاقتصاد الكلي**، دار امجاد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.
- خالد توفيق الثمر، **مدخل إلى علم الاقتصاد**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009.
- خضر عباس العمر، **التقلبات الاقتصادية من السياسة المالية والنقدية**، عمادة شؤون المكتبات، الرياض.
- رياض الشيخ، **المالية العامة**، مطابع الدجوى، القاهرة، 1989.
- سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الأول"**، الكويت، 1994 .
- سامي خليل، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة " الكتاب الثاني"**، الكويت، 1994.

- سلوى سليمان، **السياسة الاقتصادية**، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.
- السيد عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحدية في العلاقة بين السياسة المالية و النقدية**، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008 .
- ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- عبد الرحيم فؤاد، **الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.
- عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية الاحصائية**، دار النهضة العربية، 1980.
- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، 1997.
- عبد المنعم راضي، **النقود والبنوك**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998.
- عبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الأردن2002 .
- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديثة، عمان، الاردن، 2008.
- محمد الشريف المان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية "نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن "الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- محمد العربي ساكر،**محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- محمد بلقاسم بهلول، **سياسة التخطيط والتنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999 .
- محمد صغير بعلي، **المالية العامة**، دار العلوم، الجزائر، 2003.

- محمود حسين الوادي-زكرياء احمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996 .
- محمود فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2010 .
- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.
- مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن، 2000،
- موسى سيد حجازي، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- هيثم الزعبي وحسن ابو زيت، **اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر والطباعة للنشر والتوزيع، الاردن، 2000.
- وجدي حسين، **المالية الحكومية والاقتصاد العام**، الاسكندرية، 1988.

ثانيا: المذكرات

- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين:(1990-2015)**، اطروحة دكتورا في العلم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.
- عبد الله بلوناس، **الإقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2004-2005.
- شقبقب عيسى، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للإقتصاد الجزائري(1970-2005)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر،2008-2009.
- وليد عبد الحميد العايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 220.

- سعاد مهمائي،**تأثير برامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية**، مذكرة ماجستير في الديموغرافيا، جامعة باتنة، 2009 ، ص91 .
- بركان كريمة وآخرون، **أثر تطبيق برنامج الانعاش الإقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر**، اطروحة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2014-2015.
- فريمش مليكة، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قسنطينة1، 2010-2011.
- عياش بولحية، **دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، 2010- 2011.
- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- ضيف أحمد،**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014-2015.
- ضيف احمد، **انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر(1994-2004)**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2005/2004.
- محمد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، جامعة حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم الاقتصادية، 2010.

ثالثا: المجلات

- بن صابر سليمان اسماء، **اثر الاصلاحات الاقتصادية المتبنات في الجزائر في اعادة النظر في النظام المحاسبي للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثالث، جامعة تلمسان، 2016.
- بن مسعود عطا الله، **الإنفاق الحكومي والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الإقتصادي المجلد الثاني، العدد 19، اوت 2014.

- نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، الجزائر، ديسمبر 2012.

رابعا: مؤتمرات دولية ومداخلات

- صالحي ناجية وآخرون، **اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، مارس 2013.

خامسا: جريدة الرسمية

- المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984 من قانون المالية.
- المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984 من قانون المالية.

الملحق رقم (1) : جدول يمثل بيانات متغيرات الدراسة. **الوحدة: "مليون دج"**

Anne	Y	YD	CN	S	IN	G	M
1980	162507.2	145017.7	67816.5	700000	14306	40651	48868.69
1981	191468.5	171962.5	84570.3	77899	14597	42703	51469.09
1982	207551.9	184528	92648.5	81399	15569	44336	58522.47
1983	233752.1	207298.7	103048	92799	16768	47757	66058.53
1984	263855.9	234886.5	122372.5	89400	17979	54641	73429.071
1985	291597.2	258403.4	136421.1	91499	18795	59767	49338
1986	296551.4	261707.1	152195.1	69599	21948	70267	59079
1987	312706.1	275195.4	149865.7	75800	19814	69505	60233
1988	347716.9	334347.6	208875.7	71799	15503	63281	60286
1989	422043	424954.3	257269.8	85500	15087	61124	61560
1990	554388.1	543473.6	305042.3	150599	16733	62971	65819
1991	862132.8	812210.6	410049.9	315500	11822	43197	54819
1992	1074696	1023832	538844.5	337599	12996	47377	47488
1993	1189725	11.7132	639067.6	323399	13488	50632	79000
1994	1487404	1407804	826754.5	396099	12082	44043	120700
1995	2005000	1877458	1103081.8	559500	12168	42940	138600
1996	2570030	2346683	1319393.2	809399	11678	44214	199300
1997	2780170	2570235	1411669.5	890100	11057	43578	250200
1998	2830491	2590658	1531502.9	770200	12407	48577	269800
1999	3238198	2919215	1642338.5	1023878	11863	46280	418600
2000	4123510	3732734	1684862.8	1849189	11329	43130	616099
2001	4260810	3925928	1817277.4	1754822	12505	46712	596710
2002	4522770	4076794.2	1955242	1833001	13946	51155	594683
2003	5252320	4497345.400	2090638	2348499	16346	58109	656079
2004	6150400	5263675.3	2333218.5	2931195	20493	73033	737600
2005	7561980	5812989.8	2510479.4	4143075	23087	79326	855200
2006	8501640	6215234.4	2647004.7	4851188	27115	85557	930678
2007	9352890	7276435.7	2905416.4	5300063	35532	105014	1159170
2008	11043700	8916678.4	3231318.2	6251907	49987	138062	1254040
2009	9968020	10025349	3677560.6	4614740	52464	138008	1577140
2010	11991600	11149123.5	4143142.1	5810239	58491	149886	1820430
2011	14519800	13040123.9	4475513.7	7025566	63345	179813	1863500
2012	15843000	14456747.7	5211235.40	7705134	64388	191547	2326060
2013	16569300	16091763.7	5769234.9	7691267	71702	203863	3170780
2014	17730700	17251236.5	5945632.6	7554204	80004	217460	3583770
2015	16702118	18302614.5	6235122.4	6234724	69932	188035	3768000
2016	17406826	19302156.4	6532163.8	6343141	68230	181743	4172890

Anne	X	TA	NX	MS	NK	BP	I	TCH
1980	51116.22	69466.66	2247.5299	93538	955	1341	2.75	3.8374
1981	81238.33	87142.81	29769.240	109154	16	120	2.75	4.3158
1982	91142.09	96409.17	32619.62	137889	-799	-1070	2.75	4.5922
1983	84416.78	97265.09	18358.25	165926	-529	-421	2.75	4.7888
1984	90519.0399	103839.6	17089.96	194718	-211	-333	2.75	4.9833
1985	55802	112297.5	6464	223860	-121	1020	2.75	5.0278
1986	66182	83328.83	7103	227017	590	-1498	2.75	4.7023
1987	64223	110895.9	3990	257896	310	-352	5	4.8497000
1988	65344	112707.1	5058	292963	744	-960	5	5.9148
1989	67758	133113.6	6198	308146	755	-773	7	7.6086
1990	68680	184930.7	2861	343005	-1000	84	7	8.9575
1991	40910	227198.6	-13909	415270	-1020	1047	10.5	18.473
1992	46945	375071.9	-543	515902	-100	-110	11.5	21.836
1993	54200	404289	-24800	623427	-830	-30	11.5	23.345
1994	78900	509138.9	-41800	723514	-2540	-4360	14.5	35.059
1995	130300	640514.7	-8300	799561.9999	-4050	-6300	14	47.685
1996	245900	713763.7	46600	915058	-3340	-680	13	54.767
1997	265400	743891.8	15200	1081518	-2290	2240	12	57.68
1998	254000	633763	-15800	1592461	-830	-260	9	58.724
1999	349400	722010	-69200	1789350	-2400	-540	10	66.632
2000	533047	733000	-83052	2022500	-1360	9020	9	75.2569
2001	781688	918500	184978	2473500	-870	7720	9	77.2646
2002	837217	112200	242534	2901500	-710	4840	9	77.215
2003	652257	127900	-3822	3299500	-1370	8820	8	79.682
2004	911600	148000	174000	3644300	-1870	11260	6	77.395
2005	1734700	168100	879500	4070400.00	-5502.2	15488.6	7.75	73.3603
2006	1550900	241200	620222	4933700	-9226	17736	7.75	73.276
2007	1605790	258100	446620	5994600	402	29454	8	69.3674
2008	2008950	309600	754910	6955900	6276	36859	8	64.5702
2009	2462920	462100	885780	7173100	5555	3857	8	72.64360
2010	3569650	559700	1749220	82807000	4306	15207	8	74.4025
2011	4149710	684700	2286210	99292000	2699	20194	8	72.9379
2012	4402230	862300	2076170	11015100	2337	12040	8	77.536
2013	5298030	817000	2127250	11941500	282	107	8	78.6568
2014	3525860	715824	-57910	13686700	34000	-58800	8	80.57899
2015	4610100	747688	842100	137045000	-6000	-275400	8	100.6914
2016	5624370	854637	1451480	138163000	19000	-260300	8	109.4403

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (Cn,S,In,G,Md,Yd)،صندوق النقد الدولي (Y,M,X,Ta,Tch)،بنك الجزائر(BP,NK)
،اما (i) فهو مأخوذ من بن حيزية مصطفى، دراسة قياسية لمتغيرات سوق السلع و الخدمات في الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة (1980-2013)، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، سنة 2014-2015

- **الملحق رقم(2) : سببية غرانجر " Granger Causality "**

ـ السببية بين الدخل المتاح و الاستهلاك و الادخار .

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/05/18 Time: 13:56
Sample: 1980 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CN does not Granger Cause YD	35	4.28744	0.0230
YD does not Granger Cause CN		2.67160	0.0856
S does not Granger Cause YD	35	5.34512	0.0103
YD does not Granger Cause S		3.05283	0.0486
S does not Granger Cause CN	35	2.99380	0.0452
CN does not Granger Cause S		1.59710	0.2192

ـ السببية بين الناتج المحلي و باقي المتغيرات.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/05/18 Time: 14:02
Sample: 1980 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IN does not Granger Cause Y	35	0.82756	0.4468
Y does not Granger Cause IN		2.65180	0.0870
G does not Granger Cause Y	35	1.02876	0.3697
Y does not Granger Cause G		2.95869	0.0587
X does not Granger Cause Y	35	6.80034	0.0037
Y does not Granger Cause X		5.34311	0.0104
M does not Granger Cause Y	35	3.30479	0.0505
Y does not Granger Cause M		7.77172	0.0019
TA does not Granger Cause Y	35	0.19809	0.8214
Y does not Granger Cause TA		2.36516	0.0707

MS does not Granger Cause Y	35	0.89335	0.4199
Y does not Granger Cause MS		16.3689	2.E-05
PB does not Granger Cause Y	35	1.54708	0.2294
Y does not Granger Cause BP		2.83562	0.0745
NK does not Granger Cause Y	35	5.59125	0.0086
Y does not Granger Cause NK		6.57387	0.0043
I does not Granger Cause Y	35	0.19367	0.8250
Y does not Granger Cause I		3.21557	0.0073
TCH does not Granger Cause Y	35	1.68575	0.2024
Y does not Granger Cause TCH		1.37984	0.2671

الملحق رقم (3): كيفية نمذجة المعادلات في برنامج EVIEWS .

1/ معادلات سوق السلع والخدمات :

Cn= c(1) + c(2)*yd @ i tch

S= c(3) + c(4)*yd @ i tch

In= c(5) + c(6)*y – c(7)*I @ i tch

M= c(8) + c(9)*y @ i tch

Ta= c(10) + c(11)*y @ i tch

2/ معادلات السوق النقدية :

Y = c(1) – c(2)*i + c(3)*tch @ i tch y

Md = c(4) + c(5)*y + c(6)*i @ i tch y

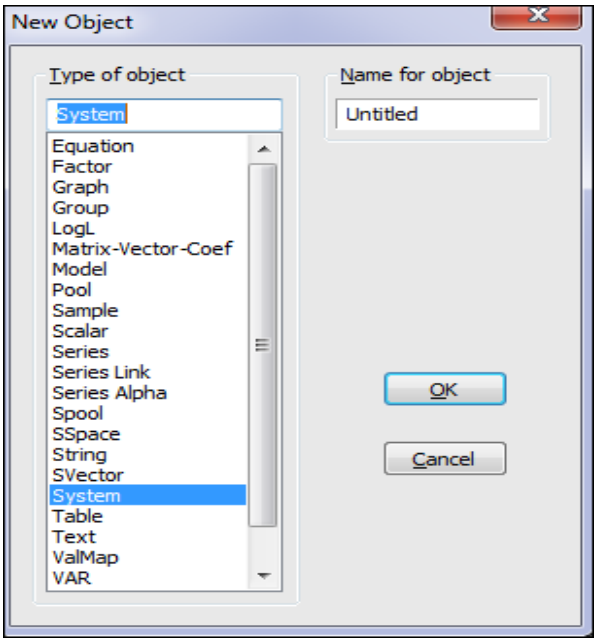
3/ معادلات السوق الخارجي (ميزان المدفوعات) :

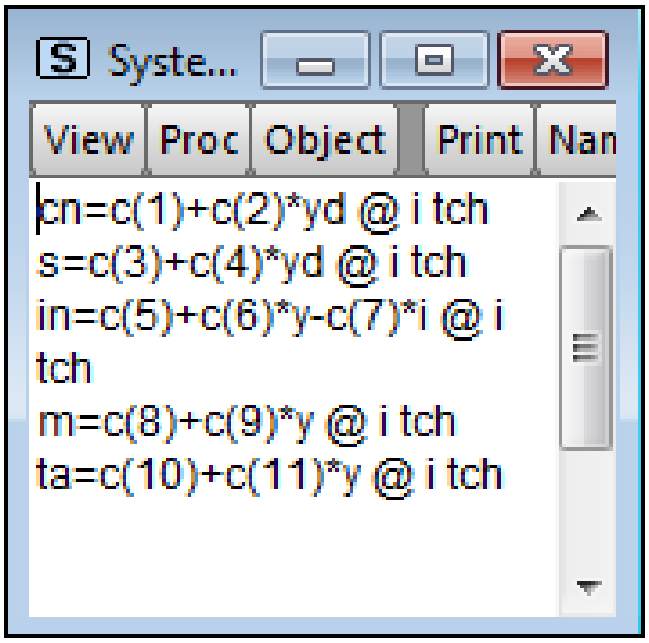
Bp = c(1) – c(2)*y – c(3)*I + c(4)*tch @ i tch y

Nx = c(5) – c(6)*y – c(7)*tch @ i tch y

Nk = c(8) + c(9)*y + c(10)*i @ i tch y

_ ندخل هذه المعادلات كالاتي :





الملحق رقم(4): تقدير نموذج معادلات سوق السلع والخدمات :

System: SYS01
Estimation Method: Two-Stage Least Squares
Date: 06/05/18 Time: 14:24
Sample: 1980 2016
Included observations: 37
Total system (balanced) observations 185

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	209923.1	60485.66	3.470626	0.0007
C(2)	0.353865	0.008643	40.94440	0.0000
C(3)	- 136007.9	219237.1	0.620369	0.5358
C(4)	0.458804	0.031326	14.64613	0.0000
C(5)	20012.59	3347.828	5.977782	0.0000
C(6)	0.002964	0.000254	11.66865	0.0000
C(7)	1071.449	395.0975	2.711860	0.0074
C(8)	- 133803.6	86504.89	1.546775	0.1237
C(9)	0.181768	0.011731	15.49522	0.0000
C(10)	225018.3	58858.78	3.823021	0.0002
C(11)	0.032323	0.007982	4.049725	0.0001

Determinant residual covariance	7.10E+50

Equation: CN=C(1)+C(2)*YD
Instruments: I TCH C
Observations: 37

R-squared	0.984298	Mean dependent var	2007240.
Adjusted R-squared	0.983849	S.D. dependent var	1991732.
S.E. of regression	253119.7	Sum squared resid	2.24E+12
Durbin-Watson stat	0.327952		

Equation: S=C(3)+C(4)*YD
Instruments: I TCH C
Observations: 37

R-squared	0.891024	Mean dependent var	2466322.
Adjusted R-squared	0.887911	S.D. dependent var	2740348.
S.E. of regression	917460.6	Sum squared resid	2.95E+13

Durbin-Watson stat	0.414168		
Equation: IN=C(5)+C(6)*Y-C(7)*I Instruments: I TCH C Observations: 37			
R-squared	0.889076	Mean dependent var	27988.00
Adjusted R-squared	0.882551	S.D. dependent var	21864.71
S.E. of regression	7493.202	Sum squared resid	1.91E+09
Durbin-Watson stat	0.198725		
Equation: M=C(8)+C(9)*Y Instruments: I TCH C Observations: 37			
R-squared	0.910922	Mean dependent var	862594.6
Adjusted R-squared	0.908377	S.D. dependent var	1162789.
S.E. of regression	351967.9	Sum squared resid	4.34E+12
Durbin-Watson stat	0.320275		
Equation: TA=C(10)+C(11)*Y Instruments: I TCH C Observations: 37			
R-squared	0.342553	Mean dependent var	402205.1
Adjusted R-squared	0.323768	S.D. dependent var	291223.2
S.E. of regression	239482.5	Sum squared resid	2.01E+12
Durbin-Watson stat	0.429045		

الملحق رقم (5): معالجة الارتباط الذاتي .

System: SYS02
Estimation Method: Two-Stage Least Squares
Date: 06/05/18 Time: 14:32
Sample: 1981 2016
Included observations: 36
Total system (unbalanced) observations 177

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	81406.26	25135.03	3.238757	0.0015
C(2)	0.071775	0.003493	20.54896	0.0000
C(3)	58426.68	150104.7	0.389240	0.6976
C(4)	0.106667	0.020859	5.113660	0.0000
C(5)	3251.116	1868.156	1.740281	0.0837
C(6)	0.000509	0.000129	3.958302	0.0001
C(7)	254.8820	208.4250	1.222896	0.2231
C(8)	-28910.40	31299.44	-0.923671	0.3570
C(9)	0.047388	0.004186	11.31942	0.0000
C(10)	77914.92	38066.83	2.046793	0.0423
C(11)	0.004915	0.005092	0.965267	0.3358

Determinant residual covariance 7.88E+48

Equation: CNP_1=C(1)+C(2)*YD
Instruments: I TCH C
Observations: 35

R-squared	0.948165	Mean dependent var	466140.2
Adjusted R-squared	0.946595	S.D. dependent var	429309.3
S.E. of regression	99211.56	Sum squared resid	3.25E+11
Durbin-Watson stat	1.523863		

Equation: SP=C(3)+C(4)*YD
Instruments: I TCH C
Observations: 35

R-squared	0.487891	Mean dependent var	630191.3
Adjusted R-squared	0.472373	S.D. dependent var	815668.1

S.E. of regression	592484.7	Sum squared resid	1.16E+13
Durbin-Watson stat	1.512668		
Equation: INP_1=C(5)+C(6)*Y-C(7)*I			
Instruments: I TCH C			
Observations: 35			
R-squared	0.483914	Mean dependent var	4153.297
Adjusted R-squared	0.451659	S.D. dependent var	5010.630
S.E. of regression	3710.375	Sum squared resid	4.41E+08
Durbin-Watson stat	1.677062		
Equation: MP=C(8)+C(9)*Y			
Instruments: I TCH C			
Observations: 36			
R-squared	0.856513	Mean dependent var	237858.9
Adjusted R-squared	0.852292	S.D. dependent var	321552.7
S.E. of regression	123581.6	Sum squared resid	5.19E+11
Durbin-Watson stat	1.511586		
Equation: TAP=C(10)+C(11)*Y			
Instruments: I TCH C			
Observations: 36			
R-squared	0.076567	Mean dependent var	105582.4
Adjusted R-squared	0.049407	S.D. dependent var	154158.1
S.E. of regression	150301.7	Sum squared resid	7.68E+11
Durbin-Watson stat	1.994255		

الملحق رقم(6): سلسلة البواقي لنموذج سوق السلع والخدمات لاختبار التوزيع الطبيعي .

ANNE	RESID01	RESID02	RESID03	RESID04	RESID05
1980	-193423.299	497457.400	-3241.844	153133.76	-160804.434
1981	-186204.323	-137005.989	-3036.696	150469.93	-144064.407
1982	-182572.615	-139271.095	-2112.377	154599.874	-135317.915
1983	-180230.870	-138318.390	-991.0456	157373.584	-135308.870
1984	-170668.729	-154374.791	130.727	159272.226	-129707.412
1985	-164941.939	-163065.446	864.421	130138.681	-122146.203
1986	-150337.003	-186481.198	4002.79031	138979.171	-151275.007
1987	-157439.441	-186468.688	4231.66148	137196.769	-124230.109
1988	-119361.339	-217608.972	-183.125	130885.937	-123550.572
1989	-103029.786	-245478.716	1323.437	118649.854	-105546.533
1990	-97197.1277	-234756.881	2577.109	98852.792	-58007.256
1991	-87286.167	-193153.573	503.891	31914.753	-25686.663
1992	-33376.990	-268147.382	2119.211	-14053.366	115315.904
1993	429140.354	187385.771	2270.215	-3449.921	140814.899
1994	118658.728	-385815.388	3196.112	-15858.342	236042.843
1995	228791.87	-437893.665	1212.007	-92040.566	350688.261
1996	279060.93	-403277.114	-2024.436	-134044.758	405673.659
1997	292229.992	-425142.73	-4339.83	-121341.41	429009.353
1998	404836.40	-554412.89	-6353.35346	-110888.1509	317254.017
1999	399407.157	-451478.26	-7034.525	-36196.105	392322.602
2000	154055.493	586.72131	-11264.425	381.7860	374696.44
2001	218105.483	-182418.51	-10495.44	-43963.91	555758.46
2002	302683.803	-173457.579	-9831.0062	-93606.777	-259008.931
2003	289261.420	149089.720	-10665.159	-164819.38	-266890.35
2004	260664.53	380190.263	-11323.358	-246540.30	-275819.2
2005	243542.2	1340042.40	-11038.861	-385519.927	-301346.056
2006	237727.196	1863603.85	-9796.422	-480841.7491	-258618.91
2007	120616.81	1825595.1295	-3635.0367	-407079.48	-269234.077
2008	-133905.99	2024888.75	5807.66	-619544.09	-272386.54
2009	-79983.4021	-120941.128	11473.44	-100920.236	-85117.07402
2010	-12066.452	558965.29	11501.676	-225451.677	-52925.74
2011	-348853.85	906693.177	8860.9897	-641926.72	-9645.366
2012	-114425.847	936308.08	5981.4481	-419881.719	125184.51
2013	-135001.41	172288.70	11142.378	292820.41	56408.143
2014	-368900.64	-496745.40	16001.483	494705.430	-82308.071
2015	-451456.80	-2298602.1	8978.6478	865898.39	-17196.9
2016	-508118.3713	-2648779.27	5187.586	1142695.25	66973.5862

الملحق رقم(7): القيم التنبؤية لنموذج سوق السلع والخدمات.

	CN_0	S_0	IN_0	M_0	TA_0
1980	261239.8	202542.6	17547.84	-104265.1	230271.1
1981	270774.6	214905	17633.7	-99000.85	231207.2
1982	275221.1	220670.1	17681.38	-96077.4	231727.1
1983	283278.9	231117.4	17759.05	-91315.05	232574
1984	293041.2	243774.8	17848.29	-85843.16	233547
1985	301363	254564.4	17930.52	-80800.69	234443.7
1986	302532.1	256080.2	17945.21	-79900.17	234603.8
1987	307305.1	262268.7	15582.34	-76963.77	235126
1988	328237	289408	15686.13	-70599.94	236257.7
1989	360299.6	330978.7	13763.56	-57089.85	238660.1
1990	402239.4	385355.9	14155.89	-33033.79	242938
1991	497336.1	508653.6	11318.11	22904.25	252885.3
1992	572221.5	605746.4	10876.79	61541.37	259756
1993	209927.2	136013.2	11217.78	82449.92	263474.1
1994	708095.8	781914.4	8885.88	136558.3	273096.1
1995	874289.9	997393.7	10955.99	230640.6	289826.4
1996	1040332	1212676	13702.44	333344.8	308090
1997	1119440	1315243	15396.83	371541.4	314882.4
1998	1126666	1324613	18760.35	380688.2	316509
1999	1242931	1475356	18897.53	454796.1	329687.4
2000	1530807	1848602	22593.43	615717.2	358303.6
2001	1599172	1937241	23000.44	640673.9	362741.5
2002	1652558	2006459	23777.01	688289.8	371208.9
2003	1801377	2199409	27011.16	820898.4	394790.4
2004	2072554	2551005	31816.36	984140.3	423819.2
2005	2266937	2803033	34125.86	1240720	469446.1
2006	2409278	2987584	36911.42	1411520	499818.9
2007	2784800	3474468	39167.04	1566249	527334.1
2008	3365224	4227018	44179.33	1873584	581986.5
2009	3757544	4735681	40990.55	1678060	547217.1
2010	4155209	5251274	46989.32	2045882	612625.7
2011	4824368	6118873	54484.01	2505427	694345.4
2012	5325661	6768826	58406.55	2745942	737115.5
2013	5904236	7518978	60559.62	2877960	760591.9
2014	6314533	8050949	64002.52	3089065	798132.1
2015	6686579	8533326	60953.35	2902102	764885
2016	7040282	8991920	63042.41	3030195	787663.4

الملحق رقم(8): تقدير نموذج معادلات السوق النقدية.

System: SYS01
Estimation Method: Two-Stage Least Squares
Date: 06/05/18 Time: 14:55
Sample: 1980 2016
Included observations: 37
Total system (balanced) observations 74

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1281880.	1439407.	0.890561	0.3763
C(2)	473110.3	190149.8	2.488093	0.0153
C(3)	163428.7	18209.27	8.975029	0.0000
C(4)	-1521635.	11430512	-0.133120	0.8945
C(5)	4.156968	0.747643	5.560093	0.0000
C(6)	-618287.8	1354859.	-2.456348	0.0496

Determinant residual covariance 6.10E+27

Equation: Y=C(1)-C(2)*I +C(3)*TCH
Instruments: I TCH Y C
Observations: 37

R-squared	0.710289	Mean dependent var	5481713.
Adjusted R-squared	0.693247	S.D. dependent var	5933563.
S.E. of regression	3286321.	Sum squared resid	3.67E+14
Durbin-Watson stat	0.178375		

Equation: Md=C(4)+C(5)*Y+C(6)*I
Instruments: I TCH Y C
Observations: 37

R-squared	0.517266	Mean dependent var	14817013
Adjusted R-squared	0.488870	S.D. dependent var	36187844
S.E. of regression	25871910	Sum squared resid	2.28E+16
Durbin-Watson stat	1.245352		

الملحق رقم (9): معالجة الارتباط الذاتي .

System: SYS02
Estimation Method: Two-Stage Least Squares
Date: 06/05/18 Time: 15:13
Sample: 1981 2016
Included observations: 36
Total system (balanced) observations 72

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	191391.8	349402.2	0.547769	0.5857
C(3)	43422.84	44560.09	0.974478	0.3334
C(4)	21645.21	4224.840	5.123319	0.0000
C(5)	-1235311.	11468997	-0.107709	0.9146
C(6)	2.941710	0.715935	4.108908	0.0001
C(7)	-408543.1	1330291.	-0.307108	0.7597

Determinant residual covariance	2.86E+26

Equation: YP=C(1)-C(3)*I +C(4)*TCH
Instruments: I TCH Y C
Observations: 36

R-squared	0.457062	Mean dependent var	916797.9
Adjusted R-squared	0.424157	S.D. dependent var	997159.6
S.E. of regression	756687.9	Sum squared resid	1.89E+13
Durbin-Watson stat	1.599908		

Equation: MSP=C(5)+C(6)*Y+C(7)*I
Instruments: I TCH Y C
Observations: 36

R-squared	0.384232	Mean dependent var	10897519
Adjusted R-squared	0.346913	S.D. dependent var	30468396
S.E. of regression	24622664	Sum squared resid	2.00E+16
Durbin-Watson stat	1.645419		

الملحق رقم(10):): سلسلة البواقي لنموذج السوق النقدية لاختبار التوزيع الطبيعي .

ANNE	RESID01	RESID02
1980	-445460.7820	2712629.99
1981	-494683.774	2616237.33
1982	-523772.068	2592737.95
1983	-529701.952	2526117.89
1984	-531385.035	2440228.298
1985	-510916.312	2371611.30
1986	-452766.063	2361034.932
1987	603797.432	3726990.91
1988	464740.323	3516164.13
1989	1208471.50	4391273.57
1990	1120367.62	3933451.68
1991	1528892.56	5052592.823
1992	1664955.338	4891809.26
1993	1533370.42	9255322.07
1994	1335976.499	5358125.36
1995	-446433.488	3172692.945
1996	-1511915.88	719348.098
1997	-2250954.01	-661778.09
1998	-3790583.51	-2090596.114
1999	-4202160.40	-2641220.17
2000	-5199514.95	-6408130.096
2001	-5390330.77	-6760231.32
2002	-5120264.706	-6959377.21
2003	-5267003.632	-8927882.70
2004	-4941382.80	-13005266.8
2005	-2042473.964	-13780645.84
2006	-1089036.924	-14589463.62
2007	519268.0906	-17785371.15
2008	2994078.275	-23642506.98
2009	598972.966	-28034014.80
2010	2335098.21	42928390.96
2011	5102655.89	51552563.4
2012	5674394.36	-42613195.81
2013	6217523.475	-48483504.423
2014	7064780.81	-51558195.33
2015	2749255.326	67429560.33
2016	2024141.92	64392496.99

الملحق رقم(11): القيم التنبؤية لنموذج سوق النقدية .

ANNE	Y_0	MS_0
1980	607968	-2619092
1981	686152.3	-2507083
1982	731324	-2454849
1983	763454.1	-2360192
1984	795240.9	-2245510
1985	802513.5	-2147751
1986	749317.5	-2134018
1987	-291091.3	-3469095
1988	-117023.4	-3223201
1989	-786428.5	-4083128
1990	-565979.5	-3590447
1991	-666759.8	-4637323
1992	-590259.3	-4375907
1993	-343645.4	-8631895
1994	151427.5	-4634611
1995	2451433	-2373131
1996	4081946	195709.9
1997	5031124	1743296
1998	6621075	3683057
1999	7440358	4430570
2000	9323025	8430630
2001	9651141	9233731
2002	9643035	9860877
2003	10519320	12227380
2004	11091780	16649570
2005	9604454	17851050
2006	9590677	19523160
2007	8833622	23779970
2008	8049622	30598410
2009	9369047	35207110
2010	9656502	39878610
2011	9417144	47739440
2012	10168610	53628300
2013	10351780	60425000
2014	10665920	65244900
2015	13952860	69615440
2016	15382680	73770500

الملحق رقم(12): تقدير نموذج معادلات السوق الخارجي (ميزان المدفوعات) .

System: SYS01
Estimation Method: Two-Stage Least Squares
Date: 06/05/18 Time: 15:23
Sample: 1980 2016
Included observations: 37
Total system (balanced) observations 111

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	8180.379	26394.41	2.309928	0.0573
C(2)	0.004449	0.003109	1.431185	0.1555
C(3)	-1240.210	3747.483	-0.330945	0.7414
C(4)	-94.71250	605.8622	-2.156327	0.0361
C(5)	24988.40	123913.7	0.201660	0.8406
C(6)	-0.118465	0.019997	-5.924197	0.0000
C(7)	5824.696	3533.638	3.648357	0.0024
C(8)	249.9571	2773.550	0.090122	0.9284
C(9)	0.000608	0.000178	3.412543	0.0009
C(10)	-354.4575	328.7155	-1.078311	0.2835

Determinant residual covariance	1.09E+28

Equation: BP=C(1)-C(2)*Y-C(3)*I+C(4)*TCH
Instruments: I TCH Y C
Observations: 37

R-squared	0.200400	Mean dependent var	-11181.96
Adjusted R-squared	0.127709	S.D. dependent var	63782.32
S.E. of regression	59570.47	Sum squared resid	1.17E+11
Durbin-Watson stat	0.465929		

Equation: NX=C(5)-C(6)*Y-C(7)*TCH
Instruments: I TCH Y C
Observations: 37

R-squared	0.653667	Mean dependent var	394470.2
Adjusted R-squared	0.633295	S.D. dependent var	687977.1
S.E. of regression	416612.6	Sum squared resid	5.90E+12
Durbin-Watson stat	1.410784		

Equation: NK=C(8)+C(9)*Y +C(10)*I			
Instruments: I TCH Y C			
Observations: 37			
R-squared	0.260161	Mean dependent var	844.8325
Adjusted R-squared	0.216641	S.D. dependent var	7079.202
S.E. of regression	6265.628	Sum squared resid	1.33E+09
Durbin-Watson stat	2.570692		

الملحق رقم (13): معالجة الارتباط الذاتي

System: SYS02				
Estimation Method: Two-Stage Least Squares				
Date: 06/05/18 Time: 15:42				
Sample: 1980 2016				
Included observations: 37				
Total system (unbalanced) observations 109				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	4669.277	17804.34	0.262255	0.7937
C(2)	0.003378	0.001990	1.697628	0.0927
C(3)	-306.9776	2438.006	-0.125913	0.9001
C(4)	74.76643	388.0892	0.192653	0.8476
C(5)	-1991.075	126625.0	-0.015724	0.9875
C(6)	-0.078171	0.019654	-3.977313	0.0001
C(7)	2849.049	3521.306	0.809089	0.4204
C(8)	249.9571	2773.550	0.090122	0.9284
C(9)	0.000608	0.000178	3.412543	0.0009
C(10)	-354.4575	328.7155	-1.078311	0.2835
Determinant residual covariance		3.56E+27		

Equation: BPP=C(1)-C(2)*Y-C(3)*I+C(4)*TCH			
Instruments: I TCH Y C			
Observations: 36			
R-squared	0.197852	Mean dependent var	-8248.068
Adjusted R-squared	0.122650	S.D. dependent var	40693.49
S.E. of regression	38116.35	Sum squared resid	4.65E+10
Durbin-Watson stat	1.606216		
Equation: NXP=C(5)-C(6)*Y-C(7)*TCH			
Instruments: I TCH Y C			
Observations: 36			
R-squared	0.494443	Mean dependent var	297658.2
Adjusted R-squared	0.463803	S.D. dependent var	558477.9
S.E. of regression	408948.0	Sum squared resid	5.52E+12
Durbin-Watson stat	1.759447		
Equation: NK=C(8)+C(9)*Y +C(10)*I			
Instruments: I TCH Y C			
Observations: 37			
R-squared	0.260161	Mean dependent var	844.8325
Adjusted R-squared	0.216641	S.D. dependent var	7079.202
S.E. of regression	6265.628	Sum squared resid	1.33E+09
Durbin-Watson stat	2.570692		

الملحق رقم(14):): سلسلة البواقي لنموذج السوق الخارجي لاختبار التوزيع الطبيعي .

Anne	RESID01	RESID02	RESID03
1980	-9163.4879	-19640.582	1581.0125
1981	-10210.324	7236.7643	624.4069
1982	-11302.5881	9791.7719	-200.37015
1983	-10518.398	-6428.2669	53.702703
1984	-10278.0408	-10129.887	353.40256
1985	-8797.4007	-23783.028	426.5385
1986	-11324.1877	-25626.8659	1134.5261
1987	-12882.825	-29795.070	1642.2357
1988	-13234.17872	-26670.7371	2054.9526
1989	-15036.4869	-24469.9020	2729.6845
1990	-13462.9054	-35628.2188	894.2318
1991	-14570.2008	-33430.269	1927.754
1992	-15703.1664	-25657.01323	3072.994
1993	-14968.463	-54751.528	2273.068
1994	-20585.212	-38785.553	1445.4811
1995	-18406.4022	6940.0984	-556.394
1996	-8361.5321	36154.372	-544.3349
1997	-2990.4789	-3172.502	23.46322
1998	-1447.08234	-34052.792	389.5006
1999	-404.35468938	-89690.066	-1073.88
2000	15151.6316	-158183.04	-926.5273
2001	14652.6548	105275.96	-519.9922
2002	12933.457	131509.996	-519.23
2003	21633.204	-186902.546	-1977.1900
2004	30332.714	-128792.583	-3732.04899
2005	38289.1482	385983.831	-7602.049802
2006	44709.2567	14898.0811234	-11897.0704
2007	59534.3540	-282313.572	-2697.93219
2008	74007.674	-202267.441	2148.222
2009	36984.459	103057.98	2081.1298
2010	57504.270	737019.836	-398.007
2011	73600.9076	965976.02	-3541.90
2012	71769.526	625965.803	-4708.2795
2013	63174.101	597533.06	-7204.7977
2014	9616.4065	-1714015.839	25807.185
2015	-209655.012	-575006.86	-13567.5311
2016	-190591.033	1850.15885	110049306

الملحق رقم(15): القيم التنبؤية لنموذج السوق الخارجي :

Anne	BP_0	NX_0	NK_0
1980	10504.49	21888.11	-626.0126
1981	10330.32	22532.48	-608.407
1982	10232.59	22827.85	-598.6298
1983	10097.4	24786.52	-582.7027
1984	9945.0409	27219.86	-564.4026
1985	9817.401	30247.03	-547.5386
1986	9826.188	32729.87	-544.5269
1987	12530.83	33785.07	-1332.236
1988	12274.18	31728.74	-1310.953
1989	14263.49	30667.9	-1974.685
1990	13546.91	38489.22	-1894.232
1991	15617.2	19521.27	-2947.755
1992	15593.17	25114.1	-3172.994
1993	14938.46	29951.53	-3103.068
1994	16225.21	-3014.446	-3985.481
1995	12106.4	-15240.1	-3493.605
1996	7681.532	10445.63	-2795.665
1997	5230.479	18372.5	-2313.463
1998	1187.082	18252.79	-1219.501
1999	-135.6454	20490.07	-1326.112
2000	-6131.632	75131.0399	-433.4726
2001	-6932.655	79702.03	-350.0077
2002	-8093.458	111024	-190.7619
2003	-12813.2	183080.5	607.19
2004	-19072.71	302792.6	1862.049
2005	-22800.55	493516.2	2099.85
2006	-26973.26	605323.9	2671.07
2007	-30080.35	728933.6	3099.932
2008	-37148.67	957177.4	4127.778
2009	-33127.46	782722	3473.871
2010	-42297.27	1012200	4704.008
2011	-53406.910	1320234	6240.904
2012	-59729.53	1450204	7045.279
2013	-63067.1	1529717	7486.798
2014	-68416.41	1656106	8192.814
2015	-65744.98	1417106	7567.538
2016	-69708.97	1449630	7995.931